جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٧٨)

احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى من نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى ـ المرحلة الأولى

يناير ١٩٩٣

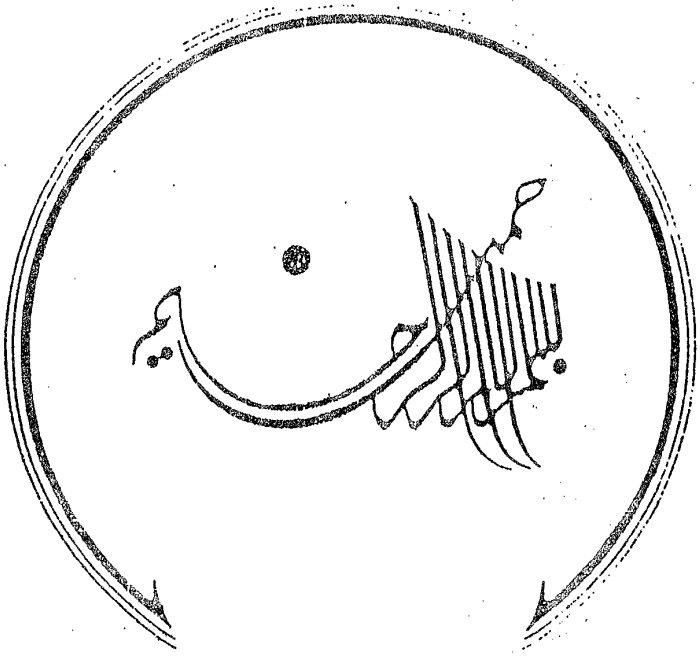
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــات

		الصفحة
الفصل الأول : أهم نماذج التخطيط الاقتصادى وتجربة مصر فى استخدامها		
٠١ مقدمـة		١
٠٢ الموازين التخطيطية		٣
١٠٢	مفهوم الموازين التخطيطية٠	٣
٢٠٢	ميزان التشابك القطاعى الساكـن ٠	٤
٣٠٢	ميزان التشابك القطاعى المتحرك٠	٧
٤٠٢	تطبيق الموازنات التخطيطية فى مصر٠	٩
٥٠٢	تقييم تجربة الموازين التخطيطية فى مصر٠	١٢
٠٣ جداول المدخلات والمخرجات٠		١٤
١٠٣	المفهوم والاستخدامات	١٤
٢٠٣	تقييم تجربة مصر فى اعداد واستخدام جداول المدخلات والمخرجات ٠	١٨
٠٤ الحسابات القومية		٢٢
١٠٤	مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٦٠	٢٣
٢٠٤	مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٩٠	٣٧
٣٠٤	مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٨٧/٨٦٠	٤١
٠٥ النماذج الرياضية للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢٠		٤٦
١٠٥	أسس اعداد الخطة٠	٤٦
٢٠٥	النموذج الرياضى للخطة٠	٥٠
ـ الهوامـش		٦٠
ـ الملاحـــق		٦٢

الصفحة

الفصل الثاني: نحو تطوير نموذج للتخطيط القومي في مصر : التفاعل مع معطيات ومحددات العالم الخارجي ·

٠١ مقدمـــة · ٦٧

٠٢ اعادة قراءة المعطيات ومحددات العالم الخارجي· ٧١

١٠٢ المحددات الخارجية العالمية· ٧١

١٠١٠٢ استكمال ملامح النظام العالمي الجديد· ٧١

٢٠١٠٢ زيادة النزعة للتكتل الاقتصادي في العالم المتقدم· ٧٤

٣٠١٠٢ سرعة التقدم التقني وتعدد مجالاته · ٧٥

٤٠١٠٢ انحسار النزعة للتنمية على المستوى الاقليمي· ٨٠

٥٠١٠٢ توسع دور الشركات المتعددة الجنسية· ٨٢

٢٠٢ أهم الانعكاسات على التوجهات المحلية· ٨٥

١٠٢٠٢ تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي · ٨٥

٢٠٢٠٢ مدى استعداد الرأسمالية المصرية لانجاز مهام التنمية· ٨٩

٣٠٢٠٢ زيادة الاهتمام بالبيئة· ٩٣

١٠٣٠٢٠٢ البيئة والتنمية الموصولة· ٩٤

٢٠٣٠٢٠٢ مشاركة مصر والعالم العربي في مجال البيئة· ٩٧

٣٠٣٠٢٠٢ المشاكل البيئية في مصر · ٩٩

— الهوامـــش ١٠٣

الفصل الثالث : المحددات الداخلية في صياغة نموذج تأشيري للتنمية في مصر — الصفحة

١. مقدمـــــه ١٠٤

٢. فجوة الغذاء وحدود التنمية الزراعية ١٠٦

٢٠١. فجوة الغذاء ١٠٦

٢٠٢. حدود التنمية الزراعية ١١٠

٢٠١٠٢. المساحة المستغلة والممكن أستصلاحها وأستزراعها مستقبلا ١١١

٢٠٢٠٢. معدلات الأنتاجية الزراعية واحتمالات زيادتها مستقبلا ١١٢

٢٠٣٠٢. التركيب المحصولي الحالي وامكانات ترشيدة مستقبلا ١١٥

٢٠٤٠٢. الأنتاج الزراعي الحالي والمتوقع ١١٧

٣. الثروات المعدنية وامكانات التنمية الصناعيـــة ١٢٠

٣٠١. تطور الانتاج من خامات المناجم ١٢١

٣٠٢. تطور الانتاج من خامات المحاجر ١٢٢

٣٠٣. تطور الأنتاج من الأملاح التبخريـــــة ١٢٣

٣٠٤. الأحتياطيات المعدنيـــــة . ١٢٣

٤. السكان والقـــوى العاملـــــة . ١٢٨

٤٠١. مقدمـــــه ١٢٨

٤٠٢. أهم المتغيرات الاقتصادية والسكانية ١٢٩

٤٠١٠٢. الموارد البشرية ١٢٩

٤٠٢٠٢. الهيكل الاقتصادى ١٣٠

٥. الطاقة وتوقعاتها المستقبليـــــة ١٣٤

٥٠١. مقدمـــــة ١٣٤

٥٠٢. أستراتيجية تنويع مصادر أنتاج الطاقة الكهربائيـــة ١٣٥

— الهوامش ١٤٢

— الملاحـــق ١٤٤

الصفحة

الفصل الرابع: تطوير أساليب التخطيط القومى وفقا لمواصفات المرحلة الحالية.

٤.١	مقدمة .	١٧٢
٤.٢	صياغة دالة الأهداف القومية — مواصفات الشكل	١٧٣
٤.٢.١	القابلية للقياس الكمى.	١٧٤
٤.٢.٢	تعدد المتغيرات.	١٧٥
٤.٢.٣	تعدد الدوال .	١٧٥
٤.٢.٤	عدم الخطية.	١٧٦
٤.٢.٥	الأهداف المفتوحة.	١٧٧
٤.٢.٦	الأفق التخطيطى المفتوح.	١٧٨
٤.٣	صياغة دالة الأهداف القومية — مواصفات المضمون .	١٨٠
٤.٤	صياغة دالة الأهداف القومية — الاجراءات .	١٨٢
٤.٥	صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية.	١٨٧
٤.٥.١	السياسة الاقتصادية — مواصفات الشكل .	١٨٧
٤.٥.٢	السياسة الاقتصادية — مواصفات المضمون	١٩٢
٤.٦	تنظيم شبكات قومية للمعلومات.	١٩٣
٤.٦.١	تحليل الطلب على المعلومات	١٩٣
٤.٦.٢	تصميم مواصفات النظام .	١٩٤
٤.٧	خاتمة	١٩٩
	الهوامش.	٢٠٣
	التوصيات	٢٠٤
	قائمة المراجع .	٢٠٦

أولا : المراجع العربية .

ثانيا : المراجع الأجنبية .

تقديـــــم

عني معهد التخطيط القومي بمتابعة التغيرات الساحقة المتصلة بقضايا التنمية علي الساحة العالمية عبر عقد الثمانينيات • ولقد ترتب علي هذة التغيرات الكبيرة — سياسة واقتصادية وتقنية — الكثير في المفاهيم التنموية وفي مجالي الأدارة والتخطيط وأساليبها • وكان لابد وأن يلي عمليات المتابعة والمسح هذه جهدا تنظيريا لترجمـــة تلك التغيرات الي معطيات يأخذها المخطط ومتخذ القرار في الأعتبار ، ومن ثم عكسها علي أساليبنا للنمذجـــة والتوقع ، وتحديد الأهداف والقيود ،وبدائل لتصور شكل العلاقة بين المتغيرات المحلية المتأثرة بالمعطيـــات العالميـــــة •

وتمثل هذه الدراسة المرحلة الأولي لمشروع بحثي أبعد مدى يستهدف هذا الجهد التنظيرى والتطبيقـــي لتطوير نماذج وأساليب وضع خطط التنمية القومية لجمهورية مصر العربية •

في هذة المرحلة الأولي كان من الضرورى ،

بالفصل الأول ، اعادة قراءة الرصيد التراكمي لأجهزة التخطيط المصرية في بناء النماذج الكمية لوضع الخطط وما يتصل بها من قواعد معلومات وموازين ، لاستخلاص بعض الدروس المستفادة ، ومراجعة بعض الاتهامات التي أثيرت حول مدى مرونة وواقعية (أو مصداقية) مثل هـذه المناهج والنماذج •

وبالفصل الثاني ، مراجعة أهم التغيرات العالمية، والتي سوف تمثل محددات خارجية لمعطيات بنـــاء نماذج التخطيط المحلية، ، والتي يتوقع أن تجد لها انعكاسات علي هياكل النشـــاط الاقتصادى من ناحية ، وشكل التدفقات المتبادلة مع العالم الخارجي من ناحية ثانيـــة وبعض قيم معلمات النماذج من ناحية ثالثـة •

وبالفصل الثالث ، قراءة سريعة لتطور بعض المحددات المحلية والمعوقات أمام انطلاق التنمية المصـريـة حتي يستخلص منها نقاط انطلاق لتخطيط المتغيرات الكلية ، مابين الواقع والمحتمـــل والمأمول فيه •

وبالفصل الأخير ، من ثم تقديم تصور أولي للتأمل حول مداخل تغيير مناهج ونماذج وضع الخطط القومية للمدى المتوسط ، مازال يحتاج الكثير من العمل كصلب المرحلة الثانية من هـــــذا المشروع البحثي ٠

اذن فهذه الفصول الأربعة الممثلة للمرحلة الأولي من المشروع البحثي مازالت تتطلب الكثير من الجهد والتفاعـل بين مكونات الفصول ، واستخلاصا أكثر تدقيقا لا تجاهات عامة وتحولات محتملة في الهياكل ومقاييس كفـــاءة استخادم الموارد وزيادة الانتاجيـــة ٠

ويمكننا بهذا الشكل تصورطبيعة العمل والناتج المطلوبين بالمرحلة التالية من هذه الدراسة ٠
تبدأ تلك المرحلة من الدراسة بتفاعل خلاق ، بين أعضاء الفريق ومن يستعان بهم من أجهزة التخطيط ، ويستهدف التالـــي :

- درس مدى تأثر كل من المحددات الداخلية (في الموارد والطاقات والهياكل بأنواعها) بتأثيرات خارجية اما لأسباب تقنيةأوبسبب تقسيم متوقع للعمل الدولي والتجارة مستقبلا ٠
- دراسة استشرافية لتوجهات كل من القطاعين العام والخاص في مجالات الاستثمار بالعقد القادم ٠
- دراسة منفصلة عن تأثير ثورة المعلومات وتصاعد دور قطاع الخدمات كظواهر عالمية علي الهيكل الاقتصادى المتوقع في مصر ٠
- دراسة استشرافية لاحتمالات التعاون الاقليمي والعربي في أنشطة اقتصادية أو حراك لقوة العمـــــل (والتحويلات المالية بالتالي) ٠
- ومن ثم التقرير في بشأن التغيرات المحتملة في حجم وشكل التعبير عن المتغيرات الخارجية Exogenous والداخلية Endogenous للنموذج ، والتقرير بشأن حزم السياسات المناسبة ٠
- وأخيرا ، اعادة كتابة الفصل الرابع (كما جاء بالمرحلة الأولي من الدراسة) لتطويره الي مقترح متكامـل لنموذج تخطيطي ، يأخذ في الاعتبار (اضافة الي المتغيرات العالمية والمحلية) قدرات الحســـاب العلمي المتوافرة حاليا ، والتي تسمح ببناء وتطبيق نموذج تفاعلي قادرعلي التعبير عن المزيد مـــــن التفاصيل عن دمج لظواهر غير اقتصادية وصعبة القياس ، وعن امكانية تعديل الخطة مع وصـــــول معلومات وبيانات متابعة جديدة ٠

ويتكون فريق هذة الدراسة في عامها الأول من كل من :—

- أ٠د٠ / محرم الحداد — باحث رئيسي
- أ٠د٠ / علي نصـــار
- أ٠د٠ / فتحي الحسيني
- أ٠د٠ / ماجدة ابراهيـــم
- د٠ / عفاف نخلة
- د٠ / صالح العدوى
- السيد / عبد الحميد القصاص
- السيدة / أماني حلمي الريس
- السيد / بدر اسماعيل

كما يشارك من خارج المعهد كل من :—

- أ٠د٠ / محمد فخرى مكي
- د٠ / محمد عبد البديع عسران

ويأمل معهد التخطيط القومي أن يكون بذلك متابعـــا للتحديات التي تحيط بمناهج وأساليب التخطيـط القومي المطلوب ، والمطالب المطروحة أمامها للموائمة مع التطورات المحلية الحادثة ، وأن يكون قد أدلـــــي بدورة في ذلك ٠

الفصل الأول

أهم نماذج التخطيط الاقتصادى وتجربة مصر فى استخدامها

ساهم فى اعداد هذا الفصل أ . د. محمد عبد البديع عسران

أ ـ مقدمة :

لقد تطورت أساليب التخطيط الاقتصادى تطورا سريعا وملحوظا منذ بدأ استخدام التخطيط كأسلوب علمى لادارة الاقتصاديات الاشتراكية بصفة خاصة فى محاولة لضبط أداء هذه الاقتصاديات لتحقيق أهداف معينة كانت السلطات السياسية القائمة على حكم هذه الاقتصاديات تحددها انطلاقا من اتجاهات عقائدية بالدرجة الأولى تستهدف التحول بهذه الاقتصاديات الى النموذج الاشتراكى القائم على ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج وضبط عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك طبقا لخطة قومية مركزية، وهو النموذج الذى عرف فيما بعد بالتخطيط الاقتصادى القومى National Economic Planning والذى حاول واضعوه أن يستعيضوا عن جهاز الثمن فى تسيير دفة الاقتصاديات الاشتراكية.

وتعتبر الموازين التخطيطية أولى أساليب التخطيط الاقتصادى حيث طبقت فى الاتحاد السوفيتى منذ أول ميزان لعام ١٩٢٣/١٩٢٤، ثم خضعت منذ ذلك التاريخ لتطوير مستمر حتى السبعينات من هذا القرن . وقد واكب استخدام الموازين التخطيطية الاعتماد على الحسابات القومية كأساليب للتخطيط الاقتصادى فى بلدان أخرى وتطور هذا الاسلوب بدوره تطورا كبيرا انتهى الى نموذج بالغ الأهمية هو " مصفوفة الحساب الاجتماعى" Social Accounting Matrix وهى أداه تخطيطية على جانب كبير من الكفاءة .

وقد كان أحد الموازين التخطيطية وهو الميزان القطاعى نواة لابتكار نموذج التشابك الصناعى المعروف بنموذج المستخدم/ المنتج أو المدخلات والمخرجات The Input-Output Model والذى استخدم كأداة تخطيطية هامة فى كثير من البلدان النامية ومنها مصر .

وقد تطورت هذه الأساليب التقليدية للتخطيط تطورا جذريا فى اتجاه الاعتماد على النماذج الاقتصادية الرياضية ـ خاصة نماذج الأمثلية ـ فى طريق الافادة بمنجزات علماء الرياضة وابتكاراتهم فى مجال بحوث العمليات وسائر النماذج الرياضية الأخرى . وكان ابتكار الحاسب الآلى وتطوره المستمر فى اتجاه ازدياد سعته وكفاءته عاملا مساعدا الى حد كبير فى زيادة القدرة على استخدام هذه النماذج الرياضية المعقدة والاستفادة منها فى وضع ومتابعة تنفيذ الخطط الاقتصادية على أساس من الحساب العلمى الدقيق .

وقد استخدمت مصر - كما سنرى - أغلب أساليب التخطيط المعروفة بدءا من الموازين التخطيطية ثم جداول المدخلات والمخرجات ومرورا بالحسابات القومية خاصة مصفوفات الحسابات الاجتماعية SAM التى أعدت فى سنوات متفرقة ، وانتهاء باستخدام النماذج الاقتصادية الرياضية فى وضع الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

وسنحاول فى هذا الفصل أن نلم الماما سريعا بأهم نماذج التخطيط الاقتصادى المعروفة مع عرض تجربة مصر فى استخدام هذه النماذج وما صادفها من مشكلات .

٢ . الموازين التخطيطيـة :

٢ - ١ . مفهوم الموازين التخطيطية

يشتق مفهوم الموازين التخطيطية من تعادل حجم الانتاج مع الطلب عليه بما فى ذلك الطلب الخارجى أى التصدير . وتتميز الموازين التخطيطية الى موازين قيمية وموازين مادية :

ففى الموازين القيمية يكون كل من الانتاج فى شتى صوره وبنود الطلب معبرا عنها بقيم نقدية . ومن الموازين التخطيطية القيمية ميزان الدخل القومى ، وميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان وميزان ايرادات الحكومة ومصروفاتها . وتحسب قيم هذه الموازين بالأسعار الجارية اذا استخدمت فى التخطيط القصير أى لمدة عام واحد فقط كما تحسب أيضا بالأسعار الثابتة عند استخدامها فى التخطيط الذى يجاوز العام الواحد .

أما الموازين المادية فتصاغ بنودها بوحدات القياس العينية كوحدات الطول ـ الأمتار والكيلومترات ـ والوزن ـ الكيلوجرامات والأطنان ـ ووحدات الزمن كالساعات والأيام أو الوحدات المركبة كالكيلووات ساعة وما الى ذلك . وتستخدم هذه الموازين لتحقيق التعادل بين الطلب على انتاج معين ومصادر تدبير هذا الانتاج ، فعلى سبيل المثال يمكن معرفة مقدار الوقود اللازم لانتاج كيلو واط ساعة من الطاقة الكهربائية وبالتالى حساب مقدار الوقود اللازم لانتاج المطلوب من الطاقة الكهربائية على المستوى القومى .

ومن أمثلة الموازين القيمية ميزان الدخل القومى الذى يتضمن قيم المدخلات الأولية والمنتجات الوسيطة والنهائية اللازمة للاستهلاك القومى وما يفيض عن ذلك من مدخرات . ويستهدف هذا الميزان تحقيق توازن الايرادات والمصروفات بصفة عامة فضلا عن توزيع المدخلات بين المشروعات الانتاجية وتوزيع المنتجات النهائية من أوجه استخداماتها المختلفة . ومن الموازين القيمية أيضا ميزان الدخول والنفقات النقدية للسكان والذى يبين حجم ومصادر هذه الدخول وأوجه انفاقها ويحقق التعادل بين مقدار الدخول وقيم المتاح من السلع والخدمات .

ومن أمثلة الموازين المادية ميزان القوى العاملة الذى يتضمن تحديدا لمصادر الأيدى العاملة

وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة وبحسب أنواع المهن المتاحة والمطلوبة. ويشمل هذا الميزان عدد الأفراد داخل قوة العمل العاملين منهم والمتعطلين ، والأفرادخارج قوة العمل كالتلاميذ وربات البيوت المتفرغات لأعمال المنزل وأرباب المعاشات وغير القادرين على العمل . ويشمل هذا الميزان أكثر من توزيع للأيدى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين المناطق الجغرافية وحسب مهنة العامل أو جنسه أو سنه أو حالته الاجتماعية.

٢٠٢ ميزان التشابك القطاعى الساكن

يعبر هذا الميزان عن علاقات التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالقطاعات الزراعية والصناعية وقطاعات الطاقة والتشييد وقطاعات النقل والاتصالات وقطاعات الخدمات وذلك من حيث احتياج كل من هذه القطاعات لجانب من انتاج كل أو بعض القطاعات الاخرى فضلا عن كيفية توزيع منتجات هذه القطاعات على أوجه استخداماتها المختلفة . ويعرض الجدول التالى تمثيلا مبسطا لهذا التشابك.

الجدول رقم (١)

الاستخدام الوسيط				مجموعة	الاستخدام النهائى	الاجمالى
X_{11}	X_{12} ...	X_{1j} ...	X_{1n}	R_1	D_1	X_1
X_{21}	X_{22} ...	X_{2j} ...	X_{2n}	R_2	D_2	X_2
X_{i1}	X_{i2} ...	X_{ij}	X_{in}	R_i	D_i	X_i
X_{m1}	X_{m2} ...	X_{mj} ...	X_{mn}	R_m	D_m	X_m
C_1	C_2	C_j	C_n	C	D	X
w_1+s_1	w_2+s_2	w_j+s_j	w_n+s_m			
X_1	X_2	X_j	X_n			الاجمالى

ويعبر العمود فى هذا الجدول عن تكاليف المنتج النهائى فى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على النحو التالى :

$$X_j = x_{1j} + x_{2j} + \cdots + x_{ij} + \cdots + x_{nj} + w_j + s_j$$

حيث :

X_j حجم انتاج القطاع j

x_{ij} منتج القطاع i فى المستخدم فى القطاع j

w_j الأجور المدفوعة فى القطاع j

s_j الزيادة فى مخزون القطاع j

ويبين الصف فى هذا الجدول توزيع منتج القطاع على القطاعات الاخرى للاستخدام الوسيط والطلب النهائى على النحو التالى:

$$X_i = X_{i1} + X_{i2} + \cdots + X_{ij} + \cdots \quad X_{in} + D_i$$

حيث :

X_i حجم انتاج القطاع i

ويمكن التعبير عن العلاقة المتبادلة بين قطاعين بما يلى :

$$X_{ij} = a_{ij} X_j$$

حيث :

a_{ij} المستخدم من منتج القطاع i لانتاج وحدة واحدة من منتج القطاع j

وكانت هذه النسبة تسمى " معاملات النفقات المباشرة" وأصبحت تسمى فيما بعد"المعاملات الفنية للانتاج" .

وهكذا يمكن صياغة هذا النموذج فى صورة مجموعة من المعاملات على النحو التالى :

$$X_1 = a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + \cdots + a_{ij}X_j + \cdots + a_{1n}X_n + D_1$$

$$X_2 = a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + \cdots + a_{ij}X_j + \cdots + a_{2n}X_n + D_2$$

$$\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots$$

$$X_m = a_{m1}X_1 + a_{m2}X_2 + \cdots \quad a_{mj}X_j + \cdots + a_{mn}X_m + D_m$$

فاذا علم حجم انتاج القطاع X_i فانه يمكن حساب الطلب النهائى على هذا القطاع كمايلى:

$$D_i = X_i - \sum_{i=1}^{n} a_{ij} X_j$$

وبالعكس اذا علم حجم الطلب النهائى فانه يمكن ايجاد حجم انتاج القطاع :

$$X = (I - A)^{-1} D = LD$$

وكل ذلك بافتراض معرفة معاملات النفقات المباشرة a_{ij} وهذه المعاملات وان كانت تتمتع بقدر من الثبات النسبى الا أنها تخضع فى ذات الوقت للتغير بتغير أنماط الانتاج خاصة مع التطور التكنولوجى السريع للاقتصاديات الصناعية، وهكذا تخضع هذه المعاملات للتصحيحات المستمرة التى تجرى على أساس تقارير المتابعة عن استخدام الخامات والوقود والطاقة ومنتجات القطاعات.

ويمكن اجراء التخطيط باخضاع هذه المعاملات ذاتها للتخطيط أى استخدام المعاملات التخطيطية للنفقات المباشرة حيث يتم حساب هذه المعاملات التخطيطية طبقا للصيغة الآتية:

$$a_{ij} = \sum_{s=1}^{m} \sum_{t=1}^{n} a_{st} \frac{p_s}{p_t} w_{st} d_{tj}$$

حيث :

a_{ij} معامل النفقات المباشرة لمنتج القطاع i فى وحدة واحدة من منتج القطاع j ، مقدرة قيميا .

a_{st} معامل نفقات المنتج s المباشرة فى المنتج t بالحساب العينى.

p_s سعر المنتج s

p_t سعر المنتج t

w_{st} الوزن النوعى للمنتج s بنفقات المنتج t

d_{tj} نصيب المنتج t فى منتجات القطاع j

m عدد المنتجات s الداخلة فى القطاع i

n عدد المنتجات t الداخلة فى القطاع j

وكما هو واضح من هذه العلاقة فان مستوى معاملات النفقات المباشرة القيمى يتوقف على مقدار معاملات النفقات المباشرة العينى وعلى تناسب أسعار المنتجات وعلى تركيب منتج القطاع من حيث نوعه ومستوى التشابك بين القطاعات.

٢٠٢ ميزان التشابك القطاعى المتحرك

يؤخذ على ميزان التشابك القطاعى الساكن أنه لا يحقق الربط بين خطة الانتاج وخطة تشغيل واستخدام الموارد، أما فى النموذج الحركى فان خطة الاستثمارات الأساسية المرتبطة بتوسيع الانتاج تحدد من خلال حل معادلات النموذج ذاته ، فضلا عن ترابط الانتاج عبر عدة سنوات .

ويعبر عن نموذج التشابك القطاعى المتحرك لانتاج وتوزيع المنتجات فى الاقتصاد القومى بالنموذج التالى :

$$X_i(t) = \sum_{j=1}^{n} a_{ij}(t)\, X_j(t) + \sum_{j=1}^{n} \sum_{r=1}^{m} b_{ij}(t)\, K_{ij}^{r} \Delta X_j(t+r) + y_i(t)$$

حيث :

$X_i(t)$ حجم انتاج القطاع i فى السنة t من سنوات الخطة.

$b_{ij}(t)$ النفقات اللازمة لمنتج القطاع i لزيادة وحدة من منتجات القطاع j

m أقصى فترة ابطاء، أى المرحلة من بداية الاستثمار الى حين تحقيق منتجاته.

K_{ij}^{r} نصيب الاستثمارات من منتجات القطاع i لزيادة منتجات القطاع j بمقدار وحدة واحدة خلال عدد r من السنوات .

$y_i(t)$ المنتجات النهائية للقطاع i فى السنة (t)

وبحل معادلات هذا النموذج الحركى للتشابك القطاعى يمكن تحديد حجم الانتاج لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة فى كل عام من سنوات الخطة مع تحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوسيع قاعدة الانتاج فى قطاعات الاقتصاد القومى وعبر سنوات الخطة. ويعتبر تحديد حجم الاستثمارات من خلال النموذج ذاته هو الميزة الكبرى لميزان التشابك القطاعى المتحرك على ذلك الميزان الساكن .

ومن العرض السابق لأساليب الموازنات التخطيطية يمكن أن نستخلص مجموعة من السمات المشتركة لهذه الموازنات أهمها ما يلى :

١- الشمول ، حيث تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادى فتشمل الموازين الاقتصادية والموازين المالية والموازين السلعية وموازين القوى العاملة .

٢- التنوع ، حيث توجد الموازين القيمية التى تصاغ متغيراتها فى قيم نقدية والموازين المادية التى تقدر بوحدات القياس الطبيعى.

٣- التناسق ، اذ أن الهدف الأساسى لهذه الموازين هو تحقيق التناسب بين مكونات الاقتصاد القومى داخل كل ميزان .

٤- المركزية، حيث يوجد ميزان مركزى يجمع بين أنواع الموازين المختلفة فى محاولة لضمان التناسق والتوازن بينها وهو ميزان الاقتصاد القومى .

٥- التشابك ، حيث تلعب موازين التشابك القطاعى الدور المحورى فى الربط بين الموازين السلعية القطاعية والاقليمية وميزان الناتج الاجتماعى الاجمالى. (١)

ويمكن أن نجمع سائر هذه الخصائص فى سمتين أساسيتين هما الشمول والمركزية فى التخطيط.

ولكن الشمول لا يعنى أخذ كل متغيرات الاقتصاد القومى فى ميزان واحد أو فى عدة موازين فرعية حتى لا تغرق الموازين فى تفصيلات أقل أهمية وحتى لا تتعقد الصياغات الرياضية لها فتفقدها ميزة من أهم مزاياها وهى البساطة. ويكفى لاكتساب صفة الشمول وجود الموازين الأساسية التى تحكم غيرها من الموازين ، كما يكفى بالنسبة للموازين السلعية التركيز على السلع ذات الأهمية الأكبر فى الانتاج والاستهلاك والتى تعكس تفضيلا عاما للسكان .

ويواجه أسلوب الموازنات التخطيطية صعوبة أساسية - خاصة فى الدول النامية - هى توفير قدر كبير من البيانات بقدر كاف من التفصيل لبناء هذه الموازنات بالصياغات التى تحقق أهم أهدافها وهو التناسق بين حركة متغيرات الاقتصاد القومى وتشتمل فى ذات الوقت على أهم سماتها وهى الشمول والتنوع والمركزية والتشابك.

والسمة الغالبة لأساليب الموازنات التخطيطية هى الطبيعة الساكنة لهذه الموازنات ، ولكن ذلك لم يحل دون تطوير هذه الأساليب فى اتجاه اضفاء الطبيعة الحركية عليها على نحو ما سبق بيانه

وذلك من خلال اعادة صياغة علاقاته الرياضية ، وان كان قد لوحظ أن هذا التطوير فى اتجاه السمة المتحركة لهذه الأساليب قد شكل قاعدة للانتقال الى نماذج الأمثلية فى التخطيط. (٢)

٤٠٢ تطبيق الموازنات التخطيطية فى مصر

يمكن القول بداءة أن الموازين التخطيطية التى استخدمت فى مصر قد افتقرت الى الشمول حيث تركزت فى نوعين أساسيين من هذه الموازين هما الموازين السلعية وموازين الاستثمار. وقد تمثل أول وجه الاستخدام الموازين التخطيطية فى جدول مصادر واستخدامات السلع الزراعية والصناعية عام ١٩٥٨ والتى طورت فيما بعد الى الموازين السلعية التخطيطية ، كما كانت الموازين السلعية مصدر المعلومات الأساسية التى أعدت منها جداول المدخلات والمخرجات فى مصر .

أ- الموازين السلعية:

شملت الموازين السلعية فى جانب الموارد كلا من الانتاج المحلى والواردات السلعية ومخزون أول المدة ، وفى جانب الاستخدامات الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائى والصادرات ومخزون آخر المدة والفقد .

وقد وجدت مجموعتان أساسيتان من الموازين السلعية، مجموعة أعدها فريق من الخبراء الألمان الشرقيين عن أربع سنوات من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٦ . والمجموعة الثانية أعدها فريق من الخبراء الفرنسيين سنة ١٩٥٤ .

وقد تميزت المجموعة الأولى — التى أعدها الخبراء الألمان — بالاقتصار على السلع المادية وبالمفهوم الاشتراكى للانتاج والاستعانة بأكثر من مصدر للمعلومات وبمعاملات فنية مستوردة ، كما تميزت بالتنوع الى موازين مادية واخرى نقدية فى ذات الوقت .

كما تميزت الموازين التى أعدها الخبراء الفرنسيون بالاعتماد على المفهوم الغربى للنشاط الاقتصادى الذى يوجه الى بيع السلع والخدمات بما يغطى تكلفتها على الأقل ، وبالجمع

بين النشاط الاقتصادى ويظهر بالأعمدة ومجموعات السلع وتظهر بالصفوف بما يمكن من اظهار الانتاج الرئيسى والثانوى أو الفرعى فى النشاط الاقتصادى . كما تميزت هذه الموازين بالتكامل مع التدفقات النقدية وشمولها لمجموعات سلع أساسية وفرعية فى صورة قيمية وشمولها لجانب الخدمات الى جانب السلع المادية.

وقد اتخذت سنة ١٩٦٠/٥٩ كسنة أساس للموازين السلعية التى استخدمت فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٥/٦٤ والتى كانت أقرب الى الموازين التى وضعها الخبراء الألمان والتى امتدت الى سنة ١٩٥٦ وكانت بذلك أقرب الى سنة أساس الخطة ١٩٦٠/٥٩ بينما توقفت الموازين التى أعدها الخبراء الفرنسيون عند سنة ١٩٥٤. وقد ظهرت الموازين السلعية فى القسم الثالث من الخطة الخمسية ١٩٦١/٦٠ــ١٩٦٥/٦٤ فى صورتين احداهما تجميعية لكل قطاع حيث تتكون الموارد من الانتاج المحلى ، والواردات ، والاجمالى ، وتتكون الاستخدامات من مستلزمات الانتاج السلعى ، والاستهلاك النهائى، والاستثمار، والزيادة فى المخزون والصادرات ثم الاجمالى مقوما بسعر التكلفة وبعد اضافة الضرائب السلعية الصافية أصبح الاجمالى مقوما بسعر السوق. والصورة الثانية لهذه الموازين السلعية كانت تفصيلية لأهم السلع الزراعية والصناعية. وقد صادف اعداد الموازين السلعية فى الخطة الخمسية المشار اليها بعض العقبات التى يمكن أن نردها الى نقص البيانات خاصة عن المخزون السلعى والاستهلاك النهائى ومستويات الأسعار وهوامش النقل والتجارة والتخزين، وكذلك اختلاف الأسعار المستخدمة بواسطة مختلف الوحدات لذات السلع فى نفس الفترات.

ونستطيع أن نستخلص من تجربة استخدام الموازين السلعية فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ــ١٩٦٥ــ رغم بعض سلبياتها التى سنشير اليها فيما بعد ــ أن هذه الموازين قد ساعدت على تحقيق قدر من التوازن بين الموارد والاستخدامات بما يتناسب مع دقة المعاملات الفنية المتاحة ومدى دقة البيانات عن المتغيرات الواردة فى هذه الموازين خاصة الانتاج ومستلزماته والقيمة المضافة. (٣)

ب ــ موازين الاستثمار:

وكان من نتيجة اتجاه الدولة الى التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى منذ منتصف الخمسينات أن واجهت الحكومة التدخل فى مجال الاستثمار بثلاث موازنات رأسمالية جزئية تعطى كل منها جانبا من

جوانب الاستثمار فى المجالات المختلفة هى:

١- ميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومى الخاصة بمشروعات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى.

٢- ميزانية التصنيع الخاصة بمشروعات الهيئة العامة للتصنيع علاوة على مشروعات الأعمال الجديدة التى تدرج فى الباب الثالث من الميزانية العامة للدولة.

٣- ميزانية مشروعات الخدمات الخاصة بمشروعات المجلس الدائم للخدمات العامة.

وفى مرحلة تالية استعاضت الحكومة عن هذه الميزانيات الجزئية بميزانيتين أساسيتين فى مجال الاستثمار العام احداهما للأعمال وأخرى للخدمات. وقد تفرع عن هاتين الميزانيتين ميزانيات أخرى فرعية لمواجهة الهيئات والمؤسسات العامة التى أنشئت كأجهزة رقابية أو تنفيذية للقطاع العام الذى تزايد حجمه وكبرت أهميته فى النشاط الاقتصادى مع قرارات التأميم المعروفة فى يوليو ١٩٦١، من ذلك الموازنة الجارية للهيئات العامة، والموازنة الجارية للمؤسسات الاقتصادية، وموازنة الاستثمارات، وموازنة التحويلات الرأسمالية.

حـ - موازين القوى العاملة:

لا يمكن القول بأن موازين القوى العاملة قد استخدمت فى التخطيط فى مصر.(٤) ولكن وزارة التخطيط بالتعاون مع معهد التخطيط القومى قد قامت بعمل تصنيف للمهن المختلفة يلائم مستويات التعليم فى مصر لحصر العرض والطلب فى ستة مجموعات وظيفية.

ولكن المحاولة الأكمل كانت هى " مصفوفة العمالة لعام ١٩٧٦ "(٥) التى قامت باعدادها وزارة التخطيط بالتعاون مع مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة والتى شملت ٥٦ صفا ضمت ٥٤ مهنة فى ٥٤ صفا واجمالى التوظف فى الصف ٥٥ واجمالى الانتاج بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية فى الصف الاخير رقم ٥٦. أما الأعمدة فعددها ٢٥ عمودا تضم ٢٤ قطاعا والاجمالى فى العمود ٢٥. وبذلك تعبر المصفوفة طبقا لماهو وارد بعنوانها بيانا عن تدفق المهن بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة".

وهذه المصفوفة لا تعدو أن تكون رصدا حسابيا لعدد الأفراد من كل مهنة العاملين فى كل قطاع من كل من المهن والقطاعات الواردة بها وذلك فى عام ١٩٧٦، وبذلك لا يصدق عليها

وصف الميزان التخطيطى لأنها لا تقابل بين جانبى العرض والطلب على فئات القوى العاملة الواردة بها وحجم الفائض من هذه القوى أى حجم البطالة ، كما أنها لا تتضمن التوزيع الاقليمى للأيدى العاملة أو تصنيفها حسب فئات السن والجنس والتعليم والحالة الاجتماعية. ومع ذلك فهذه المصفوفة تعتبر وثيقة معلومات هامة يمكن استخدامها فى الأغراض التخطيطية سواء فى التنبوء بحجم واتجاهات تدفق المهن الوارد بها أو فى حساب المعامل المتوسط لانتاجية العامل واستنباط وتحليل مؤشرات الانتاجية لكل مهنة وكل قطاع ، الى غير ذلك مما يمكن أن يفيد كثيرا فى مجالات تخطيط التنمية الاقتصادية . وقد أمكن الافادة من هذه المصفوفة بالفعل فى العديد من الدراسات الأكاديمية والميدانية وفى العديد من مجالات تخطيط القوى العاملة فى مصر .

٥ . ٢ تقييم تجربة الموازين التخطيطية فى مصر .

لقد كانت الموازين التخطيطية هى أول أداة استخدمت فى تجربة التخطيط فى مصر ، وانطلاقا من هذا السبق الزمنى تعتبر هذه الموازين هى الأساس التاريخى والعلمى لكافة أساليب التخطيط الاخرى فى التجربة المصرية، فقد كانت أساسا لبناء جداول المدخلات والمخرجات التى أعدت بعد ذلك ، كما كانت أساسا لتطوير استخدام الحسابات القومية كأداة تخطيطية بصورة أكمل فيما عرف بمصفوفة الحساب الاجتماعى التى وضعت لأول مرة فى مصر عام ١٩٧٦ ، بل كانت الموازين التخطيطية الحركية سبيلا الى التحول الى نماذج الأمثلية فى التخطيط والى استخدام أساليب البرمجة الرياضية بصفة عامة كأدوات تخطيطية.

وتتصف الموازين التخطيطية بمجموعة لا بأس بها من المزايا التى سبقت الاشارة اليها كالشمول والتنوع والمركزية والمرونة والبساطة، ولكن تجربة الموازين التخطيطية فى مصر قد انطوت على طائفة من السلبيات يمكن أن نجملها فى مأخذين أثنين هما القصور وعدم الدقة.

فقد اقتصرت هذه الموازين على المستوى القومى ولم تتفرع الى المستوى الاقليمى رغم الاختلاف الواضح بين أقاليم مصر خاصة فى عرض وطلب السلع والخدمات المختلفة ومستويات أسعارها وكذلك فى أوجه النشاط الاقتصادى والموارد والقوى العاملة. ومن أوجه قصور الموازين السلعية أيضا أنها تعد عن فترة سنة ولا تعد لفترات أقصر مراعاة لموسمية الانتاج والتوزيع خاصة بالنسبة للانتاج الزراعى، ومراعاة لفترات الاختناق أو التكدس الراجعة الى خلل مؤقت فى تدفق بعض الموارد أو توزيعها .

أما عدم دقة الموازين التخطيطية فيرجع الى عدم دقة البيانات التى أعدت منها هذه الموازين ومثال ذلك :

١- الفجوة الزمنية ما بين تدفق البيانات المستعملة فى اعدادها وبين تنفيذ الخطة ذاتها مما تصبح معه هذه الموازين تقديرا محاسبيا غير دقيق .

٢- تضارب بيانات الناتج المحلى تبعا لتعدد مصادرها ومعاملة بعض بنود الناتج المحلى كسلعة واحدة متجانسة كالحيوانات الحية رغم اختلاف أعمارها وطبيعتها من حيث انتاج الصوف أم الألبان أم اللحوم.

٣- الاعتماد على أسلوب غير سليم فى حساب حجم الواردات كفارق بين الطلب على السلعة والمتاح منها من الموارد المحلية دون محاولة تقدير الواردات من واقع بيانات السلع المستوردة بالفعل ، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات .

٤- الاهمال الشديد فى قياس التغير الحقيقى فى المخزون والاقتصار على مخزون السلع الغذائية دون السلع الاخرى وعلى بيانات وزارة التموين رغم تضاربها مع بيانات وزارتى الزراعة والتجارة بسبب اعتماد وزارة التموين على الأسعار الجبرية دون الأسعار الحقيقية فى تقدير الاستهلاك والتغير فى المخزون .

٥- عدم وفرة بيانات الاستهلاك الوسيط، واهمال العديد من بنود التكلفة فى حساب هذا الاستهلاك وتعدد طرق حسابه سواء على أساس المعاملات الفنية أو على أساس الأرقام المتاحة.

٦- تقدير الاستهلاك النهائى تقديرا خاطئا بحسابه كرصيد يمثل الباقى من الموارد بعد خصم جميع الاستخدامات دون الاعتداد بحساب الحجم الحقيقى للاستهلاك النهائى من واقع حسابات خاصة كبحوث ميزانية الأسرة التى أعدت فيما بعد.

٠٣ جداول المدخلات والمخرجات

١٠٣ ٠ المفهوم والاستخدامات

كانت المحاولة الأولى لاعداد جدول للمدخلات والمخرجات عام ١٩٥٢ ، وتمت هذه المحاولة في مصلحة الاحصاء حيث اختبرت سنة ١٩٥٢ لوفرة مجموعة من البيانات على درجة كافية من التفصيل ٠ ولكن المحاولة المكتملة لاعداد لجدول للمدخلات والمخرجات جرت عام ١٩٥٤ بمعرفة وزارة التخطيط على أساس من بيانات جدول عام ١٩٥٢ ٠ وقد أعد جدول عام ١٩٥٤ على ثلاثة مستويات ٨٣×٨٣ قطاعا جمعت في ٣٣×٣٣ قطاعا ثم في ٧×٧ قطاعات ٠ وقد تم اعداد هذه الجداول بالاعتماد على أسلوب الأعمدة والصفوف باستخدام بيانات الموازين السلعية٠

ومن مزايا جدول عام ١٩٥٤ أنه قد تم التمييز داخل كل خلية من خلايا الجدول بين المستخدم من الانتاج المحلي والواردات، وبذلك بدأ التشابك القطاعي في مصر مقبولا حيث وجد الانتاج المحلي في ٥٠٪ من مجموع خلايا الجدول ٣٣×٣٣ بالمقارنة بايطاليا التي يوجد انتاج محلي في ٧٥٪ من خلايا الجدول الخاص بها في فترة مماثلة٠

وفي عام ١٩٥٩ أعد جدول آخر للمدخلات والمخرجات بذات الحجم ٣٣×٣٣ قطاعا وجمع على مستوى ٧×٧ قطاعات ، وقد اعتمد في اعداد هذا الجدول على جدول عام ١٩٥٤ ومعاملاته الفنية، وكان الدافع لاعداد هذا الجدول عام ١٩٥٩ الاعتماد عليه في خطة التنمية الاقتصادية الخمسية للسنوات ٦٠/١٩٦٥ وان كانت فائدته في ذلك قد بدت محدودة بسبب نقص بعض البيانات الهامة والتغير السريع الذي حدث في البنيان الصناعي والاقتصادي وفي أساليب الانتاج فضلا عن صعوبة التنبوء بالتغير في المعاملات الفنية٠

وقد أعدت وزارة التخطيط بعد ذلك عدة جداول أحدها عن عام ٦٣/١٩٦٤ بمستوى ٢٧ قطاعا جمعت في ١٣ قطاعا وجدولين عن عامي٦٦/١٩٦٧، ٦٧/١٩٦٨ بذات المستوى مع دمج قطاع استخراج البترول مع المنتجات البترولية أي بمستوى ٢٦ قطاعا فقط، كما أعدت جدول ٧٠/١٩٧١ السابق الاشارة اليه بمستوى ٢٧ قطاعا٠ وفي فترة الستينات أعد الجهاز المركزي للمحاسبات جدولا عام ٦٦/١٩٦٧ بمستوى ٣٤ قطاعا جمعت في ٨ قطاعات٠ كما قامت وزارة التخطيط بالتعاون معهركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة باعداد جدول عام ١٩٧٧ بمستوى ٣٢ قطاعا٠

وآخر جداول المدخلات والمخرجات هو ذلك الذى أعد عام ١٩٨٢/٨٢ بمستوى ١٧ قطاعا ، وذلك بخلاف جداول المدخلات والمخرجات التى تضمنتها مصفوفات الحسابات الاجتماعية على ما سيرد بيانه.

وعلى الرغم من أن فعالية هذه الجداول كأدوات تخطيطية كانت محدوده فى مصر فانها قد استخدمت فى التنسيق بين الخطط الاجمالية القومية وبين خطط القطاعات وفى تعديل الخطة القومية على أساس الخطط القطاعية وكأداة للتوازن بين خطط القطاعات المختلفة، هذا فضلا عن استخدامها كأداة هامة فى تحليل الهيكل الاقتصادى وحساب بعض المؤشرات الهامة فى المرحلة التى تسبق اعداد الخطة. (٦)

وتبدو أهمية جداول المدخلات والمخرجات فى امكانية الاستفادة بها فى تحويل نموذج المستخدم/ المنتج الى نموذج أمثليته واستخدامه فى أغراض التخطيط بالاستعانة بالمعاملات الفنية التى يقدمها هذا الجدول مع القيم التخطيطية لبنود الطلب النهائى أو بعضها . فاذا كانت :

X حجم الانتاج

D الطلب النهائى

A مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج .

فان :

$$X = AX + D$$

$$(I-A)\ X = D$$

$$X = (I-A)^{-1}D$$

حيث: $(I-A)$ مصفوفة " ليونتيف ".

وبذلك فانه بتحديد حجم معين للطلب النهائى، وبمعرفة مصفوفة المعاملات الفنية نستطيع تحديد حجم الانتاج اللازم لتحقيق الطلب النهائى، وذلك عن طريق الحصول على مقلوب مصفوفة " ليونتيف". ويعتبر هذا النموذج نموذجا مفتوحا لأن حجم الطلب النهائى يتحدد من خارج النموذج.

وعندما نصيغ النموذج فى صورة وحدات عينية فان الأسعار تصبح متغيرات شأنها شأن الانتـــاج، ومن خلال النموذج نستطيع أن نحسب المستوى التوازنى لكل منهما . فاذا افترضنا وجود معدل واحـــد للربح فى القطاعات المختلفة فان ثمن منتج كل قطاع يكون مساويا للنفقة المتوسطة مضافا اليها الربـــح، أى أن :

$$p_i = a_{1i}p_1 + a_{2i}p_2 + \cdots + a_{ni}p_n + p_m w_i + rp_i \qquad (i=1,2,\ldots,n)$$

حيث:

p_i ثمن المنتج i

p_m سعر وحدة العمل

w_i كمية العمل الداخلة فى انتاج السلعة i

r معدل الربح

ويمكن وضع ذلك فى صورة المصفوفات على النحو التالى:

$$\begin{bmatrix} p_1 \\ p_2 \\ \vdots \\ p_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{21} \cdots \cdots a_{n1} \\ a_{12} & a_{22} \cdots a_{n2} \\ \vdots & \vdots \quad\quad \vdots \\ a_{1n} & a_{2n} \cdots a_{nn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} p_1 \\ p_2 \\ \vdots \\ p_n \end{bmatrix} + p_m \begin{bmatrix} w_1 \\ w_2 \\ \vdots \\ w_n \end{bmatrix} + r \begin{bmatrix} p_1 \\ p_2 \\ \vdots \\ p_n \end{bmatrix}$$

والمصفوفة $n \times n$ هى مبدول مصفوفة المعاملات الفنية A السابق ذكرها حيث أبدلنـــا الصفوف بالأعمدة والأعمدة بالصفوف ، والمصفوفة A هى :

$$\begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} \cdots a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} \cdots a_{2n} \\ \vdots & \vdots \quad\quad \vdots \\ a_{n1} & a_{n2} \cdots a_{nn} \end{bmatrix}$$

ومبدولها هو المصفوفة فى المعادلة ويمكن تمثيلها بـ A' فتصبح معادلة النموذج:

$$P = A'P + P_m W + rP$$

وبذلك يكون لدينا عدد n من المعادلات، $n+1$ من المجاهيل وهى أسعار السلع وعددها n بالاضافة الى سعر العمل P_m ، وبافتراض معرفة معدل الربح r وكمية العمل W_i

ولكى يكون النموذج قابلا للحل فانه يشترط تساوى عدد المعادلات مع عدد المجاهيل وهو مايقتضى تحديد أحد الأسعار من خارج النموذج، فاذا كان هو سعر العمل P_m فاننا نحل النموذج بالكيفية الآتية: (٧)

$$P - A'P - rP = P_m W$$
$$(1-A'r)\ P = P_m W$$
$$P = (1-A'-r)^{-1}\ P_m W$$

وهكذا فانه بمعرفة حجم الأجور ومعدل الربح فانه يمكن عن طريق الحصول على مقلوب المصفوفة أى $(1-A'-r)^{-1}$ الحصول على الأسعار التوازنية لمنتجات القطاعات التى تمثل النشاط الاقتصادى والداخلة فى تحليل المستخدم/ المنتج.(٨) ويمكن الاستفادة بالأسعار التوازنية فى الأغراض التخطيطية خاصة فى تقدير الطلب النهائى وقيم المدخلات الوسيطة التى يمكن بالاعتماد عليهما ـ وباستخدام نموذج المستخدم/ المنتج المشار اليه ـ تقدير حجم الانتاج الذى يلبى حاجات الطلب النهائى المخططة.

٢٠٣ تقييم تجربة مصر فى اعداد واستخدام جداول المدخلات والمخرجات

على الرغم مما بذل من جهد علمى وتنفيذى فى اعداد جدول المدخلات والمخرجات فى مصر منذ بداية النصف الثانى من هذا القرن وحتى الآن ، وعلى الرغم مما أسهمت به هذه الجداول من تقديم قاعدة بيانات هامة واكبت التحول السريع الذى شهده الاقتصاد المصرى منذ العقد الخامس، كما واكبت تجربة التنمية الاقتصادية وما خضعت له من تخطيط وبرمجة ، هذا فضلا عن استخدام هذه الجداول لأغراض البحث العلمى وتحليل العديد من أوجه النشاط الاقتصادى ، على الرغم من هذه المناقب التى تحسب لصالح تجربة مصر فى اعداد واستخدام هذه الجداول فان لهذه التجربة مثالب تحسب عليها سواء فى كيفيةاعداد الجداول أو فى أوجه استخدامها ٠

وأول ما يؤخذ على جداول المدخلات والمخرجات فى مصر بصفة عامة هو التضارب حول الحجم الأمثل للجدول وعدم الاتساق مع التطور التاريخى لحركة الاقتصاد المصرى ، فبينما جاء أول جدول متكامل للمدخلات والمخرجات فى مصر عام ١٩٥٤ على جانب كبير من التفصيل يضم ٨٣×٨٣ قطاعا فقد جاءت الجداول بعد ذلك من حجم أقل بكثير من ذلك كل من جدول عام ٦٣/ ١٩٦٤ ، ١٩٧١/٧٠ بمستوى ٢٧×٢٧ قطاعا ، والجدول الذى أعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٦٧/٦٦ بمستوى ٣٤×٣٤ قطاعا ، وجدول عام ١٩٧٧ بمستوى ٣٢ قطاعا وجدول عام ١٩٨٣/٨٢ بمستوى ١٧ قطاعا ٠ أما جداول المدخلات والمخرجات التى تضمنتها مصفوفات الحساب الاجتماعى فى مصر فلا تتناسب البتة مع أهمية هذه المصفوفات وما بذل فيها من جهد حيث كان الجدول فى مصفوفة عام ١٩٧٦ ١٢ ×١٢ قطاعا وفى مصفوفة عام ١٩٧٩ ٩ قطاعات وفى مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ ١٢ قطاعا على الرغم من ضخامة حجم هذه الاخيرة ذلك الذى بلغ ١١٠×١١٠ صفا وعمودا ٠

كما يؤخذ على هذه الجداول أنها أعدت فى غياب نظام متكامل من الموازين القومية، فكما رأينا من قبل افتقرت تجربة مصر فى الموازين التخطيطية الى الشمول حيث تركزت فى نوعين أساسيين هما الموازين السلعية وموازين الاستثمار٠ بينما كان الاستخدام الأكفأ لجداول المدخلات والمخرجات فى أغراض التخطيط يتطلب أن تكون جزءا من نظام متكامل من الموازين التخطيطية٠ ولعل هذا يفسر عدم استقرار وحدات الأسعار المستخدمة فى اعداد الجداول التى يجب ــ بحسب الأصل ــ أن تصاغ

بالوحدات العينية ثم تترجم الى جداول قيمية وهو ما لم يتحقق لأن الموازين السلعية ذاتها صيغت بوحدات نقدية وليست عينية ٠

ولقد جاءت تجربة مصر فى اعداد واستخدام جداول المدخلات والمخرجات قاصرة من جانب الاعتماد على النماذج الساكنة المفتوحة بسبب قصر استخدام هذه الجداول كأداة لتحقيق توازن الخطة السنوية دون محاولة تطويرها فى اتجاه الاعتماد عليها كأداة للتخطيط متوسط الأجل أى على مدى السنوات الخمس لخطط التنمية الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من الاعتماد على النماذج الحركية٠ ولاشك أن الاعتماد على الجداول الساكنة قد قصر استخدام هذه الجداول فى التنبوء على مدى كل سنة من سنوات الخطة وتحقيق التوازن لها بافتراض ثبات المعاملات الفنية٠

وقد تم تقسيم القطاعات فى جداول المدخلات والمخرجات طبقا للتقسيم الدولى حسب النشاط الاقتصادى الوارد بنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة مع بعض التعديلات المتمثلة فى تجميع بعض القطاعات وتفصيل البعض الآخر، حيث نلاحظ تجميعا مبالغا فيه للنشاط الزراعى وقطاعات الطاقة وتفصيلا لبعض القطاعات الاخرى مثل قطاعات الصناعات الاستهلاكية ، مما يتناسب مع الأهمية النسبية لكل قطاع مما كان يتطلب تفصيل قطاعات الزراعة وتجميع الصناعات الاستهلاكية تبعا لاختلاف أو تجانس هيكل المدخلات ودرجة التشابك القطاعى٠

وفيما يتعلق بتقسيم الطلب النهائى اعتنقت الجداول التى أعدتها وزارة التخطيط التقسيم التالى:

- الاستهلاك العائلى٠
- الاستهلاك الحكومى٠
- الصادرات٠
- الاستثمار (التكوين الرأسمالى) ٠
- التغير فى المخزون ٠

وهذا التقسيم يحد من فعالية هذه الجداول كأداة تخطيطية حيث يتطلب ذلك التمييز فى جانب الاستثمار بين المجالات الانتاجية والمجالات الخدمية وبين الاستثمار فى قطاعات الانتاج والاستثمار فى البنية الأساسية ٠ لذلك جاءت محاولة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى

جدول ١٩٦٧/٦٦ محاولة لتفادى هذا القصور بتبنى التقسيم الآتى :

- الانفاق الاستهلاكى النهائى ويشمل :

الحكومة.

الهيئات الخاصة التى لا تهدف الى الربح.

العائلات.

- التكوين الرأسمالى الاجمالى

تكوين رأس المال الثابت.

الصناعة .

الخدمات الحكومية .

الخدمات الخاصة التى لا تهدف الى الربح

- التغير فى المخزون .
- الصادرات ـ الواردات .

وهذا التقسيم للطلب النهائى وان كان يتميز بالتفصيل الأكثر ملاءمة لأغراض التخطيط خاصة فيما يتعلق بالتقسيمات الفرعية للتكوين الرأسمالى الا أن التقسيم يعتمد على القائم بالانفاق أكثر من اعتماده على طبيعة الانفاق .

وتعتمد جداول المدخلات والمخرجات فى مصر فى معالجة الواردات على حساب قيمة التدفقات من الواردات على أساس نسب الاكتفاء الذاتى لكل من التدفقات الوسيطة والنهائية والتى وفقا لها تعتبر الواردات نسبة ثابتة من اجمالى الاستخدامات، فاذا قلت نسبة الواردات الى اجمالى الاستخدامات عن ٧٥٪ مثلا اعتبرت منافسة واذا زادت عنها اعتبرت غير منافسة ، وهذا التقسيم فضلا عما فيه من تحكم لا ينعكس فى جداول المدخلات والمخرجات فى مصر، حيث تفتقر هذه الجداول الى سطر مستقل للواردات غير المنافسة.

أما المعاملات الفنية فى جداول المدخلات والمخرجات فى مصر فقد واجه تقديرها صعوبات كثيرة منها أن بيانات الموازين السلعية التى كانت أساسا لبيانات هذه الجداول قد أعدت على أساس قيمى وليس على أساس عينى مما تتأثر معه المعاملات الفنية بتغيرات الأسعار بدرجة أكثر من تأثره

بالعلاقات التكنولوجية المحددة لأنماط الانتاج ونفقاته ، الأمر الذى يتعارض مع افتراض ثبات هـــــذه المعاملات فى المدى المتوسط • كما أن اختلاف عدد القطاعات فى هذه الجداول واختلاف التقسيمات القطاعية فيها ينعكس بدوره فى حساب هذه المعاملات الفنية ويبعد بها عن الواقع بسبب أخطـــــــاء التجميع وعدم الاتساق فى تحديد القطاعات الانتاجية طبقا لمعايير التشابك القطاعى•

٤٠ الحسابات القومية:

تستخدم الحسابات القومية كأدوات تخطيطية باعتبارها ميزانا لجانبى الاقتصاد القومى أى ايراداته ومصروفاته فى فترة زمنية معينة ، وقد سبق أن رأينا أن ميزان الدخل القومى يمثل الخطة المركزية لسائر الموازين التخطيطية السابق دراستها • وتلعب حسابات الدخل القومى جانبا هاما فى العملية التخطيطية من جانب الاعتماد على قياسات بنود الدخل القومى بالأسعار الثابتة وتحديد معدلات النمو السابقة بناء على ذلك ووضع معدلات النمو المستهدفة•

ونظرا لما كشفت عنه تقديرات الدخل القومى بالأسعار الثابتة فى مصر فى العشرين سنة السابقة على بداية عصر التخطيط من ركود أصاب الحياة الاقتصادية وظهرت معه الحاجة الى تحقيق معدلات تنمية تفوق معدلات نمو السكان ، فقد بدت الحاجة ملحة الى اعداد حسابات قومية للاستعانة بها فى تحقيق هذا الغرض • وقد استعانت مصر فى ذلك بالخبير الفرنسى" شارل برو" الذى قدم مشروعا مبدئيا للاطار المحاسبى عن سنة ١٩٥٣ ، حيث قام هذا الخبير بوضع نظام مبتكر يقوم على تقسيم المجتمع ــ بالنظر الى موارده ــ الى مجموعات متماثلة كالمزارعين والشركات الصناعية والتجارية والمشروعات العامة والمشروعات الفردية والادارة الحكومية والعائلات والعمليات الخارجية، وأفرد الخبير المذكور لبعض هذه المجموعات حسابات انتاج وللبعض الآخر حسابات انتاج اخرى • وأهم معالم هذه الحسابات هو تأكيدها على جوانب الانتاج التى تستخدم داخل المجموعة ولا تدخل السوق •

وقد استخدمت الحسابات القومية لسنة ١٩٥٤ كنقطة بداية أساسية لتقدير الحسابات القومية للسنوات التالية• وقد أفاد اعداد هذه الحسابات فى التعرف على البيانات المتاحة ومدى ملاءمتها لمفاهيم الحسابات القومية والتعرف على جوانب النقص أو عدم الدقة فى هذه البيانات وكيفية معالجتها ، حيث بذلت جهود كبيرة لمعالجة جوانب النقص فيها كالجهود التى بذلتها وحدة الشركات ومؤسسات الأعمال من أجل تركيب حسابات الانتاج والتخصيص ورأس المال فى القطاعين المنظم وغير المنظم، واستعين بهذه الحسابات فى اعداد الحسابات القومية للسنوات التالية بدرجة سهلت من عملية اعدادها فى فترة قصيرة• (٩)

ولاشك أن التطور الأهم فى اتجاه استخدام الحسابات القومية كأدوات تخطيطية هو مصفوفة الحساب الاجتماعى" التى نوليها أهميتها فى هذهالدراسة خاصة أن هذا الأسلوب قد عرف فى مصر فى العقد السابع حين تضافرت الهيئات العلمية مع الأجهزة التنفيذية لافراز مصفوفتين احدهما سنة ١٩٧٦ والاخرى عام ١٩٧٩ ، ثم توالى اعداد المصفوفات بعد ذلك .

١٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٦ .

تعد مصفوفة الحساب الاجتماعى The Social Accounting Matrix باستخدام نموذج التوازن العام، فالمصفوفة لا تعدو أن تكون جدولا للتوازن العام . وفى عام ١٩٧٦ قام مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة بالتعاون مع بعض الخبراء من " معهد مستشوتن للتكنولوجيا " المعروف اختصارا باسم MIT بتشكيل فريق عمل لوضع وتطبيق نموذج لسياسة التوازن العام فى مصر A General Equilibrium Policy Model for Egypt. حيث قام هذا الفريق بوضع ثلاثة نماذج أريد بكل منها التركيز على جانب من جوانب التوازن على ما سيرد تفصيله وذلك بهدف تحليل الطلب الكلى ودراسة الآثار الكلية وبعض الآثار الجزئية للانفاق وسياسة التجارة الخارجية والسياسة الضريبية والدعم من جانب تأثير كل ذلك فى الأسعار وعوائد عوامل الانتاج وتوزيع الدخل . (١٠)

ويرجع التركيز على نماذج التوازن العام تحقيقا لهذه الأغراض الى ما عرف عن الاقتصاد المصرى - خاصة فى فترة السبعينات محل الدراسة - من أنه يتسم باضطراب هيكل أثمان السلع وعوامل الانتاج الناشئة عن قصور السوق Market Imperfictions وتدخلات الحكومة من خلال السياسة الضريبية والدعم والتنظيم المباشر مما يشكل عقبات أساسية فى سبيل الاستخدام الكفء للموارد، على الرغم من أن التدخل الحكومى قد يصحح بعض الاضطرابات ويحقق بعض الأهداف التوزيعية .

ونظرا لأن هذه الدراسة هى المحاولة الأولى لبناء نماذج التوازن العام فى مصر على أساس رياضى وما تمخضت عنه من تصنيف قاعدة هامة للبيانات فى صورة مصفوفة الحساب الاجتماعى، نظرا لذلك فاننا نولى هذه المحاولة ما تستحقه من اهتمام ونفرد لها قدرا كافيا فى هذه الدراسة.

ويتعلق النموذج الأول للتوازن العام GEM-1 بتحديد مجموعة متسقة من الأسعار والنواتج والدخول ويستهدف تحديد مستويات الناتج القطاعى والأسعار النسبية لمنتج كل قطاع والقيمة المضافة ودخل عوامل الانتاج فضلا عن توزيع الدخل بين المجموعات الحضرية والريفية للسكان وبين فئات الدخل الطبقية الثلاث ـ أى الفئة الغنية والمتوسطة والقصيرة ـ داخل كل مجموعة من هذه المجموعات بالاضافة الى تحديد حجم الاستهلاك والواردات وعائدات الحكومة وذلك بالاعتماد على بعض المتغيرات الاخرى المحددة من خارج النموذج . ونظرة بسيطة الى بيان المتغيرات الخارجة والداخلة تساعد فى تقدير الحدود التى يعمل النموذج من خلالها . ويعتبر الحساب المفصل نسبيا عن الضرائب والدعم والنشاط التجارى والحكومى والعلاقة الواضحة بين نفقات الانتاج والأسعار من المعالم المميزة لهذا النموذج الذى ينبع الى حد ما من الحساب الممثل فى مصفوفة الحساب الاجتماعى ويتسق الى حد كبير مع المتطابقات فى هذه المصفوفة.

ولا يعدو النموذج الثانى GEM-2 أن يكون توسيعا بسيطا للنموذج الأول GEM-1 فى أن الطلب على الموارد الاقتصادية المختلفة يحسب من خلال النموذج حتى يمكن مقارنة النتائج بالموارد المتاحة كأسس للحكم على امكانية الحل . ويحسب الطلب على الموارد المختلفة فى القطاعات الانتاجية بنسبة بقسمة الايرادات الكلية لكل مورد على معدل الايراد. وقد تم ذلك بتحديد الحصص فى القيمة المضافة لكل عنصر من عناصر الانتاج الثلاثة وهى العمل ورأس المال والأرض فى كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص على حده.

أما النموذج الثالث للتوازن العام GEM-3 فيتعلق بقيود الموارد حيث يحسب الطلب الزائد Excess Demand على عناصر الانتاج الثلاثة وهى العمل ورأس المال والأرض. (١١)

وتوضح مصفوفة الحساب الاجتماعى باستخدام نماذج التوازن العام ، وبذلك تظهر المصفوفة فى صورة جدول مكون من صفوف وأعمدة تضم تدفقات أفرع النشاط الاقتصادى فيما بينها وفيما بينها وبين العالم الخارجى • ويمثل الصف جانب الايردات بينما يمثل العمود جانب النفقات، ومجموع كل صف لابد أن يتساوى مع مجموع العمود المناظر له•

تركيب المصفوفة :

تتكون مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٦ المبين صورتها والتى اعدت باستخدام نموذج التوازن العام المشار اليه من ٤١ سطرا ، ٤١ عمودا ، وفى الشمال الشرقى من المصفوفة باللغة العربية والشمال الغربى باللغة الانجليزية ، يقع الجزء الأول من المصفوفة وهو جدول المدخلات والمخرجات ويتكون من ١٢ أثنى عشر قطاعا هى:

١- السلع الغذائية الأساسية•
٢- السلع الغذائية غير الأساسية•
٣- القطن•
٤- السلع الزراعية الاخرى•
٥- الصناعات الغذائية•
٦- صناعة الغزل والنسيج•
٧- الصناعات الاخرى •
٨- التشييد•
٩- البترول الخام ومنتجاته•
١٠- النقل والمواصلات•
١١- الاسكان•
١٢- الخدمات الاخرى•

أما بنود الطلب النهائى فتشمل الاستهلاك العائلى فى الأعمدة من ١٥-٢١ حيث قسم الأفراد الى ست طبقات من المستهلكين ثلاث فى الريف وثلاث فى الحضر بنسبة ما يحصل عليه المستهلكون من الدخل أى ٦٠٪ من السكان ذوى الدخل المنخفض ، ٣٠٪ من السكان ذوى الدخل المتوسط ، ١٠٪ لذوى الدخل الأعلى • ويقصد بالمستهلكين فى الريف السكان الزراعيون أى ذوى الدخول من

الزراعة • ويتميز الاستهلاك الحكومى بحسب تقسيم الحكومة الى ثلاث قطاعات رئيسية هى القطاع العام، والادارة الحكومية ، وقطاع التجارة الحكومى فى الأعمدة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ • وتمييز قطاع مستقل للتجارة يرجع الى أهمية نشاط هيئة السلع التموينية فى توفير الضرورات الاستهلاكية فى المجمعات التعاونية حيث يستوعب هذا النشاط الجزء الأهم من الدعم•

وتتضمن الأعمدة ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ البند الثانى من الطلب النهائى وهو الصادرات، وهى عبارة عن عمود لفروق أسعار صادرات القطاعات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ ، وعمود لصادرات القطاعات الانتاجية المختلفة ، وعمود الاجمالى قيمة الصادرات • وقد عوملت تحويلات المصريين المقيمين بالخارج كصادرات سكانيرسبة ويتضمنها العمود ٢٦•

وتمثل الأعمدة من ٢٨-٣٣ الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة والتحويلات الحكومية• وهناك أربعة أسطر مقابلة لهذه الأعمدة ، والعمود ٣٣ هو الانتاج الاجمالى للقطاعات المعنية•

أما الأسطر بعد جدول التداخل الصناعى فيشمل السطر ١٣ الذى يمثل المدخلات الكلية فى القطاعات الاثنى عشر• ويمثل السطر ١٤ القيمة المضافة الكلية من القطاعات المذكورة وهى مفصلة بحسب فئات الدخل فى الأسطر من ١٥-٢٠ وبحسب كل من القطاع العائلى والقطاع الحكومى فى السطرين ٢١ ، ٢٢ • وبذلك فان السطر ٢١ يمثل الدخل الاجمالى للقطاع العائلى كقيمة مضافة لهذا القطاع التى تشمل القيمة المضافة فى القطاع الخاص والأجور المحققة فى القطاع الحكومى، كما يمثل السطر ٢٢ فائض مشروعات القطاع العام• أما السطر من ١٥-٢٠ فيمثل دخل الفئات الست المذكورة وهى مقابلة للأعمدة من ١٥-٢٠ التى تمثل استهلاك هذه الفئات•

ويمثل السطران ٢٣ ، ٢٤ مقابل العمودين ٢٣ ، ٢٤ والسطر ٢٣ هو ايرادات قطاع الادارة الحكومية من الرسوم الجمركية على الواردات• أما السطر ٢٤ فيمثل ايرادات قطاع التجارة الحكومى من بيع الواردات الوسيطة الى القطاعات الانتاجية والمبيعات المباشرة الى القطاع العائلى ، كما يشمل المبيعات الى الخارج• ويجب أن يتوازن السطر ٢٣ والعمود ٢٣ ، كما يجب أن يتوازن أيضا السطر ٢٤ والعمود ٢٤•

ويتضمن السطر ٢٥ واردات القطاع العام ، والواردات المقابلة للأعمدة من ١-١٢ تمثل الواردات الوسيطة للقطاعات الاثنى عشر التى عوملت كواردات غير منافسة، ثم الواردات الى القطاع العائلى فى

الأعمدة من ١٥-٢١ المقابلة لهذا السطر. ويشمل السطر ٢٦ الواردات الاخرى وهى تتضمن الواردات المقابلة للأعمدة من ١-١٢ أى الواردات الوسيطة ثم الواردات المقابلة للأعمدة من ١٥-٢٠ أى الواردات المباشرة الى القطاع العائلى. ويمثل السطر ٢٧ الواردات الكلية.

وتمثل السطور من ٢٨-٣٢ أنماطا من ايرادات الحكومة فيتضمن السطر ٢٨ الرسوم الجمركية التى تدفعها القطاعات الانتاجية وفئات الدخل الستة المذكورة ، ويتضمن السطر ٢٩ الضرائب غير المباشرة التى تدفعها المشروعات الانتاجية وفئات الدخل الست ، ويتضمن السطر ٣٠ الدعم الذى يذهب اما الى القطاعات الانتاجية أو الى الأفراد. ويمثل السطر ٣١ التحويلات الى الحكومة أى المساهمة الصافية من الأفراد فى نظام التأمين الاجتماعى وأرصدة المعاشات، كما يمثل السطر ٣٢ الضرائب المباشرة التى تدفعها القطاعات الانتاجية والأفراد .

ويتضمن السطر ٣٤ المدخرات الخاصة التى تظهر تحت الأعمدة من ١٥ الى ٢١ ، وتظهر كبند توازن بين دخل الأفراد وانفاقهم. وكذلك يجب أن يتوازن مجموع الأسطر من ١٥-٢٠ الذى يمثل دخل الفئات الست المذكورة مع مجموع الأعمدة من ١٥-٢٠ الذى يمثل انفاقها ، وبند التوازن هو المدخرات الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة أى السطر ٣٤.

ويمثل السطر ٣٥ مدخرات الحكومة والقطاع العام أى الفائض فى كل منهما. ويتضمن السطر ٣٦ العجز الذى تحققه الادارة الحكومية أى بند التوازن بين ايرادات الحكومة ومصروفاتها. ويوضح السطر ٣٧ عجز التجارة الحكومية أى بند التوازن بين مبيعاتها ومشترياتها ، كما يوضح السطر ٣٨ المدخرات أى بند التوازن بين الواردات والصادرات(سطر ٢٧ وعمود ٢٧) ويمثل السطر ٤٠ المدخرات الكلية التى تتوازن مع العمود ٤٠ الخاص بالاستثمار الكلى.

وأخيرا يتضمن السطر ٤١ الانتاج الكلى ويشمل مجموع كل من الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائى - للأفراد والحكومة - والصادرات والاستثمار وفائض المدخرات، والسطر ٤١ هو المقابل للعمود ٤١ للانتاج الكلى الذى يشمل مجموع كل من اجمالى المدخلات والقيمة المضافة والواردات والمدخرات . ومجموع السطر ٤١ هو ذاته مجموع العمود ٤١ وهو الانتاج الكلى .

جدول المستخدم/ المنتج:
The Input-Output Table

يقع جدول المستخدم/ المنتج فى الجانب الشمالى الشرقى من الصيغة العربية لمصفوفة الحساب الاجتماعى SAM لعام ١٩٧٦ ، ويتكون من ١٢×١٢ قطاعا • وقد أقيم على أساس من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٧٠-١٩٧١ الذى أعدته وزارة التخطيط وأسس على طريقة السطور وليس الأعمدة وهى الطريقة التى تعتمد على البيانات المتاحة من تقديرات الموازين السلعية للانتاج العينى• ويعبر الميزان السلعى عن التساوى بين الاتاحة والاستخدام لكل سلعة على النحو التالى :

الاتاحة = الناتج المحلى + الواردات + رصيد الفترات السابقة•

الاستخدام = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائى + الاستثمار + الصادرات + التغير فى المخزون •

ويحتوى جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٧١/٧٠ على ٢٧×٢٧ قطاعا تم تجميعها فى ١٢×١٢ قطاعا ، وقد اقتضى ذلك تفصيل بعض القطاعات وتجميع الاخرى لكى تلائم التوصيف القطاعى الجديد وذلك بمراعاة ماجد من أنماط الأنشطة الانتاجية بعد عام ١٩٧١/٧٠ مثل مجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم واعادة فتح قناة السويس •

وقد تم تحويل قيم التدفقات فى جدول ١٩٧١/٧٠ الى أسعار سنة ١٩٧٦ باستخدام الأرقام القياسية للانتاج وذلك بضرب السطور فى الرقم القياسى للأسعار وضرب الأعمدة فى الرقم القياسى للكميات مع فحص اتساق النتائج • وقد حسب الرقم القياسى للأسعار على النحو التالى

$$\frac{\sum \frac{P(76)}{p(70/71)} P(70/71) \cdot q(70/71)}{\sum P(70/71) \cdot q(70/71)} \times 100$$

كما حسب الرقم القياسى للكمية على النحو التالى

$$\frac{q(76)}{q(70/71)} \times 100$$

ثم أجريت عملية ضرب الأسطر فى الأرقام القياسية للأسعار طبقا لما يلى :

$$
\begin{matrix}
x_{11}p_1 & x_{12}p_1 & \cdots & x_{1,12}p_1 \\
x_{21}p_2 & x_{22}p_2 & \cdots & x_{2,12}p_2 \\
\cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\
x_{12,1}p_{12} & x_{12,2}p_2 & \cdots & x_{12,12}p_{12}
\end{matrix}
$$

كما ضربت الأعمدة فى الأرقام القياسية للكميات:

$$
\begin{matrix}
(x_{11}p_1)\,q_1 & (x_{12}p_1)\,q_2 & \cdots & (x_{1,12}p_1)\,q_{12} \\
(x_{21}p_2)\,q_1 & (x_{22}p_2)\,q_2 & \cdots & (x_{2,12}p_{12})\,q_{12} \\
\cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\
(x_{12,1}p_{12})q_1 & (x_{12,2}p_{12})\,q_2 & \cdots & (x_{12,12}p_{12})\,q_{12}
\end{matrix}
$$

ومن الضرورى فى هذه الطريقة أن يحسب الطلب الوسيط ID لسنة ١٩٧٦ بفحص مجمـــــوع الأسطر بعد تصحيحات الثمن، كما يجب أن تحسب المدخلات الكلية TI لفحص مجموع الأعمدة.

وقد تم حساب الطلب الوسيط ID بطرح الطلب النهائى FD من الانتاج الكلى لذلك القطاع على النحو التالى :

$$ID_i = q_i - FD_i$$

كما حسبت المدخلات الكلية بطرح القيمة المضافة VA من الانتاج الكلى:

$$TI_i = q_i - VA_i$$

تحليل الحساسية : Sensitivity Analysis

وقد استخدم أسلوب تحليل الحساسية لهذا النموذج لاختبار مجموعة من السياسات الاقتصاديـــة، وذلك باجراء تغيير فى بعض المتغيرات الأساسية شملت التغير فى سياسة الدعم، وسياسة ضريبـــــة الأطيان، وسياسة هجرة العمال وتحويلات المصريين غير المقيمين والرسوم الجمركية على الواردات ، ثم فحص أثر هذه المتغيرات على النشاط الاقتصادى وتوزيع الدخل وأنماط الاستهلاك ومستوى الأسعـــــار وذلك بدءا من وضع التوازن العام ١٩٧٦ المحسوب طبقا للنموذج ذاته.

ولن نتناول هنا بطبيعة الحال كافة السياسات التى شملها تحليل الحساسية ولكن نسوق بعضها

على سبيل المثال كسياسة الدعم وسياسة الرسوم الجمركية والأسعار لما لهما من أهمية خاصة. (١٢)

سياسة الدعم :

تناول تحليل الحساسية اختبار ثلاث سياسات جديدة للدعم هى :

١- تحريك دعم الانتاج من القطاعين الذين يتسلمان الحصة الأكبر وهما أساسا الصناعات الغذائية وصناعات النسيج.

٢- تخفيض كل من الدعم المباشر للانتاج ودعم الاستهلاك بنسبة ٥٠٪ .

٣- تخفيض الدعم مع زيادة الأجور.

ولقد جاءت النتائج مشيرة الى أن لتخفيض الدعم آثارا انكماشية على الاقتصاد القومى، فقد انخفضت النواتج القطاعية بنسب مئوية مختلفة تبدأ من ٣٪ فى بعض القطاعات الى ٧٪ فى قطاع السلع الغذائية الى ٨٪ فى الصناعات الغذائية الى ٩٪ فى النقل والمواصلات الى ٦ر١١٪ فى صناعة الغزل والنسيج الى ١٤٪ فى الاسكان . وتعكس التغيرات النسبية هذه مرونات الطلب المختلفة والحصص النسبية من الدعم فى النواتج الاجمالية القطاعية.

وتأخذ النتائج اتجاها مغايرا الى حد ما فى حالة استبعاد الدعم من الصناعات الغذائية وصناعة النسيج فقط التى ارتفعت أسعارها بمعدلات عالية (حوالى٨٪) الأمر الذى يؤدى الى تخصيص حصة أكبر من انفاق السكان على السلع التى تنتجها هذه القطاعات وبالتالى تخفيض الطلب على منتجات القطاعات الاخرى وتخفيض أسعارها بالتالى. وفى الحالتين أى حالة تخفيض الدعم وتحريكه انخفض الدخل القومى الاجمالى بنسبة ٤٪ كما انخفض الدخل المتاح للسكان وان كانت الطبقات ذات الدخل الأدنى تعانى من ذلك أكثر مما تعانى الطبقات ذات الدخل الأعلى فى المناطق الحضرية، ولكن ينعكس هذا الاتجاه فى المناطق الريفية كما تختلف معدلات انخفاض الاستهلاك من قطاع الى آخر تبعا لمرونة الطلب . ومن نتائج تخفيض الدعم أيضا زيادة مدخرات الحكومة بنسبة ٢٠٪ وزيادة الصادرات بنسبة طفيفة والواردات بنسبة كبيرة ، وكذلك زيادة عائد المشروعات العامة وتخفيض عجز قطاع التجارة الحكومى.

وعن سياسة تخفيض الدعم مع زيادة الأجور بمقدار ١٥٪ فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص فقد كانت نتيجتها زيادة مدخرات الحكومة بمقدار ٢٨٪ وتحسن ميزان المدفوعات بمقدار ١٣٪٠ ، الا أن الأثر الانكماشى لتخفيض الدعم لم يتغير اتجاهه، وينخفض الناتج بنسب متباينة فى القطاعات المختلفة كما تزيد الأسعار بسبب كل من أثر زيادة الأجور وتخفيض الدعم٠ كذلك ينكمش الطلب فى أسواق عوامل الانتاج وتنخفض الأجور والريع وفائدة رأس المال فى الزراعة ومكافأة رأس المال فى كل القطاعات الأخرى التى يمثل رأس المال قيدا فيها ٠

أما اعادة توزيع الدخل فقد كان فى غير صالح فئات الدخل فى الريف حيث انخفض دخلها بينما زاد الدخل الاجمالى والمتاح للمجموعات الحضرية٠ كذلك ارتفعت الأرقام القياسية لنفقات المعيشة بمعدلات مختلفة بالنسبة لمجموعات الدخل المختلفة مؤدية بذلك الى تغيرات متباينة فى الدخل الحقيقى المتاح وفى الاستهلاك، مما يدل على أن كل الفئات ستعانى من انخفاض فى الدخل وان كان الدخل الريفى قد انخفض بمعدلات أعلى اذ يبلغ ١١٪ بالمقارنة بنسبة ٣٪ انخفاضا فى دخل المجموعات الحضرية٠

ونستخلص من ذلك أن الأجور المرتفعة غير قادرة على تغيير الاتجاه الانكماش على النشاط الاقتصادى وغير قادرة أيضا على تعويض التخفيض فى الاستهلاك الناشىء عن تخفيض الدعم٠ وهذه النتائج تعزز الحجة القائلة بأن نظام الدعم عامل محدد على كل من المستوى الكلى للنشاط الاقتصادى وتوزيع الدخل والاستهلاك٠

سياسة الرسوم الجمركية والأسعار :

تشير نتائج اختبار هذه السياسة الى تأثير سياسة تخفيض الرسوم الجمركية فى اعادة توزيع الدخل بين الحكومة والسكان ، اذ تنخفض مدخرات الحكومة بمقدار ٣٦٪ وترتفع مدخرات الأفراد بنفس النسبة ويتفاقم عجز تجارة الحكومة وعجز الموازنة وعجز التجارة الخارجية كنتيجة لزيادة الواردات بنسبة أكبر من الصادرات ٠

وقد أثرت هذه السياسة أيضا فى مستوى كل من الدخل القومى وتوزيعه، فقد زاد ناتج أغلب القطاعات الانتاجية كما زاد الناتج القومى الاجمالى GNP بنسبة ٣٪، أما أسعار نواتج القطاعات المختلفة فقد انخفضت كنتيجة مباشرة لتخفيض الرسوم الجمركية الأمر الذى يزداد معه الدخل الحقيقى المتاح لكل المجموعات بمقدار ٣-٦٪ (GEM II)

ومع زيادة الطلب الكلى زاد الطلب على عوامل الانتاج النادرة مما أدى الى ارتفاع أسعارهـا ، اذ ارتفعت الأجور والريع فى الزراعة وازدادت الفائدة على رأس المال بحدة مما أدى بدوره الى ارتفاع أثمان بعض المنتجات (GEM III) وبصفة خاصة المنتجات الزراعية وأدى مرة أخرى الى زيادة فعاليةقلة العامل الانكماشى ، لذلك فان الدخل الحقيقى المتاح للمجموعات الحضرية قد انخفض بينما ارتفع ذلـك الخاص بالمناطق الريفية عاليا بمقدار الربع ٠

ومما يتصل بهذه السياسة سياسة تخفيض العملة أى زيادة ثمن النقد الأجنبى بالعملة المحليـة والتى كان من نتيجتها زيادة أسعار الواردات بنسبة ٤٪٠ ومن المعلوم أن تخفيض العملية يحسـن ميزان التجارة ويحفز مستوى النشاط الداخلى عن طريق رفع أسعار سلع التجارة الخارجية بالنسبـة للسلع المحلية، كما يؤدى بصفة عامة الى ازدياد حجم الانتاج وارتفاع مستوى الأسعار، وان كانـت نتائج تحليل الحساسية قد أظهرت أن زيادة أسعار الواردات قد أدت ــ مع زيادة الأسعار المحلية ــ الى تقلص حجم الانتاج وتوزيع غير ملائم للدخل ٠

ويبدو هذا الأثر فى انخفاض نواتج كل القطاعات الانتاجية، فلم يقتصر هذا الأثر على القطاعـات الخاصةالخاصة بالتجارة الخارجية بل امتد الى القطاعات التى تنتج للسوق المحلى وهى أساسـا الاسكان والنقل والتجارة٠ أما الناتج القومى الاجمالى GNP فقد انخفض بمقدار ٥ر٠٪، وارتفعـت أسعار النواتج بصفة عامة ولكن بمعدلات أعلى فى الصناعات الغذائية والقطاعات الصناعية الاخـرى٠ وعلى الرغم من تقلص الناتج القومى فقد زادت الواردات بنسبة ٢٦٪٠ وقد انخفض الدخل المتاح الحقيقى لكل جماعات الدخل ، وان كان دخل المجموعات الفقيرة الحضرية قد انخفض بمعدلات أعلى مـن معدلات انخفاض دخل المجموعات الغنية والمتوسطة، وينعكس هذا الاتجاه فى المناطق الريفيـة مع أن معدلات الانخفاض هى بصفة عامة أعلى من تلك الخاصة بالمناطق الحضرية٠

تقييم النموذج والمصفوفة

لقد أعدت نماذج التوازن العام لاختبار تأثير مجموعة من السياسات الاقتصادية على المتغـيرات التى تتحدد من داخل النموذج كمنتجات القطاعات المختلفة والاستهلاك الخاص ودخول السكان بحسب فئات الدخل الست المذكورة وايرادات القطاعات الحكومة الثلاثة وانفاقها والصادرات والـواردات والمدخرات الخاصة والعامة والاستثمار، هذا فضلا عن حساب ثمن لمنتج كل قطاع من القطاعـات

الانتاجية الاثنى عشر بافتراض أن القطاع ينتج سلعة واحدة، ويتحدد هذا الثمن على أساس الاضافة أى على أساس حساب الثمن كمجموع لبنود نفقة الانتاج التى تشمل نفقة المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة وأسعار الواردات والرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة مع خصم الدعم • والطريقة المتبعة لحساب تأثير السياسات المختبرة على أثمان المنتجات هى معادلة الثمن التوازنى لمنتج القطاع بالواحد الصحيح للتعرف على تأثير السياسة المقترحة على الأسعار ارتفاعا و انخفاضا ومدى ذلك•

ويعتبر هذا المنهج من مزايا النموذج لأنه يدخل تحركات الأسعار فى الاعتبار عند بحث آثار تطبيق سياسة ما ، وهو جانب كثيرا ما تغفله النماذج التى تتعلق بالسياسات الاقتصادية مالم تكن هذه السياسات متعلقة مباشرة بالأسعار • (١٣)

وتعتبر التفصيلات الخاصة بأنواع الضرائب وتقسيمها الى ضرائب مباشرة وغير مباشرة والى رسوم جمركية وابراز الدعم والتحويلات الحكومية من مزايا النموذج أيضا نظرا لأهمية هذه المتغيرات للسياسة المالية وبعض السياسات الاقتصادية كسياسة اعادة توزيع الدخل وسياسة الأسعار وكفاءة استخدام الموارد•

وتقسيم السكان بحسب ما يحصلون عليه من دخل الى ست فئات ثلاثة للحضر وثلاث للريف ليصبح الاستهلاك الخاص معبرا عنه دائما باستهلاك هذه الفئات، وليصبح هذا التقسيم أساسا مناسبا لاختبار أثر السياسات المختلفة على توزيع الدخل بين الحضر والريف وبين فئات الدخل الست، كل ذلك يعتبر من المزايا الأساسية للنموذج•

وتعتبر مصفوفة الحساب الاجتماعى SAM من أهم مساهمات هذا النموذج اذ لم يسبق تنسيق البيانات فى مصر على مثل هذه الصورة التى تقدم جدولا هاما للتوازن القومى العام يعتبر مصدرا غنيا بالبيانات التفصيلية حول كثير من المتغيرات المتعلقة بالدراسات الكلية ودراسات التوازن ، فضلا عما يقدمه من وضع توازنى كنقطة بدء لتحليل الحساسية لمجموعة من السياسات الاقتصادية واختبار آثارها على سائر متغيرات النموذج•

ولاشك أن الاسهام الأعظم لهذا النموذج هو تقديم مصفوفة الحساب الاجتماعى كأداة تخطيطية بالغة الأهمية يمكن الاستعانة بالبيانات التوازنية الواردة بها وما يمكن استخراجه منها من معاملات فنية ومعاملات أخرى وفى ضوء معدلات النمو المستهدفة يمكن من خلال ذلك التعرف على القيم المخططة للعديد من المتغيرات الو اردة فى المصفوفة فى المدى الزمنى المتوسط على أقل تقدير. ويمكن استخدام هذه المصفوفة كأداة تخطيطية أيضا بتحويل نموذج اعدادها الى نموذج أمثلية وحساب القيم التوازنية للاقتصاد القومى فى المستقبل ، وان كان ذلك يحتاج الى جهد فنى كبير لأن النموذج بطبيعته نموذج ساكن يحدد وضع التوازن فى سنة واحدة هى عام ١٩٧٦ .

ورغم ما لهذا النموذج من اسهامات أشرنا الى بعضها ، ترد عليه مجموعة من التحفظات منها تقسيم الحكومة الى ثلاث قطاعات هى القطاع العام وقطاع الادارة الحكومية وقطاع التجارة الحكومى، وأساس هذا التقسيم أن القطاع العام قطاع انتاجى وقطاع التجارة الحكومى الممثل أساسا فى هيئة السلع التموينية يضطلع بالاتجار فى سلع الاستهلاك الأساسية التى تحصل على الجانب الأكبر من الدعم ولكن علاقات النموذج لا تكشف عن مبرر قوى لمثل هذا التقسيم الذى لا تبدو أهميته الا فى جانب تحديد ايرادات ونفقات هذه القطاعات الثلاثة المحددة بنسب مئوية ثابتة، وبذلك يفقد التقسيم مبرره اذ يغدو ممكنا ــ لو عوملت الحكومة كقطاع واحد ــ تقسيم ايراداتها ونفقاتها بين أفرعها بهذه النسب المئوية الثابتة . ولو كانت هذه القيم تتحدد من داخل النموذج طبقا لعلاقات الدخل والانتاج والمتغيرات الاخرى لكان للتقسيم مبرر .

وبتفحص قائمة المتغيرات الخارجة فى هذا النموذج يتضح أن النموذج قد اعتمد فى حساب متغيراته الداخلة على بعض المتغيرات ذات الأهمية للاقتصاد المصرى كاقتصاد تام مما كان يتعين معه معاملتها كمتغيرات داخلة، ولكن المستفاد من ذلك بل مما وردت الاشارة اليه صراحة فى مقدمة النموذج أن اعتبارات التنمية لم تكن موضع اهتمام فى تركيب النموذج الذى قيل فى مقدمته أن نماذج التوازن العام ليست مناسبة تماما لاختبار تأثير البدائل المختلفة لتخصيص الموارد وسياسات الاستثمار .

ولاشك أن اهمال الجانب التنموى فى النموذج يعتبر من أوجه النقص فيه، فباعتبار أن النموذج يحدد وضعا توازنيا كنقطة بدء لاختبار مجموعة من السياسات، كان بالامكان جعل سياسات التنمية الاقتصادية أهم السياسات التى يختبرها النموذج عن طريق ربط الناتج القطاعى والقومى ببعض المتغيرات الخاضعة لهذه السياسات وعن طريق افساح المجال أمام الاستثمار القطاعى ليلعب

دورا فى النموذج كمتغير داخل ، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات على مستوى القطاع ، اذ من غير الملائم معاملة هذين المتغيرين بوصفهما متغيرين خارجين فى نموذج - مهما قيل فى مدى ملاءمته لأغراض التنمية وتخصيص الموارد - اعد لبلد نام تمثل قضية التنمية الاقتصادية والمحاولة المستمرة لتحقيق أكفأ تخصيص للموارد ، تمثل هذه وتلك حجر الزاوية فى كل السياسات الاقتصادية المقترحة .

وجعل القيمة المضافة متغيرا خارجا لا يتفق حتى مع ما أشارت مقدمة النموذج الى أنه أكثر ملاءمة لطبيعته فى تحديد عوائد عوامل الانتاج ، وذلك لما للقيمة المضافة من أهمية فى علاقات تكوين الدخل العائلى ، والدخل الحكومى ، كما أن اعتبار جميع الواردات غير منافسة أمرا ليس مجافيا للواقع ، فحسب ، بل يتجاهل قاعدة عريضة من المنتجات المصرية خاصة من قطاع الصناعة تشكل الواردات المماثلة منافسة خطيرة لها ، ويمكن أن نسوق مثلا لذلك من صناعة النسيج والصناعات الغذائية والجانب الأكبر من الصناعات الاستهلاكية . وقد يكون نقص البيانات سببا فى معاملة جميع الواردات كواردات غير منافسة ، ولكن هذا التبرير لم يرد فى النموذج ، وحتى مع افتراض وجوده فان هذا لم يكن يمنع من محاولة تمييز الواردات الى واردات منافسة وواردات غير منافسة طبقا للأسس التى تتفق مع ماهو متوافر من بيانات ، وحتى يكون ذلك - كحد أدنى - مؤشرا لتطوير البيانات فى هذا الاتجاه .

واعتبار أسعار الموارد أسعارا ظللية Shadow Prices غير صحيح ، لأن الأسعار الظللية للموارد لا تتحدد الا من خلال نموذج أمثلية يحدد التخصيص الأمثل لهذه الموارد والأسعار الظللية لها ، حقيقة أن الأسعار الظللية تتحدد للموارد فى وضع التوازن العام ، ولكن ليس فى وضع التوازن العام على اطلاقه بل فى وضع التوازن العام الذى تحقق أكفأ تخصيص ممكن للموارد .
وبعبارة رياضية فانه اذا كان التوازن العام شرطا ضروريا Necessary لحساب الأسعار الظللية فانه شرط غير كاف لحسابها ولابد من اضافة شرط آخر هو تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الذى يعتبر شرطا كافيا Sufficient Condition . لأنه يحتوى ضمنا على الشرط الضرورى من خلال التلازم التام بين التخصيص الأمثل ووضع التوازن العام .

وثمة مشكلة أساسية فى حساب بعض المتغيرات الخارجة فى النموذج نذكر منها على سبيل المثال تحديد مستوى الكفاف لاستهلاك كل فئة من فئات الدخل من كل قطاع انتاجى ، فضلا عن أن العرض الخاص ببيان كيفية تحديد قيم المتغيرات الخارجة والمعلمات لم يتضمن شيئا عن هذا المتغير ، فان تحديده ليس أمرا سهلا ولابد أن يستند الى أسس واضحة ولايكون محض تحكم أو افتراض لأنه أحد المتغيرات التى تحدد استهلاك كل فئة من فئات الدخل ، وهذا الأخير هو من المتغيرات الداخلة

ذات الأهمية فى العديد من علاقات النموذج. وبالمثل فان الانفاق الحدى لكل فئة داخل من انتاج كل قطاع لم يرد شيء عن كيفية حسابها ولها ذات الأهمية فى تحديد حجم الاستهلاك لكل فئة من فئات الدخل

ولا يتسع المجال لكى نمضى فى مناقشة تفصيلية حول كيفية حساب المتغيرات الخارجة والمعلمات. ولكن من يرجع الى النموذج فى هذا الشأن سيلمس بعض مواطن الغموض والتناقض وعدم الاتساق ، وما سقناه لم يعد أن يكون أمثلة لذلك.

ومما يستلفت النظر اعتبار متحصلات نظام التأمين الاجتماعى جزءا من ايرادات القطاع الحكومى الأول ، لأن هذه المتحصلات ليست ايرادات نهائية بل يعاد دفعها للطبقات العاملة فى صورة تأمين ضد البطالة والاصابات والوفاة وفى صورة معاشات للشيخوخة والعجز ، وذلك مالم تكن هذه المبالغ داخلة فى حساب حجم الأجور وهو أمر لا يتضح من النموذج مما يبقى معه التساؤل قائما حول كيفية اعتبار متحصلات نظام التأمين الاجتماعى ايرادات نهائية.

ولا تقلل هذه الملاحظات من أهمية هذا النموذج، ومن ضخامة الجهد الذى بذل فى اعداده وتجهيز البيانات اللازمة له، وهو محاولة أولى فى مصر لصياغة نماذج أكثر شمولا للتوازن العام من مجرد جدول المدخلات والمخرجات، وهو أساس جيد لاختبار السياسات الاقتصادية المقترحة خاصة ما تعلق بأثر هذه السياسات على مستوى الأسعار، اذ يعتبر وجود الأسعار كمتغير أساسى يتأثر بأى سياسة مقترحة، يعتبر ذلك مساهمة أساسية للنموذج. وقد سبق أن أشرنا الى أن هذا النموذج يمكن تطويره فى اتجاه استخدامه كأداة تخطيطية على درجة عالية من الكفاءة والتفضيل خاصة مع تحويله الى نموذج أمثلية وهو أمر سهل وميسور .

٢٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعي لعام ١٩٧٩

كانت مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٩ هى المحاولة الثانية لصياغة مصفوفة من هذا النوع قام بها فريق من الباحثين بمركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة بالتعاون مع وزارة التخطيط، ومن ثم فقد جاءت هذه المحاولة الثانية أكثر شمولا وتفصيلا حيث تتكون من ٩٨×٩٨ صفا وعمودا تمثل مجموعة من الحسابات الاجمالية على النحو التالى :

١- حساب عوامل الانتاج:

ويعبر عن عوائد عناصر الانتاج الثلاثة العمل ورأس المال والأرض التى يحصل عليها أرباب هذه العوامل ويظهر ذلك فى الصفوف ، والخدمات التى يقدمها أصحاب هذه العناصر وتظهر فى الأعمدة. وعلى الرغم من ضخامة هذه المصفوفة وتفصيلاتها فلازالت تعامل عنصر العمل كعنصر متجانس واحد دون تمييز بحسب المهن المختلفة ، ودون تمييز بين العمل بأجر وبين المشتغل لحسابه.

٢- حساب القطاعات التنظيمية:

ويشمل هذا الحساب ستة قطاعات بتقسيم مفصل يسمح ببيان نمط توزيع الدخل .

أ - القطاع العائلى فى كل من الحضر والريف .

ب - القطاع الخاص ، ويقصد به القطاع الخاص المنظم أى الشركات الخاصة الخاضعة لقانون الشركات.

حـ - القطاع العام باستثناء الهيئة العامة للبترول

د - قطاع البترول ، وقد فصلت الهيئة العامة للبترول عن القطاع العام باعتبارها شريكة مع الطرف الأجنبى فى النشاط الخاص باستكشاف واستخراج البترول لبيان صافى عائد البترول الذى تحصل عليه مصر .

هـ - القطاع الحكومى ، ويشمل قطاع التجارة الحكومية الذى يضطلع بالاتجار فى بعض السلع المحلية أو المستوردة ببيعها بأقل من أسعار السوق بالنسبة للسلع التى تحصل على الدعم أو لتحقيق أرباح، وكل ذلك بغرض تحقيق أهداف اجتماعية كاعادة توزيع الدخل أو تحقيق ايرادات للخزانة العامة. ويشمل القطاع الحكومى

خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاخرى ، كما يشمل جانبا متميزا للمدفوعات التحويلية الممثلة فى نشاط هيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الاجتماعية.

٣- القطاعات الانتاجية ، تضمنت مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٧٩ جدولا للتشابك القطاعى ثم استخلاصه من جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧١ على نحو ما حدث فى اعداد مصفوفة عام ١٩٧٦ حيث تم ذلك باستخدام طريقة RAS المعروفة. وقد تم تجميع القطاعات الانتاجية فى ٩ تسعة قطاعات هى :

١- الزراعة.

٢- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ.

٣- صناعة الغزل والنسيج والملبوسات والأحذية.

٤- الصناعات الاخرى.

٥- الكهرباء.

٦- التشييد والبناء.

٧- البترول ومنتجاته .

٨- النقل والمواصلات وقناة السويس.

٩- الخدمات الشخصية والعامة.

وهذا التقسيم فضلا عن تقيده بالمعيار الاقتصادى فى أن يشمل القطاع السلع المتجانسة قدر الاستطاعة فانه يراعى هيكل الطلب النهائى والاستهلاكى بصفة خاصة بما يخدم أغراض دراسة الاستهلاك وعلاقته بالدخل والأسعار والاعانات السلعية، هذا فضلا عن التمييز فى هذه القطاعات بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث تمثل هذه المحاولة المرة الأولى التى يتم فيها اعداد جدول المستخدم / المنتج لكل من القطاعين العام والخاص. (١٤)

٤- حساب السلع والخدمات :

ويتضمن العرض المتاح من كل سلعة ومصادر هذا العرض سواء من الانتاج المحلى أو من الاستيراد ويمثله العمود فى المصفوفة، والطلب الكلى على السلعة سواء للاستهلاك الوسيط أو النهائى ويبينه الصف • ويعتبر هذا الحساب من مزايا مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام ١٩٧٩ حيث تم التمييز بين الأنشطة الانتاجية والسلع التى تنتجها ، ففى مقابل ٩ قطاعات انتاجية يوجد ٥٤ حسابا للسلع • ويسمح هذا التمييز بين القطاعات الانتاجية والسلع بدراسة وتحليل العلاقة بين هيكل تكلفة الانتاج والأسعار فى حالة اختلاف الفن الانتاجى بين نشاطين ينتجان نفس السلعة كما يسمح ببيان قيمة السلعة المنتجة بسعر السوق شاملا هوامش التجارة والنقل والضرائب غير المباشرة كالتعريفة الجمركية وكذلك الاعانات السلعية• (١٥)

٥- حساب رأس المال :

ويشمل حساب الادخار والاستثمار حيث يظهر الادخار فى الصف كمصدر لتمويل الاستثمار الذى يظهر فى العمود• ويتضمن هذا الحساب بيانا عن ادخار كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، ويشمل حساب الاستثمار الانفاق على السلع الرأسمالية أى التكوين الرأسمالى سواء من المصادر المحلية أو الأجنبية•

٦- حساب المعاملات مع العالم الخارجى:

ويتضمن الواردات من السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية ، وصادرات السلع والخدمات وعوامل الانتاج والتحويلات الجارية• وقد تم التمييز فى هذا الحساب بين الاستيراد فى ظل موازنة النقد الأجنبى والاستيراد بدون تحويل عمله المحول أساسا من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج•

ولاشك أن مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام ١٩٧٩ صورة أكثر تطورا لهذا النوع من المصفوفات بالمقارنة بمصفوفة عام ١٩٧٦ ، اذ جاءت مصفوفة عام ١٩٧٩ أكثر شمولا وتفصيلا حيث تضم ٩٨ × ٩٨ صفا وعمودا فى مقابل ٤١×٤١ صفا وعمودا فى مصفوفة عام ١٩٧٦ كما

استحدثت مصفوفة عام١٩٧٩ حساب عوامل الانتاج الثلاثة العمل ورأس المال والأرض ، وتقسيم مؤسسات التعامل الى خمسة قطاعات أساسية هى القطاع العائلى ـ فى كل من الحضر والريف ـ والقطاع العام والقطاع الخاص وقطاع البترول والقطاع الحكومى وهو تقسيم يخدم كثيرا من الأهداف الاقتصادية أهمها بيان نمط توزيع الدخل • ومن الاسهامات الجديدة أيضا فى مصفوفة ١٩٧٩ التمييز فى علاقات التشابك القطاعى بين القطاع العام والقطاع الخاص واعداد جدول للمستخدم/ المنتج لكل من القطاعين العام والخاص على حده• كما استحدثت هذه المصفوفة ـ على ما سبق بيانه ـ حساب السلع والخدمات الذى يبرز جانبى العرض والطلب على هذه السلع وما يتيحه ذلك من امكانية تحليل العديد من ظواهر النشاط الاقتصادى خاصة ما تعلق منها بجانب الأسعار•

ولكن يرد على هذه المصفوفة بعض التحفظات الهامة التى لا يتسع المجال هنا الى عرضها كلها ـ حيث يحتاج ذلك الى دراسة خاصة عن هذه المصفوفة لابراز جميع مناقبها ومثالبها ـ الأمر الذى نكتفى معه بأن نسوق أمثلة لهذه التحفظات •

ففى حساب عوامل الانتاج لم يخصص جانب من هذا الحساب للموارد الطبيعية الاخرى غير الأرض ، ولاشك أن وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية من الظواهر الهامة والفعالة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى بلد نام كمصر مما كان يقتضى افراد صفوف وأعمدة خاصة لما هو متاح من هذه الموارد فى مصر فى محاولة لادخال هذه الموارد فى التحليل الاقتصادى الشامل ـ القائم على التوازن ـ الذى يتيحه نظام مصفوفة الحسابات الاجتماعية•

وبالنسبة لحساب التشابك القطاعى نلاحظ اختصار عدد القطاعات الانتاجية الى تسعة قطاعات فقط، وكنا نأمل زيادة عدد القطاعات بما يتناسب مع حجم المصفوفة الأكبر بكثير من حجم مصفوفة عام ١٩٧٦ التى ضمت ١٢ قطاعا انتاجيا ، وكان الأنسب فى مصفوفة عام ١٩٧٩ أخذ القطاعات الواردة فى جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧١ كما هى أى ٢٧ قطاعا ، لأن تركيز القطاعات الانتاجية فى تسعة قطاعات فقط يصيب سائر الحسابات القائمة على بيانات هذه المصفوفة بأخطاء التجميع المعروفة ويهمل ابراز قطاعات انتاجية هامة ومتميزة •

ومما يؤخذ على هذه المصفوفة أيضا أنها لا تميز فى حساب رأس المال بين الاستثمار الصافى وبين التغير فى المخزون ، أى أن الاستثمار الوارد فى المصفوفة هو الاستثمار

الاجمالى. كذلك لم يسلم حساب المعاملات مع العالم الخارجى من عيب الحساب القائم على تعدد أسعار الصرف واهمال سعر الصرف الفعلى أو الحقيقى.

ولا يفوتنا أن نشير الى أن هذه التحفظات وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره لا يقلل من أهمية مصفوفة عام ١٩٧٩ كاطار هام للبيانات على جانب كبير من الشمول والتفصيل ، وكنسق توازنى للنشاط الاقتصادى يعتبر منطلقا أساسيا لاختيار العديد من السياسات الاقتصادية باستخدام تحليل الحساسية ، وأخيرا كأداة تخطيطية على جانب كبير من الأهمية والملاءمة لاستخدام نماذج التنبوء والأمثلية على نحو ما سبق بيانه بالنسبة لمصفوفة عام ١٩٧٦.

٣٠٤ مصفوفة الحساب الاجتماعى لعام ١٩٨٧/٨٦

مقدمة :

اعتبارا من عام ١٩٨٣ تبنى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مشروع اعداد مصفوفات الحسابات الاجتماعية اقتناعا منه بضرورة قيام الجهاز بدوز أساسى فى توفير قاعدة شاملة ومتكاملة للبيانات الاقتصادية . وقد تم بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى عن عام ١٩٨١/٨٠ على نسق عام ١٩٧٩ شارك فيه عدد كبير من الاقتصاديين والمتخصصين المشاركين فى مصفوفة ١٩٧٩، كما قام الجهاز بتركيب مصفوفة أخرى عام ١٩٨٤/٨٣ بالاعتماد على بيانات احصائية فعلية. واستمرارا لهذا الجهد تم بناء وتركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى عن عام ١٩٨٧/٨٦. (١٦)

ولا يتسع المجال فى هذه الدراسة لعرض هذه المصفوفات جميعا ، وحيث لامناص من الاختيار بينها فانه مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ تكون هى الأولى بالدراسة لأنها الأحدث والأكثر شمولا وتطورا.

هيكل مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ :

استخدم فى اعداد هذه المصفوفة نظام الأمم المتحدة المعدل S.N.A. فى تركيب حسابات الدخل القومى، وعلى ذلك فالتقسيم الى متعاملين ومعاملات تم وفقا لهذا النظام بتحديدات واضحة

لمفاهيم القطاعـــــات التنظيمية الواردة فى هذه المصفوفة ، فالقطاع العام يشمل كلا من وحدات القطاع العام المالى وغير المالى، كما يشمل القطاع الخاص شركات القطاع الخـــاص المنظم والشركات الاستثمارية. كما تم تحديد السلع التى تقوم هيئة السلع التموينية بالتعامل فيها حسب نوع السلعة من حيث النشاط المنتج وأوجه استخدامها كاستهلاك نهائى أو استهلاك وسيط . وقد استخدم دليل التصنيف الدولى Broad Economic Classification فى توزيع الواردات حسب نوع استخدامها كاستهلاك وسيط أو استهلاك نهائى أو تكوين رأسمالى .

وتقع مصفوفة عام ١٩٨٧/٨٦ فى ١١٠ صفا × ١١٠ عمودا وبضع أجزاء رئيسية :

١ـ عوامل الانتاج:

تم تصنيف عوامل الانتاج الى ثلاثة هى :

أـ العمل ، ويتمثل عائده فى الأجور والمرتبات المدفوعة للعاملين والتى تظهر كمتحصلات فى الصف المناظر للعمل وكمدفوعات فى الأعمدة المناظرة لقطاعات الحكومة والأنشطـــــة الانتاجية والعالم الخارجى.

ب ـ رأس المال ، ويتمثل عائده فى عوائد حقوق التملك كمتحصلات فى الصف المناظـــر وكمدفوعات فى الأعمدة المناظرة للأنشطة الانتاجية والعالم الخارجى.

حـ ـ الأرض ، ويتمثل عائدها فى قيمة الايجارات المدفوعة لما لكيهـــــا نتيجـــــة الاستغلال وتظهر هذه القيم كمتحصلات فى الصف المناظر وكمدفوعات فى الأعمدة المناظرة للأنشطة الانتاجية.

وبذلك يكون مجموع الصفوف الثلاثة لعوامل الانتاج ـ باستثناء المعاملات مـــع العالم الخارجى ـ فمثلا لقيمة الدخل المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج، أمامجموع الأعمدة المناظرة فتمثل توزيع هذه العوائد على القطاعات التنظيمية المختلفة وكذلـــــك العالم الخارجى .

٢ـ القطاعات التنظيمية:

وتشمل القطاع العائلى، والقطاع الحكومى، وقطاع الأعمال ، ويتوقف التقسيـم التفصيلى لكل قطاع من هذه القطاعات على وفرة البيانات من ناحية وطبيعة التركيـــب

الاجتماعى والتنظيمى من ناحية أخرى ، فيمكن تصنيف القطاع العائلى حسب مهنة رب الاسرة أو حسب فئات الدخل فى كل من الحضر والريف أو حسب أى تقسيمات أخرى تكون ضرورية لقياس أثر انعكاس السياسات الاقتصادية على سلوك الأفراد . كما يمكن تقسيم الحكومة وفقا للدور الذى تؤديه داخل المجتمع من حيث كونها سيادية — مركزية أو محلية — أو من حيث نوع الوظيفة التى تؤديها كالتعليم والصحة والنقل والمواصلات .... الخ .
أما قطاع الأعمال فيمكن تصنيفه بحسب ملكية المشروع الى قطاع عام وقطاع خاص ، أو بحسب طبيعة النشاط الى مشروعات مالية ومشروعات غير مالية أو بحسب هوية المشروع الى مشروعات وطنية أو مشتركة أو أجنبية .

وقد تم الحصول على بيانات هذه القطاعات من مصادرها الأساسية وأهمها الحساب الختامى للدولة و الحسابات الختامية للشركات والهيئات وفقا للتقديرات التى تم بمقتضاها تركيب حسابات الدخل القومى لعام ١٩٨٧/٨٦ . هذا بالاضافة الى بيانات الاستهلاك النهائى العائلى والاستهلاك النهائى الحكومى التى يوفرها جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٧/٨٦ ، وتم توزيع الاستهلاك النهائى العائلى الى حضر وريف بالاسترشاد ببيانات بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١ وتوزيع الدخل العائلى بين الحضر والريف بالاسترشاد بنسب التوزيع الواردة فى مصفوفة ١٩٨٤/٨٣ وتوزيع الاستهلاك النهائى الحكومى على القطاعات الفرعية للحكومة وهى التعليم والصحة والتأمين الاجتماعى وبقية القطاعات الحكومية كقطاع مكمل . (١٧)

٣ــ القطاعات الانتاجية :

وقد تم دمجها فى ١٢×١٢ قطاعا تمثل الاستهلاك الوسيط حيث تمثل الأعمدة هيكل التكلفة ويمثل تقاطع الأعمدة مع صفوف الأنشطة الانتاجية الاستهلاك الوسيط كما يمثل تقاطع صفوف القطاعات الانتاجية مع الأعمدة المناظرة للسلع والخدمات مصفوفة الانتاج للاستهلاك المحلى ومصفوفة الانتاج للتصدير، ويمثل تقاطع صفوف الأنشطة الانتاجية مع الأعمدة المناظرة للعالم الخارجى قيمة الصادرات الوطنية فى حين تمثل تقاطعات

الأعمدة المناظرة للسلع والخدمات مع الصفوف المناظرة للعالم الخارجي قيمة الواردات.

٤ـ التكوين الرأسمالي:

وتشمل هذه المجموعة مصادر التكوين الرأسمالى كالادخار والاقتراض وأوجه استخداماته حسب نوع السلعة الرأسمالية سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة كالآلات والمعدات ووسائل النقل وقيمة التغير فى المخزون وذلك من واقع بيانات الدخل القومى لعام ١٩٨٧/٨٦

٥ـ السلع والخدمات :

وتشمل هذه المجموعة قيم السلع والخدمات التى تم انتاجها محليا أو تم استيرادها سواء كانت للانتاج المحلى أو للتصدير . وتمثل تقاطعات صفوف السلع والخدمات مع الأعمدة المناظرة للقطاعات التنظيمية الاستهلاك النهائى لكل من العائلات والحكومة، ويمثل تقاطع هذه الصفوف مع الأعمدة المناظرة للعالم الخارجى قيمة الصادرات بينما يمثل تقاطع أعمدة السلع والخدمات مع صفوف العالم الخارجى قيمة الواردات.

٦ـ الضرائب :

وتشمل الضرائب المباشرة التى قامت بدفعها القطاعات التنظيمية الى الحكومة، ويمثلها تقاطع أعمدة القطاعات التنظيمية مع الصف المناظر للحكومة. كما تشمل هذه المجموعة الضرائب غير المباشرة التى يقوم بدفعها قطاع الأعمال ويمثلها تقاطع أعمدة الأنشطة الانتاجية مع الصف المناظر للضرائب غير المباشرة. وتضم مجموعة الضرائب غير المباشرة أيضا الرسوم الجمركية ويمثلها تقاطع أعمدة السلع والخدمات المستوردة مع الصف المناظر لرسوم الواردات كما تضم ضريبة الصادرات ويمثلها تقاطع أعمدة الصادرات مع الصف المناظر لضريبة الصادرات .

وأخيرا تشمل هذه المجموعة الاعانات الانتاجية التى تقوم الحكومة بدفعها الى الأنشطة الانتاجية بغرض تدعيم بعض السلع الأساسية أى بهدف تخفيض السعر لأغراض اجتماعية ، أو بغرض تدعيم بعض الصناعات خاصة فى بداية نشأتها لمساعدتها على الاستمرار فى الانتاج ، ويمثلها تقاطع أعمدة الأنشطة الانتاجية مع الصف المناظر للاعانات . ولما كانت هذه

الاعانات تعامل كضرائب سلبية - تدفعها الحكومة بدلا من أن تحصلها - فهى تظهر دائما فى مجموعة الضرائب كقيم سالبة.

٧- العالم الخارجي:

وتضم هذه المجموعة المعاملات المنظورة وغير المنظورة من الواردات والصادرات التى تتم مع دول العالم. وتظهر هذه المجموعة فى صفين وعمودين ، الصف الأول والعمود الأول يمثلان المعاملات الممولة عن طريق البنوك ، ويمثل الصف الثانى والعمود الثانى المعاملات الممولة ذاتيا أى بدون تحويل عملة. والمصادر الرئيسية لبيانات هذه المجموعة هى بيانات البنك المركزى واحصاءات التجارة الخارجية . وقد ادرج هذا القطاع ضمن القطاعات التنظيمية بالمصفوفة وذلك على خلاف ما تم فى مصفوفتى ٨٣/١٩٨٤ . (١٨)

ونظرا لأن مصفوفة عام ٨٦/١٩٨٧ أقيمت على نهج مماثل تقريبا لمصفوفة عام ١٩٧٩ فان مزايا كل منهما تكاد تكون واحدة ، كما أن ما ورد من تحفظات بشأن مصفوفة عام ١٩٧٩ يصدق أيضا بالنسبة لمصفوفة عام ٨٦/١٩٨٧ خاصة ما تعلق بحساب عوامل الانتاج وقلة عدد القطاعات الانتاجية - ١٢ قطاعا فقط . وتكون حساب رأس المال وحساب المعاملات مع العالم الخارجى . ولكن هذه التحفظات لا تقلل من أهمية هذه المصفوفة وفعاليتها كأداة يمكن استخدامها للأغراض التخطيطية مع التعديل اللازم وللأغراض التحليلية باستخدام تحليل الحساسية الى غير ذلك من الاستخدامات الهامة السابق الاشارة اليها بصدد مصفوفة عام ١٩٧٩.

٥٠ النماذج الرياضية للخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٧ :

تعتبر الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ هى الخطة الوحيدة للتنمية الاقتصادية التى أعدت بناء على نموذج رياضى وحددت قيمها بالتالى على أساس الحساب العلمى لمتغيرات النشاط الاقتصادى التى شملتها الخطة وذلك فى ضوء الأهداف التى توختها ٠

وقبل أن نعرض للنموذج الرياضى الذى قامت عليه هذه الخطة ، نعرض لأهم الأسس التى أعدت الخطة بناء عليها ٠

١٠٥ أسس اعداد الخطة

يمكن أن نجمل أهم الأسس التى قامت عليها الخطة فيما يلى :

١ـ ضرورة تحقيق أقصى تنسيق ممكن بين جزئيات الخطة على طول مداها الزمنى فى ضوء الوضع الحالى للبيانات والمعلومات المتاحة بمستوياتها من التفصيل والدقة٠ وهذا يعنى ضرورة الوصول الى خطة قومية متوازنة ومتسقة فى ظواهرها الاقتصادية والاجتماعية حيث مظاهر عدم الاتساق الحالية بالغة ومتعددة٠

٢ـ ضرورة الانطلاق من الأهداف والتوجهات التى أعلنتها القيادات التخطيطيةوالسياسية بشأن مرحلة الخطة والتى تتلخص فيما يلى :

أ ـ زيادة معدلات النمو الاقتصادى زيادة معقولة تسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بما يسمح بزيادة الاستهلاك من الحاجات الأساسية (الغذاء والكساء والمسكن) وهو ما يجب أن ينعكس فى معدلات زيادة انتاج القطاعات الآتية :

ـ الزراعة٠

ـ الصناعات الغذائية٠

ـ صناعة الغزل والنسج والملابس الجلدية

ـ الخدمات (والتى تشمل الاسكان والمرافق والخدمات الشخصية الاخرى)بما لا يؤدى الى تقيد نمو الاقتصاد القومى بل يكون بمثابة تمهيد نحو الانطلاق فى المستقبل وهذا

يعنى ضرورة احداث تغيرات هيكلية لاشباع مزيد من الحاجات الأساسية.

ب ـ تقليل الاعتماد على العالم الخارجى وتحسين وضع الميزان التجارى وميزان المدفوعات من خلال محاولة ترشيد الاستهلاك وحفز الصادرات فى حدود معدلات نمو معقولة.

حـ ـ محاولة تعبئة الموارد المحلية (الادخار المحلى والقومى) للوصول لصورة واقعية لأنصبة القطاعين العام والخاص فى اجمالى الادخار.

د ـ التركيز على الانتاج السلعى وعلى استكمال مشروعات قائمة ومتعاقد عليها.

هـ ـ مزيد من العدالة فى توزيع الدخل.

٣ـ نقطة البدء من حيث قاعدة البيانات كانت فى البداية الخطة الخمسية السابق اعدادها للفترة ٨٢/٨٣ ـ ٨٦/٨٧ ولكن تم بعد ذلك الاعتماد على مزيد من البيانات من :

أـ وزارة التخطيط والشعب !! المختلفة بها.

ب ـ مكتب وزير التخطيط الذى ساعد فى الحصول على المؤشرات والنسب والاتجاهات العامة.

حـ ـ مركز التنمية والتخطيط التكنولوجى ـ جامعة القاهرة وقد احتاج الأمر عند حساب الاستثمارات المطلوبة لفترة الخطة اعادة تقدير القيمة المضافة لسنة الأساس ومعاملات رأس المال فى ضوء المتابعة الحالية والرؤية المستقبلية.

ويمكن توقع تحسن النتائج مع اتاحة مزيد من بيانات المتابعة الدقيقة والموثوق بها حيث يمكن أن تكون معطيات النموذج مدروسة بشكل أفضل لتعبر عن مشروعات الخطة الحقيقية وتعبر عن موازين سلعية حقيقية.

٤ـ تمت كل الحسابات بالأسعار الثابتة. وقد تمت الحسابات فى البداية بالاعتماد على بيانات سنة ١٩٧٩ كسنة أساس ثم أعيدت الحسابات بالاعتماد على بيانات ٨١/١٩٨٢ والتى كانت تتضمن بعض الأجزاء التقديرية، وأخيرا تم الارتكاز على بيانات سنة ٨٢/٨٣ (الصورة التوازنية التى أعدتها الوزارة) فى اجراء كل حسابات الخطة.

وعلى كل الأحوال فان بيانات سنة الأساس والبيانات الأساسية يتم تعديلها بشكل عام من خلال النموذج للوصول الى بيانات متسقة ومتوازنة يمكن البدء منها فى حسابات النموذج.

ه ـ تمت عدة محاولات لتقسيمات قطاعية مختلفة (١٩ قطاعا ثم ٣٢ قطاعا ثم ٣٥ قطاعا) وأخيرا تم اعداد الخطة باستخدام ١٥ قطاعا تمشيا مع المفاهيم والتعاريف والتقسيم القطاعي المتاح حاليا بالوزارة. ويمكن اعادة صياغة النموذج فى ضوء اعادة تقسيم قطاعى أكثر تفصيلا ويعكس دقائق الأمور.

و ـ يمكن تلخيص منهج وخطوات تطبيق النموذج كما يلى :

أ ـ تقدير أقصى طاقة استيعابية لقطاعات الغذاء والكساء والسكن وخدمات التنمية وهى :

- الزراعة.
- الصناعات الغذائية.
- الغزل والنسج والملبوسات والأحذية.
- الاسكان بقطاع الخدمات.

حيث هناك فارق كبير فعلى عند مقارنة انتاج هذه القطاعات بالطلب عليها.

ب ـ تحديد معدلات لنمو الطلب النهائى ومكوناته من استهلاك حكومى وعائلى وصادرات واستثمار محلى على منتجات القطاعات المختلفة وحساب متجه الطلب النهائى على القطاعات الواردة بالخطة.

ج ـ استكمال معطيات النموذج ببعض الافتراضات الخاصة بالضرائب والاعانات والتعامل مع العالم لخارجى وتطور انتاجية العمل.

د ـ يعتمد بناء النموذج الى حد كبير على جدول المدخلات والمخرجات والمعاملات الفنية للاحتياجات من المستلزمات المستوردة ومعاملات فنية لدالة الانتاج وبواسطة هذا النموذج نبدأ فى حساب باقى المتغيرات الاجمالية. ثم تجرى عمليات تصحيح متتابعة بواسطة النموذج والحاسب الالكترونى حتى تصل الى الصورة المحاسبية والتخطيطية المتوازنة.

هـ ـ يتم بعد ذلك تحديد الصورة التوازنية للعمالة (بالمهن المختلفة) وعلى مستوى قطاعات الاقتصاد القومى فى كل سنة من سنوات الخطة بالاعتماد على :

- العمالة فى سنة الأساس وتوزيعها القطاعى.
- افتراض أن هناك نسبة من معدل النمو فى كل قطاع يمكن ارجاعها الى الزيادة فى انتاجية العمل والنسبة الاخرى ترجع الى زيادة العمالة المطلقة وتختلف هذه النسبة من قطاع لآخر

ـ أن هناك نسبة من العمالة يجب احلالها (المعاشات + الوفيات + المهاجرين للخارج٠٠) وهى تقدر بحوالى ٢٪ من العمالة تقريبا ٠

ويمكن الرجوع الى ميكانيكية النموذج المستخدم فى اعداد الخطة بالشكل المرفق ٠

٧ـ بعد الوصول الى الصورة التوازنية الأساسية للاقتصاد القومى تم تطوير بعض البدائل الاخرى مثل :

أـ بديل زيادة الصادرات من منتجات بعض القطاعات (الزراعة + البترول ومنتجاتـــــه + الصناعات الغذائية + الملبوسات والمنسوجات والصناعات الجلدية + السياحة) ٠

ب ـ بديل زيادة الاستهلاك الحكومى والخاص من منتجات بعض القطاعات(الزراعة + الصناعات الغذائية + الملبوسات والمنسوجات + صناعة ٣) ٠

وذلك لمعرفة أثر كل من هذه البدائل على الانتاج والناتج والاستثمار والعمالة والصـــــــورة التوازنية بشكل عام ٠

ويمكن أويمكن أن نضيف الى ما تقدم الملاحظات التالية :

١ـ يمكن أن يؤدى التعرف الدقيق على العوامل التالية لصورة أكثر دقة وتكاملا للخطة ٠

أـ تحديد معامل رأس المال للقطاعات المختلفة فى فترة الخطة وتعريفه كالآتى :

الزيادة المطلقة المنتظرة فى القيمة المضافة بين بداية الخطة ونهايتها مقسوما على مجمـــــوع الاستثمارات اللازمة خلال فترة الخطة٠

وهذا ما يعتمد بدرجة كبيرة على توقعات بداية ونهاية الاستثمار والانتاج فى المشروعـــات الكبرى خلال فترة الخطة٠

وقد تمت محاولات عديدة من قبل الوزارة لتحسين هذا المعامل فى ضوء المشروعـــــات المتوقعة وتكلفتها الرأسمالية وفى ضوء توجهات القيادات التخطيطية ولكن مازال هناك شكوك فى تقديراتها ، الأمر الذى يحتاج الى دراسة مستفيضة لتطويرها ٠

ب ـ معامل لزيادة انتاجية العمل بكل قطاع٠

ج ـ التوقعات الخاصة بالصادرات من منتجات القطاعات المختلفة٠

٢ـ ان تحقيق هذه الصورة التوازنية يستدعى مجموعة من السياسات المكملة التى تضمن تحقيقها فـــى المجالات المالية والبشرية والتنظيمية والسعرية وهى ضمانات غير مترجمة فى النتائج٠

٣— ان رفع معدلات النمو المتوسطة للاقتصاد القومي ككل يقف أمامه حائل بالدرجة الأولى هو الطاقة الاستيعابية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة وقطاع الكهرباء. فعلى سبيل المثال فإن أقصى معدل للنمو السنوى للقيمة المضافة في قطاع الزراعة هو في رأي خبراء الوزارة ٣ر٥٪ وهو أقل من ذلك في رأي خبراء معهد التخطيط القومي، وهو ما يمكن أن يرجع الى العديد من العوامل منها على سبيل المثال وليس الحصر أن الأراضي التي يمكن استصلاحها خلال فترة الخطة هي أراضي ليست من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة بل هي أراضي من الدرجة الرابعة والخامسة حيث تحتاج الى تكاليف مرتفعة كما أن عائدها يأتي بعد فترة طويلة.

٢٠٥ النموذج الرياضي للخطة (١٩)

أولا : علاقات تعريفية ومحاسبية:

تشمل هذه العلاقات مجموعة من المعادلات التي تحدد قيم متغيرات النموذج .

الطلب النهائي:

يتحدد الطلب النهائي على انتاج كل قطاع كمجموع للاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي والاستثمار والصادرات :

$$F_i = C_i^h + C_i^g + I_i^d + E_i \qquad (i=1,2,\ldots,n) \qquad (1)$$

حيث :

F_i الطلب النهائي من انتاج القطاع i

C_i^h الاستهلاك العائلي من انتاج القطاع i

C_i^g الاستهلاك الحكومي من انتاج القطاع i

I_i^d السلع الاستثمارية المنتجة في القطاع i

E_i صادرات القطاع i

ويتكون اجمالي الاستهلاك العائلي من مجموع استهلاك الأفراد من جميع القطاعات الانتاجية ، وكذلك أيضا اجمالي الاستهلاك الحكومي واجمالي الاستثمار واجمالي الصادرات.

$$C^h = \sum_{i=1}^{n} C_i^h \qquad (i=1,2,\ldots,n) \qquad (2)$$

$$C^g = \sum_{i=1}^{n} C_i^g \qquad (3)$$

$$I^d = \sum_{i=1}^{n} I_i^d \qquad (4)$$

$$E = \sum_{i=1}^{n} E_i \qquad (5)$$

حيث:

C^h اجمالى الاستهلاك العائلى من انتاج القطاعات الانتاجية المحلية.

C^g اجمالى استهلاك الحكومة. " " " " " .

I^d اجمالى السلع الاستثمارية المنتجة محليا .

E اجمالى صادرات القطاعات الانتاجية.

الانتاج:

ويعرف اجمالى انتاج كل قطاع تارة بأوجه استخدامه كمجموع للاستهلاك الوسيط والطلب النهائى ، وتارة بمكوناته من المدخلات الوسيطة المحلية والمستوردة والقيمة المضافة أى الناتج المحلى للقطاع:

$$O_i = \sum_{i=1}^{n} X_{ij} + F_i \qquad (6)$$

$$O_j = \sum_{i=1}^{n} X_j + M_j^i + Y_j \qquad (7)$$

حيث:

O_i انتاج القطاع i (بأسعار السوق).

O_j انتاج القطاع j (بتكلفة عناصر الانتاج).

X_{ij} المدخلات المحلية الوسيطة من القطاع i الى القطاع j

X_j مجموع المدخلات الوسيطة المحلية فى القطاع j

M_j^i الواردات الوسيطة للقطاع j

Y_j الناتج المحلى المتولد فى القطاع j

ويتكون اجمالى الاستهلاك الوسيط من مجموع المدخلات الوسيطة المحلية فى القطاعات الانتاجية المختلفة ، كما يتكون إجمالى الواردات الوسيطة من مجموع الواردات الوسيطة فى القطاعات المختلفة، ويتكون الناتج المحلى الاجمالى من مجموع الناتج المحلى المتولد فى كافة القطاعات الانتاجية:

$$X_j = \sum_{i=1}^{n} X_{ij} \qquad (8)$$

$$M^i = \sum_j M^i_j$$

$$Y^d = \sum_j Y_j \qquad (10)$$

حيث

M^i اجمالى الواردات الوسيطة للقطاعات الانتاجية.

Y^d الدخل المحلى الاجمالى.

ويتكون الدخل القومى الاجمالى من الدخل المحلى الاجمالى بالاضافة الى صافى دخل رأس المال من الخارج، وصافى تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

$$GNP = Y^d + (NKI + REM) \qquad (11)$$

حيث:

GNP الدخل القومى الاجمالى.

NKI صافى دخل رأس المال من الخارج.

REM صافى تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ويتكون انتاج القطاع من مجموع انتاج المشروعات العامة وانتاج المشروعات الخاصة فى القطاع:

$$Y_j = Y^{pub}_j + Y^{prv}_j \qquad (12)$$

حيث:

Y^{pub}_j انتاج مشروعات القطاع العام فى القطاع j

Y^{prv}_j انتاج مشروعات القطاع الخاص فى القطاع j

واجمالى انتاج القطاع العام هو مجموع انتاج مشروعات القطاع العام فى القطاعات الانتاجيـــــة المختلفة • وكذلك أيضا اجمالى انتاج القطاع الخاص •

$$Y^{pub} = \sum_{j} Y^{bub}_{j} \qquad (13)$$

$$Y^{prv} = \sum_{j} Y^{prv}_{j} \qquad (14)$$

حيث:

Y^{pub} اجمالى انتاج القطاع العام•

Y^{prv} اجمالى انتاج القطاع الخاص•

الدخل :

يتحدد الدخل العائلى المتاح للانفاق من اجمالى انتاج القطاع الخاص واجمالى الأجـــور بالاضافة الى صافى دخل رأس المال من الخارج وتحويلات المصريين العاملين بالخارج مطروحـــا من كل ذلك الضرائب المباشرة•

$$Y^{dh} = Y^{prv} + W + (NKI + REM) - DTAX \qquad (15)$$

حيث :

Y^{dh} اجمالى الدخل العائلى المتاح للانفاق •

W اجمالى الأجور•

DTAX الضرائب المباشرة•

أما دخل الحكومة فيتكون من اجمالى انتاج القطاع العام واجمالى الضرائب المباشرة مطروحـا من ذلك اجمالى الأجور•

$$Y^{g} = Y^{pub} + DTAX - W \qquad (16)$$

واجمالى الاجور هو مجموع الأجور المدفوعة فى القطاعات الانتاجية•

$$W = \sum_{j} W_{j} \qquad (17)$$

حيث :

w_j أجور القطاع العام في القطاع j

ويتحدد الدخل العائلى المتاح للانفاق بصورة أخرى كمجموع للاستهلاك العائلى من انتاج القطاعات الانتاجية بالاضافة الى الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلى ومدخرات هذا القطاع:

$$Y^{dh} = C^h + M^{ch} + S^h \qquad (18)$$

حيث :

C^h الاستهلاك العائلى من انتاج القطاعات المختلفة.

M^{ch} الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلى.

S^h ادخار القطاع العائلى.

وبالمثل يتحدد دخل الحكومة كمجموع للاستهلاك الحكومى والواردات الاستهلاكية الحكومية وادخار القطاع الحكومى:

$$Y^g = C^g + M^{cg} + S^g \qquad (19)$$

حيث:

C^g الاستهلاك الحكومى من انتاج القطاعات المختلفة.

M^{cg} الواردات الاستهلاكية للقطاع الحكومى.

S^g ادخار القطاع الحكومى.

وبذلك يتكون اجمالى الواردات الاستهلاكية من الواردات الاستهلاكية لكل من القطاع العائلى والقطاع الحكومى.

$$M^c = M^{ch} + M^{cg} \qquad (20)$$

حيث:

M^c اجمالى الواردات الاستهلاكية.

وأخيرا يتحدد اجمالى الاستثمار اللازم للاقتصاد القومى كمجموع للاستثمارات فى القطاعات الانتاجية من ناحية، وكمجموع لاجمالى السلع الاستثمارية المنتجة محليا واجمالى الواردات من السلع الاستثمارية :

$$I = \sum_{j} I_j \qquad (21)$$

$$I = I^d + M^k \qquad (22)$$

حيث :

I اجمالى الاستثمار اللازم للاقتصاد القومى

M^k اجمالى الواردات من السلع الاستثمارية.

ثانيا : علاقات توازنيـة :

يتكون الاستثمار على المستوى القومى من مجموع الادخار العائلى والادخار الحكومـــى والادخار الأجنبى.

$$I = S^h + S^g + S^f \qquad (23)$$

حيث:

S^f الادخار الأجنبى.

ويتساوى مجموع الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية مع مجموع الصادرات وصافـــى رأس المال من الخارج وصافى تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

$$M^c + M^i + M^k = E + (NKI + REM) + S^f \qquad (24)$$

ثالثا : علاقات سلوكية :

القطاع العام:

يسهم القطاع العام بنسبة معينة فى انتاج كل قطاع :

$$Y_j^{pub} = \Pi_j \; Y_j \qquad (j = 1,2,\ldots,n) \qquad (25)$$

حيث:

Π_j حصة القطاع العام فى القيمة المضافة فى القطاع j (نسبة مئوية)

وتشكل أجور القطاع العام نسبة من انتاج القطاع العام فى كل قطاع :

$$W_j = w_j \; Y_j^{pub} \qquad (j = 1,2,\ldots,n) \qquad (26)$$

حيث :

w_j حصة الأجور من القيمة المضافة من القطاع العام فى القطاع j

الضرائب المباشرة:

وتشكل الضرائب المباشرة نسبة معينة من الدخل المحلى الاجمالى :

$$DTAX = DT.\ Y^d \qquad (27)$$

حيث :

DT نسبة الضرائب المباشرة الى الدخل المحلى الاجمالى.

المعاملات الفنية للانتاج :

$$X_{ij} = \beta_{ij}\ O_j \qquad (i = 1,2,\ldots,n, j = 1,2,..n) \qquad (28)$$

حيث :

β_{ij} المعاملات الفنية للانتاج.

الواردات:

تشكل الواردات الوسيطة فى كل قطاع انتاجى نسبة من اجمالى انتاج القطاع، كما تشكل الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلى نسبة من الدخل العائلى المتاح للانفاق :

$$M^i_j = m^i_j\ O_j \qquad (29)$$

$$M^{ch} = m^{ch}\ Y^{dh} \qquad (30)$$

حيث:

m^i_j المعاملات الفنية للواردات الوسيطة اللازمة للقطاع j

m^{ch} نسبة اجمالى الواردات الاستهلاكية للقطاع العائلى الى الدخل العائلى المتاح للانفاق.

دوال الانتاج:

يتحدد الاستثمار فيكل قطاع كنسبة من الزيادة فى انتاج القطاع عن سنة الأساس، وتتحدد هذه النسبة بمعامل يساوى معدل اهلاك رأس المال مقسوما على مقلوب المعامل الحدى رأس المال / الناتج :

$$I_j = \frac{\eta_j}{b_j} \left(Y_j - Y_j^{\circ} \right) \qquad (j=1,2,\ldots n) \qquad (31)$$

حيث :

η_j معدل اهلاك رأس المال

$b_j = \frac{\Delta O_j}{I_j}$ مقلوب الميل الحدى لرأس المال / الناتج

ويتحدد رصيد الاستثمار فى نهاية سنوات الخطة كمجموع للنسب الزيادة فى انتاج القطاع عن سنة الأساس تتحدد بالميل الحدى لرأس المال / الناتج.

$$SI5 = \sum_j \frac{1}{b_j} \left(Y_j - Y_j^{\circ} \right) \qquad (j=1,2,\ldots,n) \qquad (32)$$

حيث :

SI5 رصيد الاستثمار فى نهاية السنوات الخمس للخطة.

رابعا : قيود على العمالة:

يتحدد حجم العمالة فى كل قطاع انتاجى بمراعاة الزيادة فى متوسط انتاجية العمل فى القطاع والناتج المحلى للقطاع ، وتتحدد هذه الزيادة فى متوسط انتاجية العمل فى القطاع بمراعاة معدل نمو الناتج المحلى فى القطاع :

$$L_j = \lambda_j (1 - \ell_j)^t \, Y_j \qquad (j=1,2,\ldots,n) \qquad (33)$$

$$\ell_j = \theta_j \left[(Y_j - Y_j^{\circ})^{\frac{1}{t}} - 1 \right] \qquad (34)$$

حيث :

L_j حجم العمالة فى القطاع j

λ_j معامل فنى للمدخلات من العمالة فى القطاع j (مقلوب انتاجية العمل).

ℓ_j الزيادة السنوية فى متوسط انتاجية العمل فى القطاع j

θ_j نسبة الزيادة السنوية فى متوسط انتاجية العمل الى معدل نمو الناتج المحلى فى القطاع j

t الزمن .

معلمات النموذج:

$$\pi_j,\ w_j,\ DT,\ \beta_{ij},\ m_j^i,\ m^{ch},\ \eta_i,\ b_j,\ \lambda_j,\ \theta_j$$

المتغيرات الخارجية:

C_i^h , C_i^g , E_i, I_i^d , M^{cg} , NKI , REM

ونظرة فى المتغيرات الخارجية نتبين أن ما يتحدد من خارج النموذج هو بنود الطلب النهائى التى تأخذ قيما تخطيطية مستهدفة ، والواردات الاستهلاكية للقطاع الحكومى، وصافى دخل رأس المال من الخارج، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ويتحدد من داخل النموذج كل من الناتج القطاعى والناتج المحلى الاجمالى، والاستهلاك الوسيط والواردات الوسيطة ، وانتاج كل من القطاع العام والقطاع الخاص، والدخل العائلى المتاح للانفاق واجمالى الأجور والضرائب المباشرة ، واستهلاك وادخار كل من القطاع العائلى والقطاع الحكومى، والواردات الاستهلاكية لكل من القطاع العائلى والقطاع الحكومى، واجمالى الواردات الاستهلاكية واجمالى الواردات الاستثمارية، والادخار الأجنبى واجمالى الاستثمار القومى، ورصيد الاستثمار فى نهاية سنوات الخطة، فضلا عن حجم العمالة فى كل قطاع انتاجى ومقدار الزيادة السنوية فى متوسط انتاجية العمل فى كل قطاع.

وهذه المتغيرات الداخلية . وان كانت قيمها تتحدد من داخل النموذج أى بحل النموذج فان بعضها يتحدد بمعايير تخطيطية عن طريق العلاقات السلوكية حيث تخضع المعلمات التى تحدد قيم بعض المتغيرات لقيم تخطيطية من ذلك حصة القطاع العام فى الناتج القطاعى وحصة الأجور فى ناتج القطاع العام ونسبة الضرائب المباشرة من الناتج المحلى الاجمالى والمعاملات الفنية للواردات الوسيطة ونسبة الواردات الاستهلاكية العائلية ا لى الدخل العائلى المتاح للانفاق ، والميل الحدى لرأس المال / الناتج ، والمعامل الفنى للمدخلات من العمالة ونسبة الزيادة فى انتاجية العمل الى معدل نمو الناتج المحلى القطاعى. ولاشك أن تحديد قيم بعض المتغيرات عن طريق القيم التخطيطية لهذه المعلمات ـ فضلا عن القيم التخطيطية للمتغيرات الخارجية ـ يجعل كافة متغيرات النموذج خاضعة للمعايير التخطيطية التى يستهدفها النموذج بطريق غير مباشر.

واذا كانت القيم النهائية التى أعطيت للمتغيرات الداخلية فى الوثائق النهائية والملزمة للخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ قد اختلفت بعض الشيء عن قيم هذه المتغيرات فى حل النموذج لاعتبارات عملية كثيرة ، فان الاطار العام لقيم هذه المتغيرات قد تحدد لأول وهلة فى مصر بالاعتماد على نموذج رياضى تخطيطى وهى خطوة هامة على طريق الاعتماد على الحسابات العلمية الدقيقة فى تخطيط التنمية الاقتصادية فى مصر .

ولا يتسع المجال هنا لايراد القيم التخطيطية المستهدفة بناء على هذا النموذج وتقييم النتائج النهائية لتنفيذ هذه الخطة ، فذلك مجاله دراسة مستقلة نأمل أن توفق الجهات العلمية والتنفيذية المعنية بانجازها فى القريب العاجل ان شاء الله .

الهوامش :

١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم(١١) ، معهد التخطيط القومى ـ القاهـــرة، ص ١٥٠

٢) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية ـ المرجع السابق ، ص ١٨٠

٣) المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى ـ معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠١ ـ ١٠٢ ٠

٤) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى ج٠م٠ع، مرجع سابق ، ص ٤١٠

٥) صورة المصفوفة بالملحق ٠

٦) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى ج٠م٠ع، مرجـــــع سابق ، ص ٦١، وأنظر فيما تلا ذلك من صفحات فى كيفية اعداد جداول المدخلات والمخرجات واستخداماتها وما ورد على ذلك من تحفظات٠

٧) د٠ محمد عبد البديع ، الائمان والتنمية الاقتصادية ، كلية الحقوق ـ جامعة عين شمـــــس ، ١٩٨٢، ص ٥٧ـ٥٨٠

٨) لمزيد من التفاصيل أنظر د٠ صقر أحمد صقر، اقتصاديات التشابك القطاعى ، مذكرة معهـــــد التخطيط القومى الداخلية رقم ٢٨٤ فبراير ١٩٨٠، ص ٣٣ـ٤١٠

٩) المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى ، معهد التخطيط القومى ، مرجع سابق ، ص٩٤ ـ ٩٨ ٠

١٠) أنظر :

General Equilibrium Policy Model for Egypt; By Cairo University Development and Technological Planning Center, 1978.

(١١) يراجع العرض الرياضى لعلاقات هذه النماذج الثلاثة وتوضيحاتها فى الدراسة السابق الاشارة اليها ، ص ٦ ــ ٩ .

(١٢) : أنظر :

O.M. Osman; The Applications of the General Equilibrium Model to Test Various Government Policy Alternatives, Document No.14 of Employment Strategy Mission to Egypt, 1980; International Labor Organization.

(١٣) د. محمد عبد البديع ، الأثمان والتنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة الى ذلك فى مصـــــر ــ كلية الحقوق ــ جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

(١٤) د. عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات ــ رؤية شاملة من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ــ القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٨ .

(١٥) د. عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات ، مرجع سابق ، ص ٢٨ــ ٢٩ .

(١٦) الحسابات القومية ــ مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى ١٩٨٧/٨٦ ، الجهـــاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة، مايو ١٩٩١ .

(١٧) مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى ١٩٨٧/٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٩ــ١٠ .

(١٨) مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى ١٩٨٧/٨٦ ، مرجع سابق ص ١٣ .

(١٩) قام بوضع هذا النموذج كل من الأساتذة : الدكتور محرم الحداد، الدكتور/ عثمان محمد عثمان ، والدكتور على نصار ، والدكتور محمد عبد البديع .

الملاحـــــــــــــق

جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصرى لعام ١٩٧٧

	١ زراعية نباتية	٢ زراعية غير نباتية	٣ الغذاء	٤ منسوجات وملابس	٥ مطبوعات وورق	٦ الخشب والأثاث	٧ الصناعات الكيماوية	٨ المشروبات	٩ التبغ ومنتجاته	١٠ الغزل والنسيج	١١ الجلود والمنتجات الجلدية	١٢ الحديد والصلب	١٣ الآلات ومنتجاتها	١٤ الطبع والنشر	١٥ المعادن غير الحديدية	١٦ المعادن الحديدية	١٧ المصنوعات المعدنية	١٨ خدمات التشييد
١	٢٤٥٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	(٩٧٤٢٫٩)	١٠٤٠٫٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	١٣٥٩٠٨	٢٠٨٠٩٫٩	١١٤٨٫٦	١٤٣٠٢٫٠	٠	٠	١٢٩٩٨٫٤	١٠٨٣٫٠	٠	١٣٠٨٩٫٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣	٠	٠	٢٤٣٥٫٤	٠	٠	٠	٤٤٦٩٫٥	٠	٠	١٨٩٥٫٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٫١
٤	(٢٤٢٩٫٠)	٥١٠٣٥٫٠	١٥٨٥٩٫٦	٢٢١٫٠	٠	٠	٩٥٩٫٢	٠	٠	٢٠٢٥٫٠	٠	٨٨٤٫٠	٠	٢٠٩٫٤	٠	٠	٠	٢٥١٩٫٢
٥	١٠٠٫٨	٤٫٤	٩٥٫٤	٢٫٢	٩٩٫٨	١٥٣٫٤	٩٩٫٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٤٥٫٢	٢٨٫٤	٤٠٫٦	٣٠٥٩٫٨	٠
٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٤٠٠٫٠
٧	٠	(٢٩٩٫٢)	٠	٠	٠	٠	٤٣٠٠٫٣	١٢٩٫٠	٦٥٣٤٫٤	١٨٤٩٫٤	٠	٠	٦٤٩٫٢	٠	١١٥٦٦٫٢	٠	٦١٧٨٫٢	٠
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٨٫٢	٤٧٫٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠	٠	٠	٣٠١٢٫٨	٤٩٫٤	١٩٠٫٦	١١٥٫٦	٧٥٢٫٠	٠	٠	٢٣١٥٩٫٨	١٠٨١٠٫٥	٤٨٩٫٦	٩٠٫٠	١٤٥٫٠	٧٣٦٫٠	٠	١٨٩٫٤	٠
١١	٠	٠	٠٫٢	٠	٠	٠	٢٫٤	٠	٠	٢٦٫٥	٧٫١	٠	٠	٠	٠	٠	٤٫١	٥٫٠
١٢	٠	٠	٠	٠	١٠٫٩	٣٦٫٧	١٤٩٫٠	٤٥٩٫٠	١٧٫٧	٠	٩٤٫٩	١٩٣٫٧	٠	٠	١١٫٤	٠	١٩٩٫٠	٢٫٨
١٣	٠	٠	٠	٠	١١٥٫٥	٥٩٫٤	٥٣٩٫٤	٢١٫٠	٤١٣٫٨	٢٦٣٦٫٢	٢٨٢٫٩	٤٦٫٢	٨٣٠٫٤	٢٨٫٤	٥٨٫٤	٨٥٨٫٦	٥٩٫٠	
١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	٨٫٧	٢٧٫٢	٠	٣٫٤	٠	١٠١٫٤	٠	٠	٠	٠	٢١٥٣٣٫٢	٣٥٧٫٢	٨٫٩	٠	١٩٩٠٫٢	٠	٠	٥٩٫٩
١٦	٨٫٢	٠	١٩٫٤	٤٣٫٨	١٫٦	٩٤٠٫٦	٠	٠	٠	٥٧٫٨	٣٤٩٫٨	٠	٠	٠	٨٧٫٨	١٠٦٫٨	٤٤٫٣	
١٧	٨٦٦٤٫٠	٥٦٤٣٫٩	٤٤٣٫٥	١٧٨٫١	٢٠٣٫٦	٢٦٠٫٩	٥٩٦٫٤	٤٧٥٫٠	٤١٣٫٢	٢١١٦٫٦	١٠٩٦٫٥	١٩٨٣٫١	٧٩٠٫٧	١٣٥٫٤	١١٢٨٫٤	١٤٩٫٨	١٧٥٤٫١	٤٤٤٩٫٦
١٨	٢٦٦٥٫٨	٢٨١٫٦	٢٠٠٫٤	٢٣٦٫٦	٢٤٠٫١	١٤٩٢٫٣	٩٨٩٫٠	٨٠٨٫٠	٤١٩٫٩	٣٦٥٩٫٤	٢٥٦٫٨	٠	١٣٠٣٫٤	٥٥٩٫٤	١٤٣٫٨	٤٢٨٫١	١٤٠٢٩٫٤	
١٩	٠	٠	٠	٣٢٫٠	٧١٣٫٤	٤٠٦٫٤	٢٣٦٫٣	٠	٠	٠	٠	٤٨١٫٥	٥٩٫٥	٠	٠	٠	١٦٩٫٩	
٢٠	١٥٨٫٩	١٥٥٫٦	٣٦٨٫٩	١٠٫٤	٣٥٤٫٠	١٦٦٦٫٤	١٢١٫٦	٩٢٫٩	١٩١٨٫٨	٠	٠	١٠٤٧٫٠	١١٧٫٢	١٠٧٫٤	٦٥٫٨	٥٧٫٩	٤٢٩٫٤	
٢١	١١٩٫٤	١١٦٫٠	٤٢٤٫١	١١٫٧	٤١٥٫٠	١٢٥٦٫٠	٢٥٦٫٦	٦٥٤٫٠	٠	١٢٤٩٫٢	٤٩٩٫٢	٧٩٦٫٨	٨٣٫٢	٩٤٫٠	١٢٨٫٧	٤٤٢٫١	٤٥٫٨	
٢٢	٢٧٠٫٤	٨٦٦٫٥	١١٨٣٫٦	٦٥٫٤	٤٥٩٫٠	١٥٩٩٫٠	١٠٠٫٢	٥١٫٥	١٦٫٢	٥٩٠٫٤	٤٧٠٫٩	٠	٧٥٫٥	٠	٤٨٫٦	٤٢٨٫٠	٨٢١٫٩	
٢٣	١٨٫٦	٠	٠	٠	١٨٫٤	١٤١٨٫٢	١٢٫٤	١٣٠٫٦	١٠٦٫٠	١٤١٤٫٤	٣٢٫٥	٨٧٫١	٩٣٫٦	٠	١٤٢٫٦	٤٩٫٦	٨٦٥٫٣	
٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٫٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	١١٤٫٠	١١٫٦	٣٨٦٫٩	٤٩٫٠	٢٩٧٫٢	١٥٧٢٫٣	٠	٠	٠	١٠٠٣٫٠	٧٣١٫٥	١٤٠٫٤	٠	٠	٠	٠	٧٨٣٫١	
٢٦	٩٤٫٩	١٫٥	٨٩٫٤	٦٫٢	٢٠٩٫١	٣٥٤٫٩	١٠٠٦٫٢	١١٥٫٠	٧٤٤٫٢	٤٤٦٫٦	٣٢٥٫٥	٩٠١٫٥	١٤٨٫١	٥٦٫٠	٨٦٩٫٦	١١١٤٫٩	١١٩٢٫٩	
٢٧	٠	٦٤٣٫٧	٩٦٫٠	٠	٤٤١٫٠	٤٧٤٫٦	١٥٥٫٠	٤٥٥٫٠	٢٠٩٫٤	٤٧٫٤	٤١٣٫٠	٢٦٦٫٥	٩٢٫٤	٢١٫٥	١٦٣٫٩	٤٥٩٫٤	٤٤٤٤٫٨	
٢٨	٢١٤٫٤	٣٠٤٫٩	٩٦٠٫٩	١٣٢٫٠	٢٦٤٫٩	١٠١٠٫٣	٣٤٩٫٠	٣٥٫٤	٤٣٠٫٦	٥٩٦٠٫٩	١١١٤٫٣	٥٠٠٫٠	٣١٩٫٣	٥٠٫٠	٤٤٩٫٦	٤٤٦٦٫٣	٤٤٠٫١	
٢٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٢	١٤٠٢٫٦	٩٤١٤٫٤	٨٥٤٫٢	٤٩٦٫٠	٤١٦٫٠	٤٢١٦٫٠	٣٩٠٠٫٤	١٤٥٩٫٠	١٩٨٦٫٠	١٨٩٣٫٠	٧٤٩٥٫٠	٢٤٤٩٫٠	١٥٣٨٫٢	١٩٦٣٫٤	١٥٩١٫٦	١٢٢٨١٫٦	٤٥٠٤٩٫٥	
٣٣	٨٢٤٥٫٥	١٠٤١٧٫٠	٣٥٠٤٫٠	٤٠٩٦٫٠	١٤٠٩٫٠	٤٥٣١٫٠	٤٠٣٣٫٠	٤٩٤٫٤	١٥٣٩٫٠	٤٥٩٢٫٠	١٥٠٤٫٠	٢٦٥٩٫٠	١٢٣٣٫٠	٢٦٤٠٫٠	٥٥١٩٫٠	١٢٣٣٫٠	١١٠٣٠٫٠	
٣٤	٤٤٦٥٫٠	٥٥٥٠٫٠	٢٦١١٤٫٠	٤٩٠٥٫٠	٣٠٩٨٫٠	٦٤٣٣٫٠	١٣٨٠٩٫٠	١٩٦٠٫٠	٤١٥٨٩٫٠	١٩٠٦٫٠	١٨٧٨٫٠	١٨٩٤٫٠	٨٩٦٥٫٠	١٦٠٣٫٠	٩٣٨٩٫٠	٨١٨٤٣٫٠	٨٨٤٤٩٫٠	
٣٥	١٠١١٥٫٠	٤٣٥٥٩٫٠	٩٥٥٫٠	(٣٦٠٫٠)	١١٤٠٫٠	٤٠٠٫٠	٤٨٥٩٫٠	٤١٣٫٠	٤٥٠٣٫٠	٤٠٠٫٠	٤١٩٠٫٠	٤٥٣٠٫٠	٤٤٣٠٫٠	٢٣٩٠٫٠	٩٤٤٠٫٠	١٢٩٠٫٠	١٧٩٠٫٠	(٤٣٥٤٩)
٣٦	٤١٨٤٠٫٠	٤٦٦٤٠٫٠	١٥٠٩٤٫٠	٥٠٤٩٫٠	٤٥٠٠٫٠	٤٣٤٩٠٫٠	٤٣٠٤٠٫٠	٤٣٠٠٫٠	٤٣٦٩٠٫٠	٤٥٠٠٫٠	٣٤٩٠٫٠	٤٤٩٠٫٠	٤٠٥٠٫٠	٩٩٠٫٠	١٢٨٠٫٠	١٥٣٠٠٫٠	١٩٤٦٦٫٠	
٣٧	٢٤٤٠٣٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	٤٤٠٠٫٠	

	١٨ خدمات متنوعة	١٩ المصنوعات الكهربية	٢٠ المصنوعات المتنوعة	٢١ خدمات النقل	٢٢ خدمات المال والتأمين	٢٣ خدمات التجارة	٢٤ خدمات المطاعم والفنادق	٢٥ خدمات الإدارة العامة	٢٦ خدمات الصحة والتعليم	٢٧ خدمات الترفيه	٢٨ خدمات الإصلاح	٢٩ خدمات الإسكان	٣٠ خدمات الخدم	٣١ خدمات أخرى	٣٢ الاستهلاك الخاص	٣٣ الاستهلاك الحكومى	٣٤ التكوين الرأسمالى الثابت	٣٥ التغير فى المخزون	٣٦ الصادرات	٣٧ الواردات
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

تم اعداد هذا الجدول باشتراك وزارة التخطيط مع مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة.

تابع جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصرى لعام ١٩٧٧

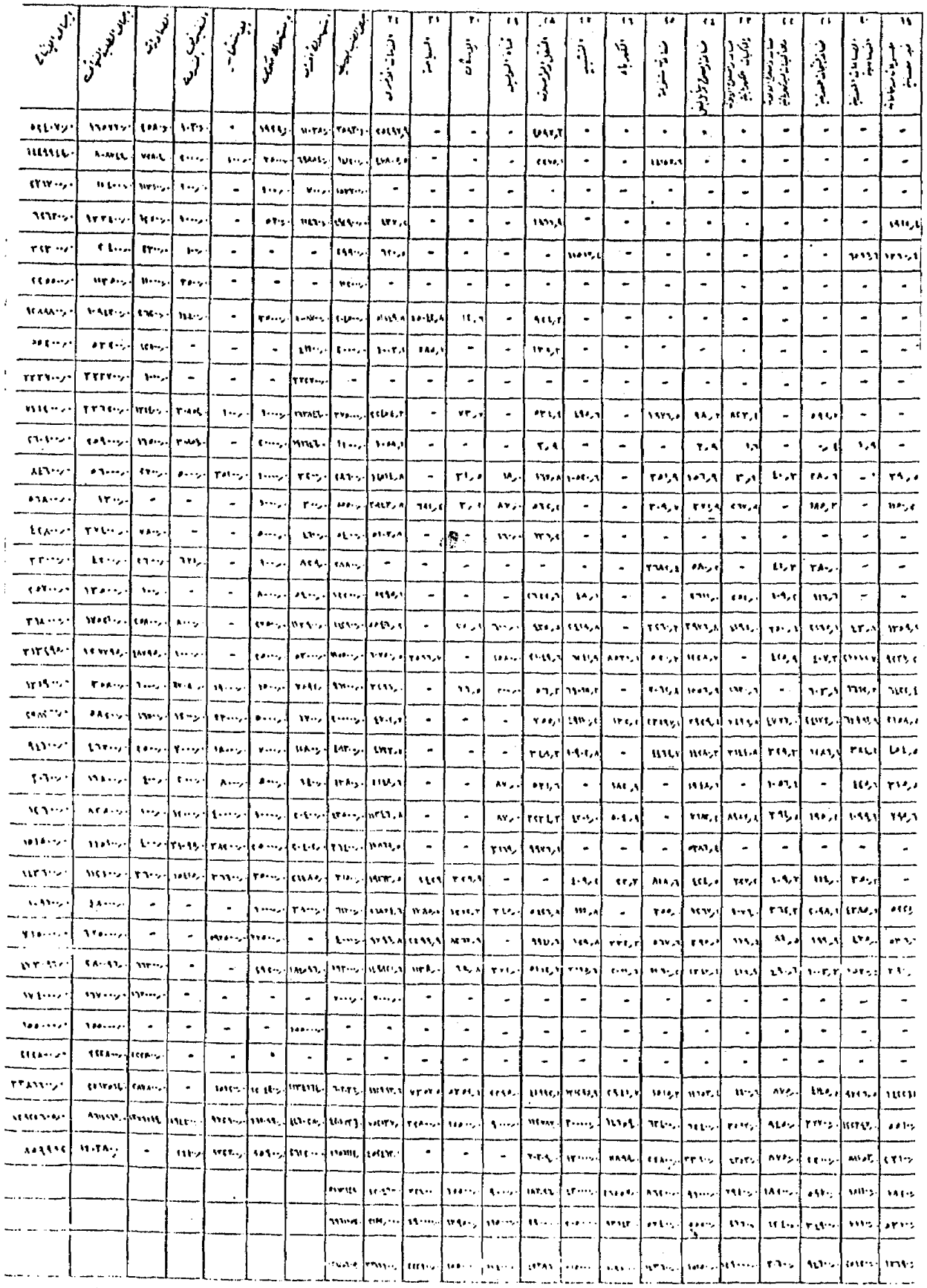

تم اعداد هذا الجدول باشتراك وزارة التخطيط مع مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة.

الموارد القومي العام لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧٦

القيمة بالمليون جنيه

القطاعات المشترية / قطاعات السلعة	1 السلع الغذائية الأساسية	2 السلع الغذائية الغير أساسية	3 القطن	4 السلع الزراعية الأخرى	5 الصناعات الغذائية	6 صناعات الغزل والنسيج	7 الصناعات الأخرى	8 التشييد	9 البترول الخام ومنتجاته	10 النقل والمواصلات	11 الإسكان	12 الخدمات الأخرى	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	الجملة
السلع الغذائية الأساسية	٤٦,٧	—	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
السلع الغذائية الغير أساسية	١,٧	٣٧,٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
القطن	—	—	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
السلع الزراعية الأخرى	٥٤,٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الصناعات الغذائية	—	٢٩,٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
صناعات الغزل والنسيج	١,٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الصناعات الأخرى	٩,٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
التشييد	—	١,٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
البترول الخام ومنتجاته	[illegible]	٢٠,١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
النقل والمواصلات	٠,٣	٠,٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الإسكان	..	..	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الخدمات الأخرى	٢,٩	١٦,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
إجمالى المدخلات (الجملة ١ : ١٢)	١٣٠,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
القيمة المضافة	٣١٧,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فئات الحضر ذات الدخل المنخفض ٦٠٪			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فئات الحضر المتوسطة الدخل ٣٠٪			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فئات الحضر ذات الدخل المرتفع ١٠٪			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فئات الريف ذات الدخل المنخفض ٦٠٪	١٣٥,١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فئات الريف المتوسطة الدخل ٣٠٪	٨٦,٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فئات الريف ذات الدخل المرتفع ١٠٪	٧٩,١	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الفائض الصافى للقطاع العائلى	٣٠٢,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الفائض الصافى لنشاط الحكومة والقطاع العام	١٥,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الرسوم الجمركية على الواردات			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
واردات القطاع الحكومى			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
واردات القطاع العام	١٠,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
واردات أخرى	٩,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الواردات الكلية	١٩,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الرسوم الجمركية	١,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الضرائب غير المباشرة			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الإعانات (—)	٣٠,٠ (—)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
التحويلات الحكومية			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الضرائب المباشرة			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المجموع ٢٨ – ٣٠			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مدخرات القطاع الخاص			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مدخرات القطاع العام			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الخدمات السيادية			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الهيئات التابعة للحكومة والقطاع العام			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
التمويل الأجنبى			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
التغير فى المخزون			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
إجمالى المدخرات			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
إجمالى الإنتاج	٤٠٠,٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
عدد السكان بالمليون			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
نسبة الدخول			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
نسبة السكان			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
نصيب الفرد من الدخل			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
نصيب العامل من الدخل			[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

مصفوفة العمالة عام ١٩٧٦

تدفق العرض بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة

المستخدمون بالعدد

م	القطاع / المهنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	م
١	المحاسبون والمدققون وخبراء الضرائب	١٦٤٠	٢٠٩	١٦٤	٢٠٠	٢٥٠	٨٠	١٤٤٠	٥٠١	٢٧٥	٥٠٠	٢٤٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١
٢	المفتشون خبراء الكيمياء والهندسة	١٩٩٨	٤٠٤	٤٨٠	٢٠٠	٤٨٠	٨٠	٩٨	٢٠٠٦	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٢
٣	المفتشون ومديرو الأشياء	٤٢	٧٨٤٨	١٤٦٠	١٥	٧٤٦	٤١	٢٤٠	٢٤٠٠	٥٥	٤٦	٢٤٠	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٣
٤	الأشياء ورجل البيع	٤٦٥	٩٢	٤٩٢	٤٧	٦٠٦	٨٩	٦٤	١٤٠٥	٢٤	٩٢	٦٤	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤
٥	المصورون	٨٣	٢٦	٢٩	٥	٢٩	٥	١٤	٢٩	٤	١١	٤٠	٤	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٥
٦	رجال الدين	٤٦٠	١٧	٦٥	٦	٨٠	٤٦	٢٩	٤٠	٤٠	٢٠	١١	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٦
٧	المهندسون والمساحون	٩٦	٦٤	٢١٥	٤٥	٥١٥	١١٤	٤٢	٤٩٠	٩١	٦٧	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٧
٨	العاملون والكتاب	٢٢١	٥٠	٤٠	٤٠	١٤١٠	٦	١٤٠	٥٥٠	٤٩	١٦٦٠	١١	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٨
٩	المهن الفنية والعلمية	٢٠٥	٥٢٠	٤٠٤	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٩
١٠	الأدباء والرسامون والأرطوفون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠
١١	المدربون وأصحاب الأعمال الحرة	٤٠٠٩	٤٠٠٩	٢٢٨	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١١
١٢	ساكنو الدساتير والمسرحيون	٤٠٠٩	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٢
١٣	المحترفون والكاتبون	٤٠٠٩	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٣
١٤	المشتغلون في مجال الكتابة	١٤٢٥	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٤
١٥	أصحاب الأعمال غير المعلنة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥
١٦	وسطاء بيع منتج التأمين	٤٩	٥	١٩	٢	٤٨	٨	٢١	١	٢١	٤١	٦	١	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	١٦
١٧	المروجون التجاريون	٤٦	٧	٤٤١	٧	١٠٦	١٤	٦٠	١٠٤	—	١٩	٨	٦	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	١٧
١٨	الشامة ومساعدوه	١١٧	٨٥	١٠٤١	٨٥	١٦٦٠	١٥١	٤٠٤	٧٠٥	—	٢٤٨	٤٠٤	٨٨	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	١٨
١٩	المراسلون ومندوبو الوكالات	١٦	٥	١٦٦	٥	٦٢	١٥	٢	١٥	—	٢	٧	٤	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	١٩
٢٠	عمال الزراعة	٤٢٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	١٦٦	١٧٩	٤٠٤	—	٤٠٤	١٤٠	١٩	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠
٢١	صيادو البر والبحر	٤٢٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢١
٢٢	عمال المناجم والمحاجر	١١	٤٠٤	٤٩	٨	٤٠	٤٠٤	٤٠	٤٠	—	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٢
٢٣	الخبازون والحلاقون ومصففو الشعر	١١٠	١٠	٦٦	١٤	٤٧	٥	١٢	٤٠	١	٦٠	٢	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٣
٢٤	عمال تشغيل وسائل النقل	٤٠٥٥	١١٦	٤٠٤	٩٧	٤٠٤	٥١	٤٠٤	٤٠٤	١٨٥	٩٤٧	٧٧	٥	٨٧١	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٢٤
٢٥	المصففون والحرفيون	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٥
٢٦	المنشون والملاحظون	٧٤	١٨	٤٤	٤	٨٠	٥	٤٠	٤٠	١١	٢٦	٩٧	٤	٧٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٦
٢٧	عمال تشغيل المنشورات	٤٩٦	٣١	٤٧١	٥١٤	٤٠٤	٦٩	٤٠٤	٤٠٤	٧٢	٩٧٣	٩٦	٩	٢٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٢٧
٢٨	مورعو البريد والسعاة	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٦	١٠٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨
٢٩	المزارعون والبساتنة	٤٢٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٢٩
٣٠	الحدادون ومالو قمر الأقمشة	٤٤	٥٠٨	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٠
٣١	عمال تشغيل غالب الحمام	٧٢	٤١٧	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣١
٣٢	عمال الأعمال	٤٠٩١	١١٨٤٧	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٢
٣٣	صانع الأدوية الدقيقة	١١	٨	٤٠	١	٤٠	٤٠	٤٠	٨	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٣٣
٣٤	الكهربائيون	١٠٤١	٤٠٥	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٤
٣٥	النجارون	٤٧٢	١٧٠	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٥
٣٦	النقاشون	١٦٩	٥٥	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٦
٣٧	عمال البناء	٩٠٢	٢٨٩	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٧
٣٨	الحاصدون والطحانون	٤٠٤	٧١	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٨
٣٩	عمال الخبز	٨٨	٤٠	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٣٩
٤٠	الخامرون والطامرون	٨٤٤	٢٥٨	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠
٤١	عمال الصفائح الكيمائية	٧١	٤٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤١
٤٢	عمال تجهيز الدخان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٢
٤٣	أصحاب المهن وعمال الانتاج	٤٧١	٨٠٢	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٣
٤٤	عمال الصنعة ولمس المنتجات	٤٨٦	٥٠٠	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٤
٤٥	عمال تشغيل الماكينات	٩٦٦	٥٠٩	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٥
٤٦	الفضلة والنفايات	٩٠٦	٦٦	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٦
٤٧	رجال المناجم والمحجرة	٥٦٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٧
٤٨	مدبرو المنازل والبطاحة	٢٨٧	١٧١	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٨
٤٩	الكيل والحرسيات	٢٨٧	١٧١	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٩
٥٠	المشتغلون برعاية الحيوان	٧٨٩	٥٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٥٠
٥١	الحلاقون	٩٥	٥	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٥١
٥٢	عمال الغسل والتنظيف	٨٩	١٠	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٥٢
٥٣	الراقصون والممثلون	٤٦	٧	٤٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٥٣
٥٤	المشتغلون بالخدمات الرياضية	٤٤٤	٤٠	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٥٤
٥٥	اجمالي الشوطف	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٥٥
٥٦	اجمالي الاشتراك (المهنيين والأسكار عدا ...)	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٥٦
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	

التوازن القومي العام لجمهورية مصر العربية
لعام ١٩٧٦

القيمة بالمليون جنيه

بيانات السلعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١
السلع الزراعية الغذائية	٥٦,٧	-	-	-	١٩٥,٧	-	-	-	-	-	-	٢٩١,٠	٤٧٨,٠	٤٧٨,٠	٤٧,٠	١٣,٠	٦٠,٠	٥,٢	٥,٢	٠,٨	٦٥,٠	-	٦٤,٠	٩٠,٠	١٧,٠	-	-	-	-	١٩,٠	-	-	-	-	-	١٩,٠	٤٠٥,٠
السلع الغذائية الغير أساسية	١٠٧	٣٦,٢	٠,٦	٠,٩	٣٠٨,٩	١,٠	٠,٤	-	-	-	-	٤١٠,٠	٤١٩,٠	١٨٤,٠	١٣٠,٠	١٣,٠	٦٠,٠	٥,٢	٥,٢	٠,٨	٦٥,٠	-	٦٤,٠	٩٠,٠	٦,٠	-	-	-	-	١٩,٠	-	-	-	-	-	١,٠	١٠٢٤,٠
القطن	-	-	٠,٨	٠,٩	٧٢,١	١,٠	٠,٠	-	-	-	-	٧٦,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-	-	-	-	٠,٠	-	-	-	-	-	-	٤٣٥,٠
السلع الزراعية الأخرى	٥٤,٦	٩,٤	٠,٦	٠,٩	٧٠,٠	٢,٠	٠,٦	-	-	-	-	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠	٧٠,٠	٢٠,٠	١٦,٤	١١,٨	٥,٢	٥,٢	٠,٨	٦٥,٠	-	٦٤,٠	٩٠,٠	٦,٠	-	-	-	-	١٩,٠	-	-	-	-	-	-	٤٧٥,٠
الصناعات الغذائية	-	٢٩,٨	-	-	١٤٤,٢	٢,١	٠,٦	-	-	-	-	٤٦٠,٠	٤٦٠,٠	١٤٠,٠	٤٠,٠	٢٠,٠	١٦,٠	٦,٤	٦,٤	١,٠	٨١,٠	-	٨٠,٠	١١٢,٠	٨,٠	-	-	-	-	٢٤,٠	-	-	-	-	-	-	٥٨٤,٠
صناعات الغزل والنسيج	١,٨	٠,٠	٣,٢	٠,٠	١,٤	١,٢	٣١٠,٩	٠,٤	٢٠,٠	٠,٢	٠,٠	٣٤٠,٠	٣٤٠,٠	٩٥,٠	٢٥,٠	٩٢,٤	٤٠,٠	٣٤,٤	٣٠,٩	٢,٠	٥٥,٧	-	٥٤,٠	٧٠,٠	٥,٠	-	-	-	-	٢٤,٠	-	-	-	-	-	-	٤٨٥,٠
الصناعات الأخرى	٩,٤	١,٤	٢,٩	٠,٤	١٣٠,٦	١,٥	١٣,٦	١,٤	١٥,٠	٠,٤	٠,٤	١٦٥,٠	١٦٥,٠	١١,٢	٦,٠	٩٢,٤	٦,٢	٤٥,٦	٤٥,٦	٣,٢	٤٦,٠	-	٤٦,٠	٦٠,٠	٤,٠	-	-	-	-	٢٤,٠	-	-	-	-	-	-	٤٠٠,٠
التشييد	-	١,٤	١,٠	-	١,٨	٠,٦	١,٨	٠,٦	٤,٤	٠,٢	٠,٠	١٤,٤	٢٧,٠	٩,٤	٤,٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البترول الخام ومشتقاته	٣٧,٧	٣٠,٦	٢,٩	٥,٠	٣,٤	٠,٤	٩,٤	٠,٤	٣,٤	٠,٤	٠,٤	٣٠٠,٤	٣٠٠,٤	٩٠,٤	٣٥,٠	٩٢,٤	٤٠,٠	١٨,٨	٩,٤	٢,٤	٤٠,٨	-	٤٠,٨	٣٥,٠	٣,٠	-	-	-	-	٢٤,٠	-	-	-	-	-	-	٦٠٩,٠
الغزل والمنسوجات	٢,٧	٠,٤	٠,٢	٠,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٠	٣١,٤	٣١,٤	٠,٤	٠,٠	٦,٤	٤,٠	٢,٤	٢,٤	٠,٤	٤,٨	-	٤,٨	٦,٠	٠,٤	-	-	-	-	٢,٤	-	-	-	-	-	-	٤٧,٠
الإسكان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٤	-	٠,٤	٠,٤	٠,٠	-	-	-	-	٠,٤	-	-	-	-	-	-	١٤,٠
الخدمات الأخرى	٢,٩	١٦,٠	٧,٧	٠,٧	٣١,٢	١,٠	٢٣,٨	١,٠	١٥,٢	٠,٤	٢٣٥,٤	٢٥٠,٨	٢٦٠,٠	٤٥٩,٨	٤٠٨,٠	٤٥,٢	٤٥,٢	٢٠,٤	٢٠,٤	٤,٠	٢٥,٢	-	٢٥,٢	٣٥,٠	٢,٠	-	-	-	-	٢٤,٠	-	-	-	-	-	-	٣١١٤,٠
إجمالي المعروض (مجموع ١ : ١٢)	١٣٠,٠	١٠٨,٠	٢٩,٠	١١,٠	٧١٩,٠	١٣٦,٠	٤٣٠,٠	٥٠٤,٠	٤٤٥,٠	٨٥,٠	٨٠,٠	٤٠٧٠,٠	٤٠٧٠,٠	٧٨١٦,٠	٩٩٤,٠	١٠٦٨,٠	٧٧٤,٠	٤٥٨,٠	٣١٠,٠	٤٤٨,٠	٤٤٨٠,٠	-	٤٤٨٠,٠	٤٦٠,٠	١٧٦,٠	٤٠٨,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	١٠٤٥,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠	١١٣٠٩,٠
الفجوة المضافة	٣١٧,٠	٤٠٨,٠	٤٠٩,٠	٤٣٨,٠	٤٠٩,٠	٤٣٠,٠	٤٧٩,٠	٤٠٤,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٤٠٩,٠	٦٦٤٢,٠
صناعات الصلب والحديد	٤٠٧				٤٠٧	٤٠٩	٨٦,٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٩٤٢,٩	٩٤٢,٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	٤٠٩	١٠٤٢,٠
صناعات الغزل والنسيج																																						١١٤٩,٠
صناعات الخشب والفلين																																						١٣٠٥,٠
صناعات الورق والطباعة																																						٧٤١,٠
صناعات الكيماويات																																						٥٢٥,٠
صناعات الزجاج والخزف																																						٥٠٢,٠
صناعات أخرى																																						٤٤٤,٠
القيمة المضافة للقطاع الخاص	٣٠٢,٠	٧٥٥,٠	٤٠٤,٠	٤٢٩,٠	١٥٠,٠	٤٢٤,٠	٤٧٤,٠	١٥٠,٠	١٩٣,٠	٧٩,٠	١٦٥,٠	١٩٦٢,٠	١٩٦٢,٠	١٤٠٣,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠
القيمة المضافة للقطاع العام	١٠٦,٠	٥١,٠	-	-	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	١١١٨	١١١٨	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠
الرسوم الجمركية على الواردات																																						١٣٢٤,٠
واردات القطاع الحكومي																																						١٠٤٣,٠
واردات القطاع العام	٣٤,٠		٢٧,٠	١٠,٠	٨,٠	٣٩١,٠						٩٥,٠																										٢٦٨,٠
واردات أخرى	٧,٠		٤٩,٠	١٥,٠	٩,٠	٤٠,٠	٤٧,٠	٤٠,٠	٣٦,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	١٠٢٤,٠
الواردات الكلية	١٩,٠	٤٩,٠	١٤,٠	٤٣,٠	٤٥٠,٠	٩,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٦,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	١٤٠٨,٠	٤٠٦,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	١٩٤٠,٠
الرسوم الجمركية	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	١٣٣,٠	١١,٠	١٠٠,٠	٤٠٤	٤٥,٠	٤٠٤	٤٠٤	٢٤٦,٠	٢٤٦,٠	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	١٣٧,٠
المشروبات غير الغازية	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤
الإعانات (-)	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤	٤٠٤
الضرائب الجمركية																																							
الضرائب الداخلية																																							
المصروفات العامة																																							
مدخرات القطاع الخاص																																							
مدخرات القطاع العام																																							
الخدمات الجارية																																							
صافي الإنتاج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج																																							
التكوين الرأسي الثابت																																							
التغير في المخزون																																							
إجمالي المدخرات																																							
إجمالي الإنتاج	٤٠٥,٠	٤٠٤,٠	٤٢٠,٠	٤٧٤,٠	١٤٦٩,٠	٤١٥,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠	٤٠٤,٠
عدد السكان بالمليون																																							
نصيب الدخول																																							
نصيب السكان																																							
نصيب الفرد من الصادر																																							
نصيب العامل من الدخل																																							

الفصل الثـانـــــي

نحو تطوير نموذج للتخطيط القومي في مصر:
التفـاعل مع معطيـات ومحددات العـالـم الخارجـــــي

٠١ مقدمـــــة

تعتبر جمهورية مصر العربية من أوائل البلدان النامية التي أخذت بأسلوب التخطيط من أجل التنمية ،سواء قطاعيا أو علي المستوى القومي . حيث بدأ تطبيق هذا الأسلوب اعتبارا من النصف الأخير من العقد السادس في هذا القرن ،والذي تجسد بالاعداد والبدأ في تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة ١٩٥٧/٥٦ - ٦١ / ١٩٦٢ . وقد تطور هذا الأسلوب في اتجاه الأخذ بنظام التخطيط القومي الشامل اعتبارا من عام ١٩٦٠ . تجسد ذلك باعداد وتنفيذ الخطة الأولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي امتدت الي عام ١٩٦٥/٦٤ ،ثم ماتلاها من استمرار الالتزام بهذا النهج لما كان يحققه من فوائد للاقتصاد والأمن القوميين يضمن لهما الاندفاع في معراك التنمية والاستقلال السياسي ،وفي حدود الموارد الوطنية التي كان يمكن تعبئتها لهذة العملية .

وقد تبلورت قناعة الفكر التنموى في مصر بأسلوب التخطيط القومي الشامل من أجل التنمية في ضوء خبرات تنموية عالمية وارتباطا بمعارك الاستقلال ومع نشوء القطاع العام والاحساس بنقص الموارد . حتي أنه كان هناك الالحاح والتنبيه المستمر للأخذ بهذا الأسلوب - من جانب المفكرين والباحثين -عندما فرضت الظروف العدول عن بعض الخطط الخمسية أو تأجيل الأخذ بهالمواجهة متطلبات الدفاع الوطني وتعبئة الجهود من أجل ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ . فقد أعدت خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ عدة خطط متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يتأتي تنفيذها وأستبدل بها خطط سنوية لمواجهة ظواهر محدّدة مثل اعادة فتح قناة السويس وتطهيرها وتعميقها عام ١٩٧٥ ،أو تعمير مدن القناة بعد حرب ١٩٧٣ ،أو تنمية الأنشطة الاقتصادية المغلة لموارد من النقد الاجنبي مثل البترول والسياحة . وبعد ظهور الآثار السلبية للتخطيط قصير المدى وافتقاد رؤية تنموية والتزام متوسط المدى علي مدار مايقرب من خمسة عشر عاما ،اجتمع المؤتمر الاقتصادى في فبراير ١٩٨٢ وناقش مجموعة بدائل وتوجهات تنموية استقر علي بديل واحد منها وهو العودة لأسلوب التخطيط القومي الشامل باعتباره أكثر الأساليب فاعلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن البدء

في تنفيذ الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ،والتي أعقبت بالخطة الخمسية ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢

وتاريخيا انعكس اتصال هذا الجهد التخطيطي في مصر في العديد من الأروقة السياسية والاقتصادية بدول العالم النامي الي الدرجة التي أصبحت فيها التجربة المصرية في مجال التخطيط من أجل التنمية أحد النماذج الرئيسية الهامة التي يتم متابعتها ودراسة نتائجها للاستفادة مما بها من دروس ، سواء في صياغة أهداف الخطة أو التعامل مع معوقات التنفيذ أو تحديد الأدوات التي تستخدم في تطويع الاقتصاد المصرى ليكون أكثر قدرة علي تحقيق الأهداف المرسومة .

اذن ،من ناحية كان هناك خبرات رائدة ومكتسبة لنشاط التخطيط المصرى علي المستوى القومي . ولكن من ناحية أخرى عايشت التجربة المصرية مايمكن أن نسميه مأزق التخطيط والتدخل المركزى ،توجها ومنهجية . ولم تكن السلبيات حكرا للتجربة المصرية ،بل شملت العديد من بلدان العالم الثالث وشرق أوربا كذلك . وعادة ترجع هذه السلبيات الي بعض الأسباب ،بعضها أصيل وقديم قدم تجربة التخطيط نفسها ، والبعض الآخر يتراكم مع عدم متابعة بعض التغيرات العالمية في المعرفة الأساسية والمفاهيم وفي واقع الحياة المتصاعد وطبيعة السلع والتبادلات في الأسواق العالمية .

- فهناك الأسئلة التي طرحت حول مدى مناسبة مناهج وأساليب وضع الخطط القومية ومدى واقعيتها في التعبير عن الواقع ،ومدى ارتباطها بتوافر أساس نظرى صريح لفهم تشابكات الحياة بالبلد المعني وآليات تغييرها في ضوء المستجدات المختلفة .

- وهناك التحفظات حول مدى مرونة الخطة ورشادتها في استغلال عوامل الانتاج ،ومدى شمولها للظواهر الهامة أو الأهم ذات الطابع غير الاقتصادى وغير المقاس وبعيدة المدى . وكذا حول حقيقة الدور الذى كانت تلعبه المتابعة في مواءمة الخطط لتدفق المعلومات الجديدة والهامة حول محددات التنمية والتأثيرات الخارجية .

- ثم أضيف الي ذلك فيما بعد شكوك حول مدى متابعة القائمين علي وضع الخطط لما فرضته الثورة العلمية التقانية المعاصرة من تغيرات في المفاهيم

والسلع وظواهر للتدويل والاعتماد المتبادل ،ومدى تطويرهم لأساليبهم وقواعد معلوماتهم في ضوء بروز قطاعات الخدمات والمعلومات وتغيّرالميزات النسبية للبلدان المختلفة .

هكذا تزامن مع بدأ الاعداد للخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ مجموعة من المحددات التي تفرض الوعي بها وأخذها في الأعتبار عند صياغة أهداف هذة الخطة وتحديد وسائل تنفيذها . وقد نستطيع تقسيم هذة العوامل الي عوامل داخلية وعوامل خارجية ،كعادة درجنا عليها في كافة الخطط السابقة ،وان اختلفت في محتواها وأبعادها علي النحو الذى سيتضح من استعراض مانراه من العوامل الخارجية في هذة الدراسة .

وربما يكون تميزنا في هذه الدراسة بين محددات داخلية وأخرى خارجية هو تمييز اجرائي ،حكمه ارتباط هذه الدراسة في توجهها بعمليات تطوير النماذج المستخدمة في نشاط التخطيط القومي . فيعرف نشاط التخطيط للتنمية القومية علي أنه عملية متصلة تستهدف صياغة مجموعة السياسات والآليات والمسارات والقرارات التي ينتج من تنفيذها تحريك الأقتصاد القومي ارداديا من الوضع الذى يتجه اليه تلقائيا الي الوضع الذى تستهدف الخطة الوصول اليه . وعملية التخطيط كأى عملية انتاجية أخرى لها مخرجات ومدخلات . حيث تتمثل مدخلاتها في مجموعة البيانات والمعلومات والمعارف النظرية والعلمية المتاحة لدى جهاز التخطيط بينما تتمثل مخرجاتها في صياغة التفاصيل المشار اليها التي ترد في اطار الخطة . ولكي تكتسب الخطة عوامل النجاح اللازمة لها ،من الضرورى أن تكون البيانات والمعلومات والمعارف المعتمد عليها معبرة أصدق تعبير عن الواقع والخبرات والمناخ الذى يجرى اعداد الخطة من خلالهما ،ويتضمن هذا الأمر تحديد للمحددات (أو القيود والمعطيات) التي ستؤثر بوجودها علي أعمال التفكير والصياغة والتنفيذ . وقد جرى العرف علي تقسيم هذة المحددات الي محددات داخلية يمكن لجهاز التخطيط التحكم فيها بدرجة أكبر نسبيا من المحددات الخارجية (من التفاعل مع العالم الخارجي) التي يفقد جهاز التخطيط الكثير من القدرة علي تغيير مسارها ،بما تعتبر معه بشكل نسبي من الثوابت التي تدخل في بناء النموذج التخطيطي ،في

صورة قيود أو متغيرات العالم الخارجي، أو متضمنه في محتوى ثوابت ومعلمات النموذج المقصود .

ويتوقف دور جهاز التخطيط في تعامله مع المحددات الخارجية لبناء النموذج التخطيطي علي تقدير أثر كل محدد علي المسار الاقتصادى مخل التخطيط دون الدخول دائما أو كثيرا في المفاضلة بين قبول أى من المحددات الخارجية أو استبعادها . كما تتوقف كفاءة جهاز التخطيط في التعامل مع المحددات الخارجية علي صحة تقدير أثر كل منها علي المسار الاقتصادى ،وهي العملية التي تتحقق بتوافر مجموعة من الشروط أهمها الالمام بمايلي :

- الاتجاهات المتوقعة لحركة كل محدد من حيث ظهورة أو زيادة دورة أو نقصه، أو انتشارتأثيره أو تقلصه عبر المتغيرات المختلفة .
- العلاقات المتداخلة بين المحددات الخارجية المختلفة ،حيث لا يصح التعامل مع كل محدد علي أنه منفصل تماما عن غيره من المحددات .

ويحتاج ذلك بالطبع الي وجود خلفية نظرية متكاملة للتفكير تفرزها خبرات التنمية .

وسوف يخدم توافرمثل هذا الاطار النظرى أيضا فهم التداخلات مابين المحددات الخارجية والداخلية كذلك .

- شكل الارتباط المباشر بين كل محدد خارجي والمسار الاقتصادى محل التخطيط أو مانسميه التشابكات ،ومنهجية لفرز أهمها ،بما يتيح لجهاز التخطيط فرصة لاستبعاد الثانوى والأقل أهمية منها . وبدون مثل هذا الفرز قد يصبح هم بناء النموذج أكثر صعوبة وأقل واقعية .

٢ - أعادة قراءة المعطيات ومحددات العالم الخارجي .

١٠٢ المحددات الخارجية العالمية

تبقي ملاحظة أخيرة في نهاية المقدمة ،وقبل التعرض للمحددات الخارجية العالمية التي تؤثر علي بناء ونتائج النموذج التخطيطي المتوسط المدى لمصر ،من الضرورى أن ننبه الي ملاحظة هامة تتعلق بهذه المحددات . وهي التفاعل المتوقع بين محددات خارجية ذات طابع عالمي من ناحية ومحددات أخرى اقليمية ومحلية . اذ تشمل المحددات الخارجية علي النحو السابق الاشارة اليه ،المحددات المتعلقة بالبيئة العالمية والمنطقة الأقليمية والصعيد المحلي ،وتشترك جميعها في أنها اعتبارات مفروضة أو معطاه لمتخذىالقرار التخطيطي ،يختلف في درجات امكانية التأثير عليها . ولكنها مقارنة بأغلب المتغيرات المحلية الأخرى فأن الأخيرة يمكن رسم مسيرتها ببساطة من خلال مجمل السياسات المحلية الي درجة كبيرة .

١٠١٠٢ استكمال ملامح النظام العالمي الجديد

كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية انقسام العالم المتقدم الي قسمين رئيسيين ينتمي أولهما الي النظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وينتمي القسم الآخر الي المعسكر الاشتراكي الشرق أوربي بزعامة الاتحاد السوفيتي، الأمر الذى أدى الي تصارع هذين الخصمين في كافة المجالات الأيدلوجية والسياسية والعسكرية والتقانية . وكان المجال الرئيسي لصراعاتهما في كل من العمل علي السيطرة علي الفضاء الخارجي ،واستقطاب دول العالم النامي ،بعد أن فرض التوازن النووى استحالة الصدام المباشر عسكريا بين الكتلتين . وقد شهدت الثمانينيات تطورات جذرية في هذا النظام الذى تعارف العالم عليه علي مدار أربعة عقود متتاليه لصالح النظام الرأسمالي العالمي تمثلت أهم ظواهره فيما يلي :

- تزايد النزاعات القومية بالقارة الأوروبية ،الأمرالذى انعكس علي سبيل المثال وليس الحصر في تخفيف حدة المشكلة الألمانية وهدم سور برلين ،وتقبل دعاوى الوحدة الألمانية من الشرق والغرب بدون الحساسيات التي كانت موجودة قبل

ذلك . وهو ما أسفر عن اتحاد شطرى ألمانيا داخل أوربا التي تتجه الي التوحد اقتصاديا ،وتسليم القيادة بها الي الجناح الرأسمالي .

- نهاية الأتحاد السوفيتي بشكله القديم بعد استفحال العديد من المشكلات الداخلية به التي صعب مواجهتها من القيادة السوفيتية ،بدءا بمطالبة جمهورية البلطيق بالاستقلال وانتهاءا بحل الاتحاد السوفيتي ذاته وتكوين مجموعة دول الكمنولث من الجمهوريات السوفيتية المتبقية عدا جورجيا .

- ومن ثم حل حلف وارسو باعتباره الحلف الذى ناظر وناوأ حلف شمال الأطلنطي ،واطلاق حريات دول شرق أوروبا في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير كل منها في مجال تحديد النهج السياسي والاقتصادى المناسب لكل دولة . وهو ما انعكس عمليا في أختيار النهج الغربي القائم علي فكرة تعدد الأحزاب واطلاق الحريات الديمقراطية وافساح أوسع المجالات أمام المبادرة الفردية لتحريك الموارد الاقتصادية المتاحة ،مع تقليص أو الغاء دور القطاع العام في التنمية .

- وتعتبر هذة التطورات انتصارا للنظام الرأسمالي العالمي علي النظام الاشتراكي ،بعد الخلافات والصراعات الكثيرة التي شهدتها حضارة الغرب ما يقرب من قرن .

- وتتضمن التطورات توجه أوربا قدما للوحدة الاقتصادية ،بل بدأ الحديث عما هو أبعد من الأقتصاد ،عسكريا وسياسيا .

- ولم تكن التطورات السابقة هي الوحيدة في مجال استكمال ملامح النظام العالمي الجديد وان كانت هي الأهم . حيث صاحب هذه التطورات تغيير واضح في دور المنظمات الدولية التي شكلت للحفاظ علي الأمن والسلام العالميين ،بما في ذلك دفع جهود التنمية في البلاد النامية . فمن الطبيعي أن تتحول هذة المنظمات الي خدمة مصالح النظام الراسمالي العالمي والتوجه الحضارى الغربي باعتبارهما قطبا الاستقطاب والريادة الوحيدان حاليافي العالم . وعلي النحو الذى تجسد بصورة واضحة عبر أزمة الخليج عام ١٩٩١ والأزمة الليبية الغربية عام ١٩٩٢ . وهو ما أفقد البلاد النامية رصيدا هائلا من الدعم المادى والمعنوى ،وقلل من دورها في صياغة

القرار الدولي الي أدني درجة ممكنة بعد أن حققت هذة الدول نجاحات عديدة في هذا الشأن تمثلت في نشاط حركة عدم الانحياز (التي تم تشكيلها اعتبارا من موعتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، والتي طالما طالبت بتصبب عادل في الثروة العالمية وحق الدول النامية في الحصول غلي معونات فنية ومالية تمكنها من انجاز مهام التنمية بها) • وأصبح العالم النامي يتجة حاليا الي انتظار القرارات الحاسمة المتعلقة به عند صدورها من مراكزها الرئيسية ، في ضوء تصور عام بهذة المراكز يرتكز علي عدم الاهتمام بقضايا العالم الثالث الا فيما يخدم المصالح الاستراتيجية للنظام الرأسمالي العالمي بعد أن كان العمل علي استقطاب البلاد الثابتة لمحاصرة النظام الاشتراكي في مرحلة سابقة • مع ملاحظة هامة تتعلق بسعر النظام الرأسمالي العالمي الي حل بعض المشكلات الاقليمية المزمنة التي شغلت الرأى العام العالمي علي مدار عقود طويلة ، عملا علي الحد من مواطن التوتر ومن ذلك مثلا التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، والصراع في أنجولا ، المشكلة الكمبودية ، وبد الحوار حول مشكلة الشرق الأوسط التي نتجت من قيام دولة اسرائيل بقرار من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ •

٢٠١٠٢ زيادة النزعة للتكتل الاقتصادى في العالم المتقدم

واكب التغيرات التكنولوجية الاقتصادية وكذا تخلص العالم الرأسمالي حاليا علي الأقل من أقوى خصومه التقليديين ،ظهور نزعات للتكتل الاقتصادى بين الدول الرأسمالية المتقدمة .أساسها تقوية التنافس علي الأسواق ،وهو ما يرتبط باحتمالات لنشوء صراعات بين المحاور المختلفة داخل النظام الرأسمالي العالمي علي النحو الذى ساد قبل الحرب العالمية الأولي والحرب العالمية الثانية . حيث بدأت أوربا خطواتها نحو الوحدة الاقتصادية في ١٩٩٢ علي أنقاض السوق الأوروبية المشتركة كمرحلة لتكوين وحدة اقتصادية كاملة تماما عام ١٩٩٧ ،وهو العام المخطط له أن يشهد أنشاء البنك المركزى الأوروبي الذى يصدر العملة الأوروبية الموحدة ويناط به رسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية لداخل أوروبا الموحدة . كما تم دفع التعاون الاقتصادى بأمريكا الشمالية بين كل من الولايات المتحدة وكندا قدما ، وتتقدم المكسيك نحو ذلك . وتتم محاولات لصياغة شكل للتنسيق في تكتل آخر لجنوب شرق آسيا بين اليابان وبعض دول هذة المنطقة لتكوين محور رأسمالي آسيوى في مواجهة التكتلات الأوروبية والأمريكية . وقد تسفر هذه التطورات عن زيادة المعاملات الاقتصادية والمالية والفنية بين الدول الراسمالية المتقدمة الداخلة في كل تكتل علي حساب العلاقات الخارجية لدول التكتل مع الدول الراسمالية بخارجه وبالقطع علي حساب دول العالم النامي . خاصة وأن هذة التكتلات لديها من الموارد والامكانيات ما تسمح لها بتحقيق أقصي منفعة ممكنة من وجود التكتل من خلال تقسيم العمل بين دول التكتل بمايحققه كفاءة اقتصادية ورفاهية لشعوب دول التكتل ،وسيؤثر هذا الوضع علي العلاقات الخارجية للتكتل الاقتصادى من الزاويتين التاليتين :-

- زيادة المقدرة التفاوضية لدول التكتل عند نزولها الي الأسواق العالمية طالبة للمواد الخام من دول العالم النامي ،بما ينعكس سلبيا علي معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية المنتجة والمصدرة للمواد الأولية .

- تكوين حواجز جمركية عالية في مواجهة صادرات الدول النامية الي دول التكتل في الوقت الذى ترفع فيه الحواجز الجمركية تماما بين الدول الأخيرة . ذلك رغم أى ادعاءات بالعمل علي تحرير الأسواق العالمية .

- تضاؤل اهتمام دول التكتل بدول العالم الثالث في مجال تقديم المعونات المالية والفنية واعادة توزيع هذة المعونات لصالح الدول والمناطق الاكثر فقرا داخل دول التكتل عملا علي تقوية هذة الدول اقتصاديا في مواجهة التكتلات الأخرى الموجودة في العالم ،

- ويتسق كل ذلك مع تغير موقف دول شرق أوربا تجاه دول العالم الثالث بشكل جذرى

٣٠١٠٢ سرعة التقدم التقني وتعدد مجالاته

التطورات العلمية هي نتيجة لسعي الانسان المتواصل لفهم الكون وافساح رقعة معرفته بدنياه ونفسه . والمعارف العلمية في غالبيتها ،تراث لايتوقف عند حدود جنس أو وطن . الا أن هذا النشاط العلمي ليس مرتبط تماما في كل اهتماماته بالاعتبارات التنموية (١) أما التطورات التكنولوجية فهي عبارة عن مجموعة الخبرات المكتسبة التي تحقق انتاج سلعة أو تقديم خدمة ما في اطار نظام اجتماعي اقتصادى معين وفاء بطلب اجتماعي يحدد أنواع وشكل هذه السلع والخدمات .

والتقدم التكنولوجي وتعميمه يعتبرمن أهم محددات التنمية . ذلك أن التكنولوجيا " الجديدة " سمحت باستخدام الموارد استخداما أكثر انتاجية وأكثر موائمة مع البيئة ،واستخدام اساليب " جديدة " في شتي نواحي الحياة . فنجد في المجالات الزراعية الاستخدامات الهائلة لأساليب الزراعة " الجديدة" ،والتحسينات المدهشة في ادخال سلالات مهجنة فائقة الغلة ،واستخدام منجزات الهندسة الوراثية في انتاج محاصيل جديدة ،والاستفادة القصوى من محدودية الرقعة الزراعية .

كما اطردت الابتكارات العلمية الطبية اطرادا سريعافي مجالات الاكتشاف المبكرة للأمراض ووسائل التشخيص والعلاج . هذا ويشهد العالم اليوم التقدم في وسائل النقل والمواصلات ،واستخدامات الموارد الجديدة للطاقة ،والطفرة الهائلة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والذى يمكن أن يطلق عليه ثورة الاتصالات التي أصبح العالم معها كمدينة واحدة .

ورغم أن التقدم التكنولوجي أساس في عملية التنمية الا أن عائده يرتبط بالاطار الاجتماعي - الاقتصادى ،وقد يتطلب تطويعا وابتكارا في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الداخله في هذا الاطار.فهذه قد تكون قيدا علي عملية استخدام المعارف والخبرات لتقديم منتج أو خدمة في مقابلة طلب اجتماعي عليها . وقد تعجز عن توفير الامكانات أو المناخ الفكرى والقيمي المناسب لمثل هذا العمل . من هنا فان محاولة الاستفادة من الامكانيات المتاحة وزيادة قدرة المجتمع في زيادة هذة الامكانيات وتطويرها يتطلب :

- رؤية لأسلوب التنمية وأولوياتها ،وقبل ذلك توجهاتها .
- اعادة النظر في دور أجهزة البحث والابتكار وهيئات تطبيق وتطوير هذه الابتكارات والاهتمام بقضية بناء قدرة ذاتية تكنولوجية حيث أن ذلك يضمن سيطرة المجتمع عليها واستغلالها استغلال مجزيا مما يعمل علي تأمين مسار التنمية .
- الاهتمام بالقيم الاجتماعية والانماط الحضارية السائدة في المجتمع ،والتي قد تحدد فرص نجاح أو فشل نشاط تكنولوجي معين .
- الاهتمام بأجهزة الانتاج وقدراتها التقانية وربطها بمعاهد التعليم والتدريب المسئول عن اعداد الكوادرالبشرية حتي يتحقق الالتحام بين الخبرات النظرية والتطبيقية وفهم التشابك والتفاعل بين التغيرات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية لسياسة علي درجة كبيرة من الأهمية . ذلك أن الامكانيات التكنولوجية قد تزيد من القدرة علي مواجهة الطلب الاجتماعي علي أنماط معينة من السلع والخدمات بكفاءة اقتصادية بعيدا عن التوترات الاجتماعية . وقد تؤدى الي خلق أنماط استهلاكية بديلة . ومن ناحية أخرى فان الأفكار التكنولوجية

المستحدثة تقود عملية التنمية ،مما قد يؤثر في النهاية ليس فقط علي الجوانب الاقتصادية وانما علي العناصر الحضارية والسياسية بشكل عام . وهذة يمكن أن تحدد في تغير الأهمية النسبية لعوامل الانتاج واستحداث هياكل اقتصادية ومفاهيم وسلع جديدة ،وبروز دور مؤثر لاعلام ونظم التعليم والتدريب ،وتغيير في دورالدولة.

وفي مجال اعتبار التغير التقاني أحد المحددات الخارجية لنموذج تخطيطي متوسط الأجل تجدر الاشارة الي مجموعة الملاحظات التالية :-

- أن الدول النامية لم تستفد خلال العقود الماضية بما حققه العالم المتقدم من تطور تقاني بقدر كاف ،وعلي الرغم من وجود علاقات دولية مكثفة بين هذه الدول من ناحية وكل من النظام الاشتراكي الأوروبي أو النظام الرأسمالي . وذلك بسبب اما سرعة حدوث التطور التقاني بدرجة صعبت من عملية نقل المعارف الفنية أو عدم جدية دول العالم المتقدم في نقل هذة المعارف ،أو بسبب قصور موارد التمويل ،أو بسبب السرية التي فرضت في حينه علي كثير من المستحدثات والمعارف

- أن الدول النامية لم تستطيع تكوين قواعد تقانية خاصة بها استفادة بخبراتها وبما استطاعت ان تجلبة من معارف فنية من الدول المتقدمة ،بما يجعل من الدول النامية طالبة لمنتجات هذه المعارف أو مجرد مستهلكة لها حتي الأن.وفي الوقت الذى تشار فيه الشكوك حول الدافع لدى الدول المتقدمة علي مدها بما تحتاج اليه من تقينات .

- أن المعارف الفنية قد انعكست بدرجة كبيرة في وسائل الاعلام ،بما جعل من سكان الدول النامية علي علم تام بمجريات الحياة اليومية في الدول المتقدمة من خلال مايبث في وسائل الاعلام المختلفة بالدول المتقدمة . خاصة وان هذة الدول قد ابتكرت من أجهزة الارسال والاستقبال الوسائل العديدة والمتاحة بأسعار معقولة لسكان الدول النامية (ربمّا بهدف نقل أنماط الاستهلاك والحياة الي هؤلاء السكان بصرف النظر عن مدى ملائمة هذة الأنماط لظروف مجتمعاتها أو ما تعارفوا عليه من عادات وتقاليد) ،الأمر الذى يؤدى الي ظاهرة تصاعد توقعات المستهلكين،ويؤثر سلبيا علي هيكل القيم بالمجتمعات النامية ،ويبدد جانب يعتد به من طاقات وإمكانيات سكانها الخاصة بالعمل والابداع ويحولهم الي أفراد غير قادرين علي

الأنتاج ويعانون من الغربة في أوطانهم والاغتراب عن وسطهم الانتاجي.

- أن الثورات التكنولوجية المعاصرة (المعلوماتية ، والبيولوجية وفي احلال المواد) هي جديدة في محتواها وكاسحة في آثارها المتوقعة وبما أدت اليه من تغير في المفاهيم والميزات النسبية والعلاقة مع البيئة وسرعة ظهور مستحدثاتها . ولكننا هنا نركز علي أهم مايجب المرور عليه بالنسبة للبلدان النامية وفرصها وحدود اتخاذها للقرار ، أى سوف نركز علي مايمكن أن نسميه محددات خارجية بالنسبة لاقتصاداتها .

• فالانغلاق الاساسي في البحث والتطوير بالنسبة لهذة الثورات يأتي في مرحلة البحث الأساسي،وليس في مراحل التطوير التكنولوجي والتطبيق ، الأمر الذى يترك أمام بلدان العالم الثالث هامشا كبيرا للحركة بعيدا عن القيود التمويلية .

• وارتبط بهذه الثورات تصاعد حجم المعلومة في مدخلات الأنتاج وبشكل متصل، وتزايد حجم المعلومات والخدمات في التبادل التجارى علي المستوى العالمي ،وبكل مايطرحه ذلك من ضرورات لاعادة تعريف السلع والخدمات ،واعادة البحث في دوال الانتاج وتشابكاته .

• ولقد قصرت بالتالي المسافة الزمنية بين البحث الأساسي والتطبيق في الانتاج بشكل جذرى، الأمر الذى يوضح الأهمية الكبيرة لوجود هياكل اقتصادية مرنه ،وقواعد معلومات ومتابعة متقدمة ،وقد يطرح الشكوك حول"الفجوة " مابين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان المتقدمة في مرحلة "مابعد الصناعة " من ناحية أخرى .

• وترتب علي هذه الثورات الثلاث تغير مفاهيم كثيرة ،منها الأمن القومي وقوة العمل المباشرة بالانتاج نتيجة لثورة الاتصالات . ومنها مفاهيم الموارد والميزات النسبية والتبادل التجارى وحقوق المنتج والمستهلك نتيجة للثورات الثلاث . ومنها مفاهيم المحلية والعالمية ،والمركزية واللامركزية ،والتخطيط العلمي ،وقدرة اقتصاد ما علي الانغلاق ،ومنها العديد من مفاهيم الحسابات القومية وطرق تقدير الثروة وتوزيعها والتجارة فيها . ومنها مفهوم الصناعات الصغيرة في مقابل الصناعات الكبيرة ،وحتي ما يجب أن نطرحه من شكوك حول قدرتنا علي فرز ماهو صناعة مماهو خدمات ،وماهو مدخلات مادية مما هو مدخلات من المعلومات . وبسبب كل ذلك كان

علي التخطيط العلمي الانتقال من مفاهيم تخطيط القوى العاملة الي مفاهيم التخطيط للتنمية البشرية ،لما تطرحه الأخيرة من فرص للابداع والمبادرات استباقا للتنمية وليس مجرد مقابلة احتياجات تنموية حالية .

- وعندما يتم تفصيل ماطرح أعلاه ،سوف نجد أن ذلك يطرح الكثير من التعديلات في مناهجنا للتخطيط أو للنماذج المطلوبة .

- من ناحية، نتساول حول امكان تمييز المتغيرات الخارجية عن الداخلية لأى نموذج ،
- اعادة صياغة قطاعية وسلعية في ضوء أهميات وأوزان جديدة .
- المستوى العالي من التفصيل المطلوب
- المميزات النسبية الجديدة ،والمعدلات المتوقعة للانتاجية وانعكاساتها علي المعاملات والحدود الدنيا والقصوى
- مدى المرونة (أو الديناميكية) المنتظرة في النموذج في ضوء وقع التغيرات التكنولوجية وسرعة وصول المعلومات الأحدث
- اعادة للنظر في محددات ودوال الانتاج أمام المستوى العالي من المرونة في الاحلال بين المدخلات ،وهيمنة محددات التنمية البشرية .
- ثم انعكاسات ذلك كله علي صياغة النموذج في مجمله
- ثم انعكاسات كل ذلك علي أسس و شكل الحسابات القومية والمستخدمة ،علي تعزيفنا بالاستهلاك وغيره من المتغيرات التي لانعطيها في حقيقة الأمر الأهتمام الكافي في القياس .

٤٠١٠٢ انحسار النزعة للتنمية علي المستوى الأقليمي

سادت خلال العقود الثلاثة السابقة العديد من الأفكار التي تنصرف الي أهمية التنمية الاقليمية التكاملية بين مجموعة متجاورة من الدول النامية، لما تحققه من مميزات عن طريق الوفورات الخارجية التي تتولد عنها وتنعكس في صورة قوى دفع ايجابية للتنمية علي المستوى المحلي . وقد تمت محاولات عديدة في هذا الشأن مثل تنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ،وقد باءت كل المحاولات التي تبنت هذا الاتجاه بالفشل وخيبة الأمل لعدة اعتبارات منها مايلي :

- وجود فجوة كبيرة بين التنظير للتنمية الاقليمية والامكانيات العلمية لتحقيق خطوة علي طريق هذة التنمية .

- تغليب الأبعاد السياسية علي المصالح الاقتصادية في صياغة العلاقات المبينيّة للدول العربية والافريقية ،خاصة في ضوء وجود توترات مستمرة علي الصعيد السياسي داخل كل مجموعة من هذه الدول .

- عمق الاختلالات الهيكلية والوظيفية بالاقتصاديات النامية بصفة عامة والعربية علي وجة التحديد . وقد ضاعف من أثر هذا العامل وجود اقتصادات نفطية " ببعض الدول العربية مما قلل الدافع - بل زاد النفور - لدى هذه الاقتصادات للانخراط في تجمعات تنموية اقليمية .

- تدخل بعض الدول المتقدمة لزيادة التناقض الثانوى بين مجموعة الدول العربية، ونجاحها في تحويلة في بعض الأحيان الي تناقض رئيسي يصعب معه الحديث عن تنمية اقليمية . ولاتعني هذة المقدمة بالطبع عدم وجود أى جهود مشتركة لمحاولة احداث تنمية اقليمية ،لكن اتسمت هذه الجهود بالتشتت وضعف التأثير وعدم الجدية ،واستقرت في النهاية علي مجموعة من اتفاقيات للتعاون الاقتصادى والتجارى والمالي لاتتضمن خطوات حاسمة لتنفيذها وتقتصر علي اظهار حسن النوايا بين طرفي الاتفاقية .

كما لاتعني أيضا توقف جهود التنمية في البلاد العربية ،ولكن

هذه الجهود تتم علي المستويات المحلية دون ادخال البعد الاقليمي في الأعتبار بقدر كاف . حيث رجحت السلطات السياسية داخل كل دولة بديل التركيز علي التنمية المحلية علي البديل الخاص بربط هذه التنمية في اطار اقليمي ،متنازلة في ذلك عن نصيبها المحتمل في الوفورات الخارجية للتنمية الاقليمية مقابل استقرار جهود التنمية بها ،وربما ضمان تحكم هذة السلطات في توجية وادارة شعوبها والموا رد المتاحة لديها .

وفي الوقت الحاضر ،وربما بالمستقبل القريب،يبدو وأن هذه التوجهات القطرية اللاإقليمية تزداد ترسخا بين السلطات الاقتصادية والسياسية ،وارتباطا بفكرة ساذجة مؤداها أن ذلك التوجة يندرج تحت اجراءات تصحيحية ضرورية وسط المعطيات المستجدة بالنظام العالمي ،وارتباطا بمفهوم خاطئ عن معني انفتاح العالم علي بعضه البعض وهيمنة الأسواق الرأسمالية العالمية . وتتضح السذاجة ويتضح الخطأعندما نقارن مع ردود فعل البلدان الأوروبية وغيرها أمام هذه المعطيات العالمية .

ويؤدى انحسار النزعة للتنمية علي المستوى الاقليمي الي اجراء حسابات التنمية المحلية باسقاط المزايا الممكن أن تتحقق من خلال التنمية الاقليمية . أى أتمام هذه الحسابات للتكلفة والعائد المترتبين علي كل قرار انمائي في نطاق الأبعاد المحلية للتنمية . ذلك رغم ملاحظة هامة تنصرف الي وجود علاقات عضوية تؤثر تأثيرات مختلفة علي جهود التنمية المحلية ،وتستند الي قنوات أخرى للتكامل الاقليمي بين الدول العربية مثل هجرة العمالة من دولة الي أخرى ،أو حركة رءوس الأموال ،أو زيادة العلاقات التجارية ،ولكن تدخل هذة العوامل يتم في اطار الحركة التلقائية غير المخططه ،والتي يصعب تخطيطها في بعض الأحيان نظرا للمتوقع من سهولة التخلص منها في فترة زمنية وجيزة عندما تنشأ أزمة سياسية بين دولتين عربيتين توجد بينهما مثل هذة العلاقات (مثل عودة العمالة المصرية من ليبيا والعراق واليمن ،أو قطع العلاقات الاقتصادية من جانب أغلب الدول العربية مع مصر سنة ١٩٧٩) خلاصة القول أن التنمية الاقليمية وان كانت موجودة بطريقة غير مخططة ،قد ازدادت صعوبة اعتبارها حاليا بعدا من أبعاد نموذج للتخطيط متوسط المدى حتي يتسم هذا النموذج بالواقعية .

٥٠١٠٢ توسع دور الشركات المتعددة الجنسية

أدى التغير الكبير في التوجه الاقتصادى الذى صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى والطفرة الكبيرة في استخراج الموارد النفطية في المنطقة العربية عموماومصرعلي وجه الخصوص الي حدوث قفزة في الاستثمارات المطلوبة كان من نتيجته زيادة العلاقات مع الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بتنفيذ الجزء الأعظم من هذه الاستثمارات لما تملكه من قدرات تقانية عالية ومن سرعة في انجاز مهامها ويرتبط بذلك أيضا انتعاش نشاط مكاتب الاستشارات الهندسية وبيوت الخبرة العالمية والبنوك دولية النشاط التي ترتبط بهذه الشركات بصلات وثيقة نظرا لتعدد نشاط هذه الشركات الذى لم يعد قاصرا علي انتاج المواد الخام وانما امتد نشاطها مجالات المقاولات وتنفيذ مشروعات الأشغال العامة والاستثمار في قطاعات الزراعة والخدمات والتأمين والنقل والمواصلات والتمويل .

وقد زاد نشاط هذه الشركات وتوغل في العشر سنوات الأخيرة نتيجة حالة الركود الاقتصادى التي اجتاحت اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية وبلدان أوروبا ،فقد وجدت هذه الشركات في تلك المنطقة مجالا واسعا لتحقيق الأرباح ،هذا بالاضافة الي أن سوق المنطقة العربية عامة تعتبر من الأسواق الواسعة أمام المنتجات الاستهلاكية والخدمية التي تنتجها هذة الشركات ،علاوة علي ما يوجد في هذه المنطقة من دوافع ايجابيه أمام نشاط هذه الشركات مثل موارد الثروة الطبيعية والموقع الجغرافي والأيدى العاملة الرخيصة ،هذا اضافة لاستفادة هذة الشركات من الامتيازات الضخمة التي تقررت لها (كالاعفاءات الضريبية وغيرها) .

ومما لاشك فيه أن هذه الشركات تساهم في زيادة الدخل المحلي الاجمالي للدول التي تعمل بها بزيادة انتاجها من المنتجات التي تشترك في انتاجها ويرى بعض المدافعين عن نشاط هذه الشركات مجموعة من الايجابيات تتمثل في أنها :

١ - تساهم بدرجة فائقة في التنمية الاقتصادية للدول النامية وفي تحديث اقتصادياتها ورفع مستوى المعيشة .

٢ - أداة لنقل الموارد سواء رأس المال الأجنبي اللازم للتنمية أو المهارات الفنية والتكنولوجية المعاصرة وهي تقوم بتشغيل الموارد بكفاءة .

٣ - تعمل علي خلق سوق تنافس يساعد علي رفع كفاءة المشروعات المحلية وتوفر منفذا الي أسواق الدول المتقدمة وبالتالي تساهم في تحسين حال ميزان المدفوعات بالاضافة الي دعم الموارد المحلية للدولة من خلال الضرائب علي ارادات الشركات الأجنبية .

الا أن التجارب تشير الي أن التعامل مع هذه الشركات لم تكن تخلو من استغلال ومن علاقات غير متكافئة وسلبيات تتمثل في

١ - صعوبة مراقبة نتائج أعمال هذه الشركات وتلاعبها بالأسعار .

٢ - حدوث أخطاء جسيمة في مانفذته من أعمال ومشروعات من جراء تقديمها طرائق فنية لاتراعي ظروف البيئة المحلية وطبيعة ومستوى مهارات القوى العاملة الوطنية .

٣ - بعد فترة زمنية من نشاط هذه الشركات يحدث التيار العكسي للموارد اذ تضخ الموارد الي داخل الدول المتقدمة في صورة ارباح كبيرة معادترحيلها وأقساط فوائد علي أسهم وسندات وفوائد ديون ورسوم ادارة وتحويل تكنولوجيا ،وتتجاوز هذه المدفوعات عوائد الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر الذى تم تقديمه بواسطة هذه الشركات

٤ - تغذى الفعاليات التجارية والاجتماعية لهذه الشركات نزعة الاستيراد في المجتمع النامي الذى تمارس نشاطها فيه بما يعني في النهاية ازدياد العجز التجارى

٥ - تضيع هذة الشركات الفرص المتاحة لاستخدام الموارد الوطنية في التنمية المستقلة بدرجة تفوق ماتنقله فعلبا من موارد ،واتضح ذلك من خلال أثرها علي: احتدام عجز ميزان المدفوعات والتجائها الي التمويل الذاتي سواء من الأرباح المعاد استثمارها أو عن طريق الاقتراض من المؤسسات الوطنية والأجنبية التي يقوم صلب نشاطها علي محور الودائع والادخارات الوطنية وهي بهذا تضعف التراكم الوطني لرأس المال اللازم للتنمية .

٦ - حرصت هذه الشركات علي أن تبيع تقنيات جاهزة بحيث يتوقف تركيبها وتشغيلها وضمان انتظام دوراتها علي الارتباط الوثيق والمستمر بتلك الشركات وبسيطرتها علي مجموع العمليات الانتاجية وحافز للتسويق واخضاع السوق المحلي وتدعيم مركزها الاحتكارى لتحقيق ربحا أفضل مما كانت تحققه في السوق التنافسي

٧ - تقوم هذه الشركات بنقل الخبرات والعقول الفذة من أبناء البلاد التي تمارس نشاطها فيها الي مركزها الأم أو ماتسمي ظاهرة استنزاف العقول .

وبعد نشاط هذه الشركات من المحددات الخارجية لبناء نموذج تخطيطي لما تمارسه من سيطرة علي الصعيدين الدولي والمحلي وذلك بالسيطرة علي أسعار صادرات وواردات الدولة محل نشاطها والتوغل والسيطرة علي الأسواق الداخلية لها واحتكار التكنولوجيا وبيعها ويمكن الحد من هذا العامل بامكانية تقليل الاعتماد علي هذه الشركات وتقويم تصرفاتها .

٢٠٢ - أهم الانعكاسات علي التوجهات المحلية

تنصرف هذه المحددات المحلية لبناء نموذج تخطيطي متوسط المدى الي مجموعة الاعتبارات التي فرضت نفسها علي الواقع الاقتصادى والاجتماعي في مصر (اضافة الي كونها تفاعلت مع محصلة التجربة الانمائية المصرية التي تمت علي مدار الأربعة عقود المنصرمة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين) نتيجة للتغيرات العالمية المشار اليها . ونستعرض في هذا المجال المحددات المحلية الجديدة علي الساحة الاقتصادية في مصر ،وذات التأثير الأكبر علي مجريات التطور الاقتصادى بها . و نشير الي هذه المحددات علي أنها جديدة نظرا لوجود العديد غيرها من المحددات المحلية التي سبق لجهاز التخطيط التعامل معها وأخذهافي الأعتبار عند اعداد الخطط متوسطة وقصيرة المدى ،مثل محدودية الرقعة الزراعية والقصور في امداد المياه والطاقة ،وسوء التوزيع السكاني ،وارتفاع معدلات النمو السكاني وشيوع ظاهرة الطاقات العاطلة بقطاع الصناعة ،والاعتماد في تمويل مشروعات التنمية علي القروض الأجنبية والدولية، وتتمثل المحددات الجديدة المشار اليها فيما يلي :-

١٠٢٠٢ - تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى

تجاذب سياسات التنمية في مصر اتجاهين أساسين منذ بدء جهود دفع التنمية في منتصف الخمسينيات منذ هذا القرن . تمثل الاتجاه الأول في العمل علي احداث تعديلات هيكلية في البنيان الأقتصادى في غير صالح قطاعات النشاط التقليدية كالزراعة والتجارة والخدمات ولصالح قطاع الصناعة . وفي الثمانينيات كان التركيز علي القطاعات السلعية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة بدرجة أكبر من قطاعي البترول والتشييد . أما الاتجاه الثاني فقد ركز علي ضرورة علاج الاختلالات الوظيفية في الاقتصاد المصرى كمرحلة لازمة في مواجهة الاختلالات الهيكلية الموجودة .

وقد انحاز الفكر الرسمي علي مدار مايقرب من أربعين عاما الي الاتجاه الأول المشار اليه ،مرتكزا في ذلك علي قاعدة أساسية مؤداها أن اصلاح الاختلالات الهيكلية يجب أن يكون الهدف الاستراتيجي لعملية التنمية ،كما سيتأتي بمواجهة هذه الاختلالات اصلاح الاختلالات الوظيفية في الاقتصاد المصرى ،نظرا لكونها اختلالات ثانوية نتجت

من وجود الأختلالات الهيكلية المستهدف القضاء عليها .

وقد واجهت التجربة العملية في التنمية مشاكل عديدة بسبب عدم استجابة المتغيرات الاقتصادية لاجراءات التخطيط بالدرجة التي كانت متوقعة ثم كانت هناك كذلك شكوكا كثيرة حول مصداقية ودقة الاجراءات والأهداف والسياسات التخطيطية ،مما أوجد فجوة بين الاهداف المرسومة والنتائج المحققة .

وقد أدى التغاضي عن أهمية ربط المتغيرات والاختلالات ببعضها ، أو عدم اعطائها الوزن اللازم لها ،الي اتخاذ مجموعة من القرارات العشوائية التي كان مصيرها الأهمال بعد صدورها بساعات أو الالغاء بعد أيام قليلة بسبب عدم شمولية النظرة الي هذه الاختلالات وعدم ادراك العلاقات التداخلية بين الأختلالات والمتغيرات بقدر كاف . مثل قرارات يناير ١٩٧٧ ويناير ١٩٨٥ ،حيث صدرت القرارات الأولي متضمنة رفع أسعار العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية بهدف تخفيف العبء علي الموازنة العامة من ناحية وتوصيل أسعار السلع التي وردت بالقرارات الي أسعارها الاقتصادية الحقيقية التي تحدد من خلال جهاز السوق . كما تضمنت القرارات الأخرى تنظيم التعامل مع العالم الخارجي بالغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتنظيم استقبال الجهاز المصرفي لموارد النقد الأجنبي الناتجة من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج . أخذت القرارات المشار اليها شكل استثناء من قاعدة عامة تمثلت في حل الاختلالات الهيكلية وتأجيل الاختلالات الوظيفية ، اذ تناولت علي النحو المذكور العمل علي مواجهة جانب أو أكثر من الاختلالات الوظيفية التي يعاني منها الاقتصاد المصرى .

ومع استمرار وتعقد المشاكل الهيكلية بالاقتصاد المصرى في نهاية الثمانينيات ووسط ضغوط ومحددات خارجية كثيرة ،كان من الضرورى البحث عن صيغة جديدة للتعامل معها وهي تغيير أسلوب هذا التعامل عن طريق التركيز علي مواجهة الاختلالات الوظيفية بصفة أساسية والعمل علي أو توقع مواجهة الاختلالات الهيكلية في مرحلة لاحقة بعد تهيئة المناخ الملائم لمواجهة الاختلالات الأخيرة . وذلك بافتراض الاستعانة برصيد وخبرات الممارسة الانمائية المصرية ، أو عملا بنصائح صندوق النقد الدولي . وتبلورت الجهود المبذولة في هذا الشأن في رفع شعار الاصلاح الاقتصادى الذى يستهدف

في أساسه تطويع الاقتصاد المصرى للتعامل مع آليات السوق الحرة التي يلعب فيها قانون العرض والطلب الدور الأساسي . مع الاعلان عن تقبل تكلفة هذا التطويع والمتمثلة في وجود معاناه اجتماعية لبعض الفئات خاصة أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة بسبب عدم قدرة هذه الفئات علي زيادة دخولها بمعدلات تتناسب مع المعدلات التي تحدث في ارتفاع الأسعار .

وتمثلت أهم اجراءات الأصلاح الاقتصادى فيما يلي :

- انشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبي علي ثلاث مراحل تنتهي بتعويم الجنيه المصرى في علاقته التبادلية مع العملات الصعبة . وذلك اعتبارا من مايو ١٩٨٧ حيث حددت قيمة الدولار في هذا الوقت بما يعادل ٢١٦ قرشا مصريا بعد ان كانت ١٣٥قرش في مجمع البنوك التجارية، وتحرك سعر الدولار بالارتفاع الي أن وصل الي تخطي مستوى ٣٣٠ قرشا .

- تنظيم شركات توظيف الأموال ، أو محاصرة نشاطها ،باصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذى أسفر تطبيقه عن كشف حقيقة هذه الشركات وتلاعبها ودورها في تبديد المدخرات الوطنية ،وذلك لحساب قيام الجهاز المصرفي وغيره من وحدات الوساطة المالية بدورها في تعبئة وتجميع وتوظيف هذه المدخرات .

- رفع سعر الفائدة علي الودائع بالجنيه المصرى بما يجاوز معدلات التضخم المحسوبة لزيادة استقطاب الجهاز المصرفي لودائع بهذا الجنيه ،وذلك في ضوء سياسة انكماشية تستهدف كبح التضخم الذى نتج من زيادة الأخذ بآليات السوق في توجيه الموارد الاقتصادية .

- اصدار ضريبة المبيعات علي السلع والخدمات المتداولة بهدف تجميع حصيلة مالية لتمويل الميزانية العامة للدولة (وبلغت جملتها في العام الأول من تطبيقها حوالي ٨ مليار جنيه) ،بالاضافة الي دور هذه الضريبة في الحد من استهلاك الأفراد وتقليل الطلب علي السلع والخدمات سواء المنتجة محليا أو مستوردة من الخارج ،وهو ماسيؤدى بالتبعية الي خفض الطلب علي العملات الحرة لتمويل أغراض الاستيراد الاستهلاكي ،وهو ماسيساعد علي وقف انخفاض الجنيه المصرى تجاه العملات الصعبة .

- فك العلاقات المتوارثة بقطاع الزراعة من طريق اتاحة التقاوى والبذور والمخصبات بأسعارها التجارية بعد رفع كافة صور الدعم عنها ،مقابل فك الدورة الزراعية ورفع أسعار تسليم المحاصيل الي الحكومة مع جعل هذا التسليم اختياريا بالنسبة للفلاح ،واعداد مشروع يستهدف اعادة صياغة العلاقة بين المالك والمستأجر علي غير الأسس الجارى العمل بها منذ صدور قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ وتعديلاته .

- التوجة الي خصخصة مشروعات القطاع العام بطرحها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص ،عملا علي ادارة هذه المشروعات بالأساليب التجارية المتعارف عليها والتي تأخذ بقواعد الكفاءة الاقتصادية في الانتاج ،بما يتضمنه هذا من تقليل أو الغاء الدور الاجتماعي الذى لعبه القطاع العام علي مدار ثلاثين سنة والذى تمثل أساسا في استيعاب جزء من الأيدى العاملة وتسعير منتجاته بأسعار اجتماعية .

ويعكس انتهاج أسلوب الاصلاح الاقتصادى دورا جديدا للدولة يختلف في مضمونه وأبعاده عن الدور الذى قامت به منذ بدء جهود دفع التنمية في مصر . حيث ينصرف الدور الجديد الي تخليص الاقتصاد المصرى من العلاقات المتوارثة في مجال ادارة الاقتصاد القومي (وحتي التزام الدولة بايجاد فرص عمل لطالب العمل ،وضمان حد أدني من الدخول الحقيقية تكون مقبولة لدى الأفراد وتشكل حافزا لهم علي المساهمة في النشاط الأنتاجي المطلوب) . ويدخل الاقتصاد المصرى مرحلة الاصلاح الاقتصادى وهو يعاني من ثلاث مشكلات رئيسية وهي البطالة والتضخم والمديونية الخارجية ،حتي بعد اسقاط جزء من القروض الخارجية التي استدانت بها مصر علي النحو الذى تم عقب انتهاء أزمة الخليج .

وقد أدت الاجراءات التي أتخذت في مجال الاصلاح الاقتصادى الي مجموعة من النتائج الايجابية مقيسة بالهدف من اتخاذ الاجراء . منها زيادة تحويل العملات الصعبة الي الجنيه المصرى من خلال السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي،حيث زاد المعدل اليومي للتحويل من ٧ مليون دولار يوميا الي ٢٥ مليون دولار في المتوسط(٢). كما زادت ايداعات الجنيه المصرى بالجهاز المصرفي وتحقق فائض لأول مرة في ميزان

المدفوعات المصرى بلغ في عام ١٩٩٢/٩١ ١ر٨ مليار دولار . كما انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة الي اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من ١٥٪ الي ٩ ٪ . وتغير التركيب المحصولي الي الهيكل الذى يحقق أقصي منفعة للفلاح ومما قد يشكل حافز له علي زيادة الانتاج الزراعي،وقد صاحب هذه التطورات زيادة البطالة في الاقتصاد المصرى الي أن وصلت في بعض التقديرات الي حوالي ٢ مليون عاطل(٣). ومن السابق لأوانه الآن البحث في تأثير هجرة العمالة الي البلاد العربية النفطية ، وهل ستؤدى الي زيادة تحويلات هذه العمالة الي مصر واستخدام جزء منها في التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية للاصلاح الاقتصادى علي بعض الشرائح . وذلك بسبب أوضاع جديدة استجدت في ضوء أزمة الخليج .

ويعتبر تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى محددا خارجيا لنموذج التخطيط ، أو معطيات جديدة وحاسمة عند الصياغة ،من زاوية أن هذا البرنامج قد وضع لينفذ بما يتضمنه ذلك الأمر من اعادة صياغة علاقات الانتاج بالاقتصاد المصرى في صالح علاقات الانتاج الرأسمالية ،أى مفهوم جديد لدور الدولة ومحاولات جادة من جانب الحكومة في اعادة هيكلة الاقتصاد المصرى لصالح القطاع الخاص . وذلك يحتاج مبحثا خاصا عن المدى والوضوح الذى سوف تصل اليه آليات السوق وكفاءتها ،وانتشارها عبر القطاعات الاقتصادية ،بالفترة المقبلة .

٢٠٢٠٢ - مدى استعداد الرأسمالية المصرية لانجاز مهام التنمية

ومع عمليات اعادة الهيكلة لصالح القطاع الخاص ،فكيف يمكن أن تبدو الصورة في الواقع ؟

فقد لعبت الرأسمالية المصرية أدوارا يعتد بها في تنمية الاقتصاد المصرى وخاصة في العقدين الرابع والخامس من هذا القرن . وتجسدت أهم أدوارها فيما قامت به مجموعة بنك مصر من أعمال تستهدف تنويع قاعدة الانتاج وتحقيق تنمية اقتصادية متنوعة تعتمد علي الصناعة الوطنية بجانب تطوير القطاع الزراعي . وبعد عام ١٩٥٢ حدث قدر كبير من فقدان الثقة بين الرأسمالية المصرية والسلطة الحاكمة. اذ تصدت السلطة لظاهرة طالما حدّت من جهود التنمية المبذولة وهي المضاربة علي

أسعار الأراضي الزراعية التي أصبحت بالوعة للمدخرات المصرية . مما دفع اتحاد الصناعات المصرى للمطالبة باصدار قانون للاصلاح الزراعي يحدد أقصي مساحة يمكن أن يمتلكها الفرد أو الأسرة . اضافة الي أن تحرير الزراعة من الاقطاع كان مطلبا واضحا لدى من كانت أعينهم علي اتاحة الظروف المناسبة لقيام رأسمالية صناعية في مصر كما في غيرها .

وقد أدى اصدار أول قانون للاصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ الي هجرة الأموال الخاصة من القطاع الزراعي الي القطاعات الحضرية بالمدن ، بهدف البحث عن فرص جديدة للاستثمار . حيث وجدتها في قطاع التشييد والبناء علي خلاف ما استهدفته السياسة الاقتصادية في ذلك الوقت من جذب هذه الأموال للاستثمار في القطاع الصناعي. فبعد تكوين المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي واصدار برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة ، وجدت رؤوس الأموال الخاصة ضالتها المنشودة في بناء المساكن وتأجيرها استفادة بزيادة الطلب علي المساكن بسبب حدوث تحول ديموجرافي لصالح المدينة وعلي حساب الريف ، نتيجة لتوسع الجهاز الادارى للدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها وخاصة في مجال التعليم .

وبعد اكتشاف الادارة الاقتصادية لحقيقة توجهات رؤوس الأموال الخاصة كان من الضرورى تأميم جزء يعتد به من هذه الأموال لتجسيدها في صورة مشروعات صناعية حتي تتمكن الدولة من تحقيق أهداف الخطة الخمسية الأولي التي صدرت عام ١٩٦٠ (في ظل اقتصاد كان يهيمن عليه الي حد كبير قانون السوق الحر . وصاحب ذلك اصدار تشريعات بخفض الايجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في مجال الوحدات السكنية ، بما يحقق بعض الأهداف الاجتماعية المتمثلة في إعادة توزيع الدخل .

ومع بداية الخطة بدا من الواضح عدم تجاوب رؤوس الأموال الخاصة التي سحبت نشاطها من الاستثمار في قطاع الصناعة والاستثمار في قطاع العقارات المبنية لتمارس أنشطة بقطاعات أخرى يصعب علي الدولة بأجهزتها الاقتصادية التحكم فيها. وقد وجدت رؤوس الأموال الخاصة ماسعت اليه في قطاعي تجارة الجملة والمقاولات بمختلف أنواعها .

وبحلول السبعينيات كانت دعوة رؤوس الأموال الخاصة للمشاركة في جهود التنمية

نظرا لضخامة المهام المطلوب تنفيذها وقصور وحدات القطاع العام عن انجاز هذه المهام بطريقة منفردة لما كانت تعانيه من قصور في موارد التمويل اللازمة لها للقيام بأعمال الاحلال والتجديد واستكمال المشروعات تحت التنفيذ ناهيك عن انشاء مشروعات جديدة . ثم اتسعت الدعوة المشار اليها بحيث لم تبقي فقط موجهة الي الرأسمالية المصرية وحدها بل شملت أيضا الرأسمالية العربية والأجنبية وذلك باصدار قانوني استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٤ . ويعكس هذا التوجه اعتراف السلطة الاقتصادية بضعف الرأسمالية المصرية وعدم قدرتها وحدها علي مشاركة القطاع العام في انجاز المهام المطلوبة للتنمية ، وبصرف النظر عن الدعاوى التي قدمت لتبرير هذا الاتجاه من جلب معارف فنية وأموالا بالنقد الأجنبي للمساهمة في تطوير الاقتصاد المصرى . ففي ذلك الحين سجلت ملاحظات عديدة حول تهريب رأس المال المصرى الي الخارج ،وبكميات كبيرة .

وقد شعرت الرأسمالية المصرية بصدق توجهات السلطات الاقتصادية بدعوة رأس المال الخاص للمشاركة في جهود التنمية ،مع اعطاء الحق لنفسها بتحديد مجالات الاستثمار التي ستشارك فيها بصرف النظر عن تطابق هذه المجالات مع الأهداف المرسومة من قبل الادارة الاقتصادية ،حتي لو تناقضت أهداف كل جانب في مجال أو اكثر من المجالات المشار اليها . وقد أسفرت تجربة النمو في السبعينيات عن تضخم أنشطة بعينها من القطاعات الخدمية التي استحوذت علي اهتمامات الاستثمار في القطاع الخاص . وارتفع معدل نمو ناتج الخدمات (سنويا في المتوسط) الي ١٢٪ علي النحوالذى أوضحته الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ١٩٨٧/٨٢ . الأمر الذى تضمن في محتواه المزيد من الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصرى وأدى الي تراجع دور القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي ،سواءبصفة عامة أوفي مجالي الصناعة والزراعة علي وجه التحديد .

ظلت الرأسمالية المصرية في أغلبها علي موقفها المتسق مع طبيعة حركتها للبحث عن أسرع السبل المربحة وأعلاها عائدا بالنسبة للوحدة من رأس المال المستثمر طوال العقد الماضي ،دون التصدى لمشروعات انمائية طويلة الأجل إلامن خلال بعض المشروعات التي يشارك فيها رأس مال أجنبي أو عربي ،نظرا لاستهداف الرأسمالية

المصرية الحصول علي ضمانات وبعد استراتيجي لها من خلال أعمال المشاركة المذكورة، ذلك علي خلاف مع ما توقعة البعض من منطق طبيعي لتطور الرأسمالية المصرية، وعملها علي محاصرة بعض أنشطة رأس المال الأجنبي الذى يشاركها السوق المصرية بدون أن يفسح لها مجالات للاستثمار في مشروعات بالسوق الخاصة به ،هذا الأمر يعكس اما ضعف تكوين هذه الرأسمالية أو استمرار انتهاجها لمنهج قنص الفرص دون امتلاكها استراتيجية متكاملة تحدد دورها الانمائي المطلوب .

ويؤكد الأستنتاج السابق عدم وجود تنظيمات جدية تعبر عن مصالح الرأسمالية المصرية ،وغلبة تناقض المصالح علي نقاط الأتفاق بين التنظيمات الموجودة علي ضعفها . وهي التنظيمات الممثلة في اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية وجمعيات رجال الأعمال بالمحافظات المختلفة . ويتجلّي هذا الضعف في افتقاد هذه التنظيمات القدرة علي تحديد ممثليها في اللجان الفنية المشكلة ببعض المؤسسات التنموية كالبنك المركزى المصرى . كذلك في تحديد ممثليها في الانتخابات التي تجرى دوريا لاختيار أعضاء بعض المؤسسات التشريعية والسياسية وخاصة مجلس الشعب والشورى ،حيث تترك هذه الاختيارات للحكومة لتحديد ممثلي القطاع الخاص في هذه المؤسسات .

ويشكل هذا الأمر قيدا معرفي علي بناء نموذج تخطيطي متوسط المدى يستهدف احداث نقله تنظيمية وهيكلية في الاقتصاد المصرى لصالح القطاع الخاص ،كمحور أساسي من محاور الاصلاح الاقتصادى المعلن عنه .حيث أن التجاوب من عدمه سوف ينعكس علي مدى المام أجهزة التخطيط بأوضاع القطاع الخاص وتوجهاته .وقد لايجد جهاز التخطيط الاستجابة المطلوبة من رأس المال الخاص المصرىلانجاز المهام التي ستناط به الالو استهدفت السياسة التخطيطية أهداف هامشيةتجد استجابة لها لدى رأس المال المشار اليه .وبالطبع الا اذا تغير المفهوم التخطيطي تماما وأصبح مجرد تأشيريا وعاما يكتفي بالمتغيرات الكلية .وقد اتضحت هذه الظاهرة بجلاء عندما أعلنت جمعيات رجال الأعمال المصرية عدم امتلاكها لرؤس الأموال اللازمة لشراء أصول شركات توظيف الأموال المنحلة ،كأحد الحلول التي طرحت لحل مشكلة المودعين بهذه الشركات، كما تجلي هذا الأمر أيضا عند البحث عن سبل تخصيص القطاع العام بعدم ابداء

رأس المال الخاص المصرى أية مواقف ايجابية لشراء مايتقرر بيعه من الوحدات المذكورة . اذ من الملاحظ أن هذا الرأسمال يضع نفسه دائما في موقف رد الفعل من القرارات التي تتخذ دون اجهاد نفسه باعداد برنامج عمل محدد وواضح وذو جماهيرية تسمح للقطاع الخاص المصرى بأن ينجز مهام التنمية في الفترة المقبلة على الوجه الأكمل ،وهو في هذا السمضمار ينطلق من فكرة أن تقوم الحكومة بتقديم القطاع الخاص الي الرأى العام لكي يمارس دوره المطلوب،وهو مالا يمكن حدوثه نظرا لما يعكسه من تراخي القطاع الخاص المصرى أو ضعفه وعدم امكانيته ماليا وفنيا واداريا في ممارسة الدور المطلوب منه ،ولا داعي للقول في هذا المجال بأن رؤوس الأموال الخاصة قد أضاعت فرصا كثيرة للممارسة الجادة في جهود التنمية خلال العقدين الماضيين بتركيز نشاطها في مجالات تراكم مالي كان يعاقب عليها القانون مثل تجارة العملة أو تهريب الأموال الي الخارج أو المضاربة في أسعار السلع الأساسية التي تمس الحياة اليومية للمواطن العادى .

ولايعني التصور السابق عدم قيام رأس المال الخاص المصرى بجهود يعتد بها علي الاطلاق ،بل شهد العقدين الأخيرين محاولات جادة من بعض الرأسماليين المصريين للدخول في مشروعات انتاجية صناعية أو زراعية . تضمنت هذه استحداث انتاج سلع جديدة دأب الاقتصاد المصرى علي استيرادها من الخارج ،كما تضمنت تطبيق أحدث الاساليب العلمية المتعارف عليها عالميا في مجال الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ،وان كانت هذه المحاولات تأخذ طابع الفردية في التخطيط والتنفيذ ،كما أنها محدودة تماما مقارنة بما تحتاجه جهود تنميه مصر ومقارنة بما أتاحتها الدولة لها من فرص تشجيع للعمل في نشاط انتاجي .

٣٠٢٠٢ زيادة الاهتمام بالبيئة .

تزايد اهتمام البلاد النامية بموضوع حماية البيئة من التلوث نتيجة لتزايد الاحساس العالمي بالدرجة الأولي بمخاطر هذا التلوث . وبعد دخول أغلب البلاد النامية في مضمار عملية التنمية ،حيث نفذت البرامج التنموية المختلفة علي مدار فترات زمنية ليست بالقصيرة دون اعطاء البعد البيئي وضمان حقوق الأجيال

التالية في الموارد الطبيعية الاهتمام اللازم لهـا ،تراكمت الأخطاء البيئية اما بسبب عدم ادراك هذا البعد وبالتالي تفاديه ،أو بسبب محدودية الموارد المخصصة للتنمية بما لايسمح بتخصيص جزء منها للاستثمار في حماية البيئة من التلوث .

وعندما زاد التلوث البيئ (الناتج عن الفقر وأخطاء الأختيار التكنولوجي معا) بدأ العديد من الآثار السلبية علي الانسان في البلاد النامية الي الدرجة التي هـدد معها وجود هذا الانسان نفسه في بعض المناطق سواء بسبب انتشار عوادم المصانع ووسائل النقل المختلفة ،أو تقلص المناطق الخضراء داخل البيئة الحضرية علي الرغم من أهمية تواجدها لاحداث التوازن البيئ المطلوب . الي غير ذلك من الظواهرالبيئية التي اضطرت اليها بعض الدول النامية لمحدودية الموارد المتاحة لها للتخلص بطرق مجيه من الافرازات المختلفة سواء للمصانع أو المخلفات الآدمية أو الزراعية ،الأمر الذى دفع بهذه الدول الي القاء هذه المخلفات في مجارى الأنهار وشواطئ البحار.

ويمثل البعد البيئ محددا للنموذج التخطيطي في ضوء هذة المستجدّات نظرا لما يفرضه من ضرورة أخذالبعد البيئ في تقييم المشروعات الجديدة علي الأقل ،وتخصيص الموارد اللازمة لحماية البيئة من التلوث واتخاذ الاجراءات التي تمنع حدوث التلوث عند المنبع أو تعالج هذا التلوث بعد حدوثه.وهي موارد تتحدد طبقا لطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يجرى ممارساتها أو التي يستهدف استحداثها من حيث دورها في احداث التلوث البيئ من عدمه .

١٠٣٠٢٠١ - البيئه والتنميه الموصولة

عرفت اللجنة الدولية للتنمية والبيئة - التنمية الموصولة بأنها التنمية التي تعمل علي اشباع الحاجات الأساسية للجيل الحاضر دون أن تضر بحقوق الأجيال القادمة في الحصول علي حاجاتهم . وبمعني آخر هي التي تأخذ الاعتبارات البيئية ضمن حساباتها وعند استخداماتها للموارد المتاحة ،وعلي وجه الخصوص الموارد الطبيعية. والتي بدورها تنقسم الي :

- موارد غير متجددة كحقول البترول والخامات المعدنية والمياة الجوفية ويصعب تنمية هذه الموارد بالطبع لأن مايؤخذ منها لايتجدد مرة أخرى ،

لكن ترشيد استهلاك مثل هذه الموارد والارتفاع بكفاءة استخدامها يعمل علي امتداد عطاءها الزمني ويكون جزء منها في متناول الأجيال القادمة .

- الموارد المتجددة كالأراضي الزراعية والمراعي ومصايد الاسماك ..الخ والاستغلال الجائر لهذة الموارد يعني استنزافها أو افسادها ،فالاراضي الزراعية مثلا قد تعطي حصادها عدة سنوات ثم لاتلبث أن يتدهور انتاجها بسبب الاستخدام السيء الذى يعمل علي افساد خصوبتها مما يتطلب فيما بعد أعباء مالية ضخمة لمشروعات تحسين التربة والرى والصرف وجهود لعلاج خصوبة الأرض واصلاح ما تم افساده عموما .

لذلك فان التنمية الموصولة للموارد يتحقق بها التوازن بين قدرة الوحدة المنتجة - بمعناها الواسع - علي العطاء وبين مايأخذه الانسان . والسبيل الي ذلك يكمن في فهم مجموعة التفاعلات المتداخلة والمتشابكة التي تجرى حياة الجماعات الانسانية في اطارها . وهي تفاعلات المنظومات الثلاث المنظومة الاجتماعية ومنظومة المحيط المصنوع ومنظومة المحيط الحيوى .

وتتطلب التنمية الموصولة للمحيط الحيوى المحافظة علي صحة النظم البيئية وحسن آدائها سواء كانت في حالتها الفطرية أو الحالة التي آلت اليها . كما علي المجتمع أن يخدم وحدة النظام البيئي وتكامل عناصره وأن يحفظ نفسه من حيث أعداده ومعدلات استهلاكه في اطار قدرة النظام البيئي علي الحمل .

أما بالنسبة للمحيط المصنوع فان التنمية الموصولة تتطلب اختيار الوسائل التقنية ذات المخلفات المحدودة والمتناقصة والتي تعتمد علي اعادة استخدام المواد وتدوير المخلفات بما في ذلك النفايات الصناعية .كما تتطلب التنمية الموصولة حسن اختيار التكنولوجيا الملائمة لأحوال البيئة الطبيعية - المحيط الحيوى - وأحوال البيئة الاجتماعية . ويتحقق ذلك عن طريق :

- المحافظة علي سلامة العمليات البيئية الأساسية في النظم البيئية التي يعتمد عليها الانسان في تنمية الموارد الطبيعية ،مثل قدرة النبات علي النمو، وقدرة التربة علي استعادة خصوبتها وقدرة المياة الجارية علي تنقية ذاتها،

- الحفاظ علي الموارد المتنوعة الوارثية ،أي المكونات الوراثية الموجودة في الكائنات جميعا ،ومتابعتها من خلال برنامج تربية السلالات المحسنة في النبات والحيوان واستنباط الموارد الجديدة التي يعتمد عليها التطوير التكنولوجي .

- مراعاة الاستغلال الموصول لانواع الكائنات الحية والنظم البيئية حتي لاتستنزف وتهزل قدرتها علي تجديد الذات وحفظ النوع .

وفيما يتعلق بالمحيط الاجتماعي - النظام الذى تدير به الجماعة أمورها - فان التنمية الموصولة تتطلب :

- أن تتضمن سياسات التنمية أهدافا تتصل بمعدلات الاستهلاك والزيادة السكانية وتوزيعهم جغرافيا ،بما يحافظ علي التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية .

- تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب المستمر .

- تنظيم برامج خاصة بالتربية البيئية واشاعة الوعي البيئ،حتي يمكن اسهام الجماهيرفي تخفيف عبء التلوث البيئ وقبول أعباء التنمية الموصولة ,

- وضع أولويات لاستخدامات المياه والأرض يقبلها المجتمع مع المحافظة علي خصوبة التربة والاستغلال الرشيد لموارد المحيط الحيوى عموما .

- ربط خطط البحث العلمي والتطوير التقني بفهم حقيقي للتشابكات البيئية وبمفهوم التنمية الموصولة .

ان السبيل الي التنمية الموصولة هو التكامل بين البيئة الطبيعية والمجتمع والتكنولوجيا . فالتكنولوجيا وحدها ليست الحل ،فكثيرا مايحتاج الأمر الي حلول اجتماعية . فالاصلاح يمكن أن يتأتي من تصحيح مسار النظام الاجتماعي بما يحتويه من مؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية . وأما المحيط المصنوع فمفتاحه التكنولوجيا وهي تحت سيطرة الانسان ان شاء استخدمها لخدمة الحياة وزيادة رفاهيته وان شاء استخدمها للدمار والخراب .

ومن الهام بمكان هنا ذكر أنه في ضوء الاهتمام العالمي بالبيئة وبروز قضايا الاعتماد المتبادل،أصبح الكثير من المؤسسات والصناديق العالمية والعربية كذلك

يشترط الاهتمام بالبعد البيئ في أى تعاون في مجال المساعدات عامة واقراض خاصة.

٢٠٣٠٢٠٢ - مشاركة مصر والعالم العربي في مجال البيئه

عقدت الأمم المتحدة في شهر يونيو سنة ١٩٩٢ مؤتمرا دوليا بالبرازيل يتناول القضايا المتصلة بالتنمية والبيئة . وتشارك مصر والعالم العربي في هذا المؤتمر لذلك فقد انعقدت عدة لقاءات ومؤتمرات عن البيئة والتنمية في نطاق مجموعة الدول العربية من ناحية ومصر ودول البحر الأبيض المتوسط كان أبرزها :

أولا - المؤتمر العربي الوزارى عن البيئة والتنمية الذى انعقد في القاهرة في الفترة من ١٠ - ١٢ سبتمبر ١٩٩١ وذلك لاعداد منظور عربي موحد ،واب ـراز أولويات وقضايا البيئة والتنمية في العالم العربي بالاضافة الي تنسيق الجهود العربية في مؤتمر البرازيل.وقد نظمت هذا المؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية وشارك فيه جهاز شئون البيئة بمصر وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . هذا وقد ناقش المؤتمر تسعة موضوعات أساسية حتي يمكن صياغة برامج بيئية بهدف تحقيق تنمية علي المستوى الاقليمي والدولي تتوافر لها مقومات الدعم البيئ وهذه الموضوعات هي :

- حماية نوعية مصادر المياة العذبة.
- حماية المحيطات والبحار والبحيرات والمناطق الساحلية والأحياء المائية وترشيد استخدامها .
- الادارة البيئية للتقنية الحيوية.
- ادارة النفايات الخطرة والكيماويات السامة ومنع نقلها غير المشروع عبر حدود الدول .
- الحفاظ علي التنوع البيولوجي.
- تعزيز الأوضاع الصحية للبشر وتحسين نوعية الحياة.
- حماية الجو عن طريق السيطرة علي التغيرات المناخية الناتجة عن الممارسات الضارة والحد من التلوث عبر الحدود .
- حماية وترشيد استخدام موارد الأرض ومكافحة التصحر والجفاف والاستخدام المجحف للغابات .

- تطوير الظروف المعيشية في الأحياء الهامشية الخضرية وفي المجتمعات الريفية من خلال رفع مستوى المعيشة وتنفيذ برامج التنمية المتكاملة .

وقد خلص المؤتمر الي أنه بالرغم من أهمية القضايا السابقة ووقوعها ضمن الأهتمامات العربية سواء كانت موضوعات فنية أو شاملة الا أنها لاتعكس بالضرورة أولويات العمل العربي في مجال البيئة والتنمية فبجانب القضايا السابقة فان للعالم العربي قضايا تتميز بالخصوصية نتيجة للأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والسياسية الراهنة في هذه المنطقة . وقد أكد المؤتمر علي أن الدول العربية تشترك مع باقي دول العالم النامي من الأوضاع البيئية السيئة التي فرضتها أنماط التنمية والتي اعتمدت علي الاستغلال المفرط للموارد مما أدى الي مشاكل بيئية انعكست آثارها السلبية علي الدول النامية ومن أبرزها :

- الانعكاسات السلبية لأنماط الاصلاح الاقتصادى السريع علي البيئة والخدمات البيئية .
- الحروب والنزاعات الاقليمية والتي تؤدى بدورها الي توارث بيئة خطيرة
- اتجاه الدول المتقدمة الي تنفيذ مواصفات بيئية موحدة مما يؤدى بالضرورة الي التخلص من الصناعات الملوثة للبيئة والمنتجات غير المرغوب فيها في أسواق الدول النامية .
- استنزاف الموارد البشرية وتشجيع هجرة الكوادر الفنية المتخصصة الي الدول المتقدمة ، مما ينعكس سلبيا علي فاعلية القدرات الذاتية في مجالات التنمية وحماية البيئة
- المشاكل البيئية عبر الحدود والناجمة عن ممارسات الأحتكارات الدولية ومتطلبات الحفاظ علي مستويات المعيشة العالية بالدول المتقدمة والتي منها مشاكل التصحر وتلوث المياة ونقل النفايات الخطيرة وطبقة الأوزون .

ولمواجهة هذه المشاكل أوصي المؤتمر بضرورة العمل فرديا وجماعيا لصون وحماية البيئة ومصادر المياه ، وتقييم التأثير البيئ للمشاريع الانمائية باعتبارها جزءا لايتجزأ من دراسات الجدوى الاقتصادية والحد من التلوث بالنفايات ومكافحتها . كما اهتم المؤتمر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية في أنشطة ادارة الموارد

الطبيعية ،وذلك بتشجيع أنماط استهلاكية تعزز التنمية المتواصلة ،وزيادة الوعي العام بالتراث البيئي والثقافي تجاه البيئة ،وتوطين التكنولوجيا المناسبة بكلفة مقبولة ،وضمان استخدام التمويل المخصص من المصادر الدولية والميزانيات القومية استخداما فعالالحماية البيئة وضمان التنمية المتواصلة بيئيا .

ثانيا - المؤتمر العربي للوزراء العرب المعنيين بشئون البيئة في ١٩٩٢/٥/٤ ويعتبر هذا المؤتمر - والذى انعقد بجامعة الدول العربية - امتداد للمؤتمر السابق عقده في ١٩٩١ حيث الهدف الرئيسي منه الاعداد للمؤتمر العالمي للبيئة وتنسيق المواقف بمايضمن مصالح الدول العربية خاصة تسويق بعض منتجاتها النفطية والتي يكون هناك دعوة بأن استخدامها يزيد من تلوث البيئة .

ثالثا - هذا وقد أقيم بالقاهرة في الفترة من ١٩٩٢/٤/٢٧ وحتي ٩٢/٥/٢ لقاءين لشئون البيئة وحماية البحر المتوسط من التلوث . أولهما مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في حماية بيئة البحر المتوسط وذلك بالمطالبة بوضع استراتيجية طويلة المدى لحماية دول المتوسط ومناقشتهامع دول السوق الاوروبية, وثانيهما لقاء وزراء البيئة بدول أوروبا والبحر المتوسط والذى أصدروثيقة باسم - اعلان القاهرة - للتعاون بين دول أوروبا والبحر المتوسط وقد قرر المجتمعون رفع هذا الاعلان لمؤتمر الأمم المتحدة الذى سيعقد بالبرازيل ليكون تعبيرا عن موقف اقليمي موحد لدول البحر المتوسط . كما أكد الاعلان علي ضرورة اتخاذ تدابير محددة لتحقيق أهداف التنمية في المنطقة مع الحفاظ علي البيئة .

رابعا - وقد أقر مؤتمر البرازيل (يونيو ١٩٩٢) بعض التوجهات والبرامج الخاصة بالبيئة والتي سوف يكون لها انعكاساتها علي الأختيارات التكنولوجيا وأنشطة الشركات الكبرى ،وعلاقات الشمال بالجنوب بالتالي .

٣٠٣٠٢٠٢ - المشاكل البيئية في مصر

نركز في هذا المقام علي الهموم البيئية المصرية والتي ترتبط أساسابالموارد الطبيعية التي تستنزف ،ونوعية البيئة ومواءمتها لصحة الانسان جسديا وروحيا وعقليا ،وهما وجهان مرتبطان لقضايا البيئة والتي ترتبط بدورها بالسكان

ومعدلات تزايدهم وما يخرجون من نفايات ومخلفات .

- مشاكل الموارد الطبيعيـــــة

تتصل أولي هذه المشاكل بالأرض الزراعية وما تعرضت له من زحف عمرانـــي وتجريف ،تحولت معها التربة الزراعية الي مادة خام لصناعة الطوب . وقد خســـرت الزراعة المصرية جزء كبير من الأراضي الزراعية الخصبة وفقدت كثير من الأراضـــي خصوبتها .وفي هذا الصدد يجب التركيز علي مسألتين . أولهما الحفاظ علـــي الارض الزراعية وخصوبتها حتي تكون قادرة علي الانتاج والثانية ترشيد (؟) استخدامـــات الأرض علي ضوء مواردها الطبيعية والأولويات التي تحددها السياسة العامة لتنميـــة موارد الأرض .

وتتعلق المشكلة الثانية بالموارد المائية العذبة . وتعتبر مصر من البـــلاد المستوردة للمياة ،حيث تتقاسم مياه النيل مع مجموعة الدول التي تقع في حوضـــه وتعتبر حصة مصر من المياة السطحية محدودة وغير كافيـــة ،بالاضافة الي بعض مياه الأمطار والمياة الجوفية المحدودة في الأجزاء الشمالية . وفي هذا المقام يجب العمل علي :

- ترشيد استخدام الموارد المائية ،أى زيادة العائد من كل متر منها . وهو مايتطلب تغيير نظم الرى أى التحول الي الرى بالرش والتنقيط دون أن يترتـــب علي ذلك زيادة كبيرة في استخدام الطاقة التجارية . وتقليل الفاقد فـــي شبكات قنوات الرى ومنع الأعشاب المائية من النمو كآفة ورد النيل طالمـــا أنها لم تستغل بعد في انتاج مفيد . كذلك ترشيد استخدامات المياة فـــي المدن والأماكن السكنية ،وهذه تتعلق أساسا بنشر الوعي بأهمية ترشيـــد استهلاك المياة والسلوك الفردى في ذلك ومقاومة الاسراف .

- المحافظة علي نوعية المياة ونظافتها في قنوات الرى والصرف

أما المشكلة الثالثة فتتعلق بالثروات الطبيعية المتجددة ومنها الثـــروة السمكية في الشواطئ والبحيرات وشبكات الرى والصرف والمحافظة علي هذه الثروة تتصل أساسا باستغلالها في حدود قدرة النظام البيئ علي الحمل لأن صيد الاسماك اذا زاد علي قدرة النظام البيئ علي التعويض (أى قدرة السمك علي التكاثر والنمو) تحول

الاستغلال الي استنزاف وهذا عكس مفهوم التنمية الموصولة ،فالتنمية لاتعني مجرد تعظيم الانتاج ولكن هي الانتاج دون استنزاف لرأس المال .

وتتعرض مصايد الاسماك المصرية للصيد الجائر وتلوث البيئة بقلل من خصوبتها ويفسدها وقد أتخذت بعض الاجراءات في هذا الصدد وهي عدم الصيد في مواسم تكاثر الأسماك .

قريب من هذه القضية صيد الحيوانات البرية والرعي الجائر وكلها تتعلق بتنمية الثروة الحيوانية والمراعي ويتطلب الأمر أساسا التنظيم حتي لايذهب بالنوع وعدم اتلاف المراعي .

أما الثروة الطبيعية غير المتجددة وتتمثل في الرواسب الجيولوجية التي تحمل الثروات المعدنية والفحم والبترول والغاز الطبيعي والمياة الجوفية .... الخ ويتطلب استغلال هذه الثروات الحفاظ علي حق الأجيال القادمة منها أى اطالة الأمد الذى تستخدم فيه هذه الموارد غير المتجددة .

- مشاكل التلوث البيئ .

التلوث البيئ هو كل تغير في التركيب الكيمائي أو الصفات البيولوجية أو الفيزيقية ويكون لها أثر ضار علي صحة الانسان وراحته فسيولوجيا ونفسيا أولا آثار ضارة علي مايزرعه من محاصيل ومايرعيه من حيوانات ومايملكه من تراث حضارى وفي هذا الصددبمكن القول أن هناك أكثر من مصدر يتصل بالتلوث فهناك تلوث شبكة الرى والصرف الزراعي وهي محملة بالنفايات الكيماوية وبقايا الأسمدة والمبيدات فاذا ما أعتمد علي هذه الموارد المائية للتوسع الزراعي فانها سوف تعرض المحاصيل لأضرار بالغة ،كما أن هذه المياة المحملة بالملوثات تصب في البحيرات المختلفة خاصة الشمالية منها ممايصيب الثروة السمكية بخطر بالغ ومن الناحية الاقتصادية ففيه افساد بالغ لمورد هام من موارد الغذاء .

كذلك تتعرض المياة الساحلية للملوثات الكيماوية المختلفة الصادرة عن مخرجات المعادن الثقيلة والصرف الزراعي والصرف الصحي الصادر عن الموانى والمدن الساحلية مما يؤدى الي التدهور البيئ في هذه المناطق . هذا بالاضافة الي المشاكل الناجمة

عن اكتظاظ السكان بالمدن والريف وهي تتصل أساسا بالمستوى العام للنظافة وتراكم المخلفات والقمامة .

وهذه القضايا في حاجة الي الاسهام الجماهيرى والوعي البيئ وذلك عن طريق الوسائل التنظيمية التي تعمل علي التخفيف من حدة هذه المشاكل بجانب جهود أجهزة جمع القمامة والهيئات المشرفة علي شبكات الصرف الصحي ،هذا بجانب استخدام بعض الوسائل التكنولوجية التي تساعد علي التخلص من هذه الملوثات كتحويل المخلفات العضوية كأحد مصادر التلوث الي مصدر لانتاج الغاز الحيوى والأسمدة العضوية .

الهوامـــــش :

١) اسـامة امين الخولي - التخطيط لبنـاء قدرة عربية في العلم والتكنولوجيـا - المعهد العربي للتخطيط ،الكويت

٢) بيـان رئيس الحكومة امـام مجلس الشعب ديسمبر ١٩٩١

٣) انظر الخطـــه ٨٢ /٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ .

٤) المشاكل الخاصة باستخدامات شاطئ الغردقة من جانب هيئات السياحة وهيئـــات البترول .

الفصل الثالث

المحددات الداخلية في صياغة نموذج تأشيري للتنمية في مصر

المحددات الداخلية في صياغة نموذج تأشيرى للتنمية في مصر

١- مقدمـــــة

لقد عقدت الحكومة المصرية العزم في الفترة الأخيرة علي تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى يستهدف الانتقال تدريجيا بالاقتصاد المصرى من صورة هيمنة الدولة علي المقدرات الاقتصادية وما يستتبعة ذلك من مسؤوليات الانتاج والتوزيع ،الي صورة أخرى تتسم بدور اكبر للأفراد (القطاع الخاص) في الانتاج والتوزيع ومختلف جوانب الحياة الاقتصادية في المجتمع . وبعبارة أخرى ، فأن جوهر فلسفة الاصلاح الاقتصادى هومحاولة اكساب الاقتصاد المصرى تدريجيا بعض سمات الرشادة بهدف زيادة قدرته علي النمو . ذلك أنه قد بات واضحا عجز الاقتصاد المصرى عن الاستمرار في التنمية وفق التصورات والمناهج التقليدية وما استتبعها من نماذج للتخطيط والتنمية صيغت علي أساس تغييب شبه كامل لأسس وقواعد السوق . وغلب فكر وتصور المخطط علي فكر وتصور الأفراد ،وأصبحت الخطه هي المحرك للحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي صيغت عادة وفق منظور هيمنة الدولة علي المقدرات الاقتصادية ،واعتمادا علي نماذج التخطيط لم تعطي اهتماما كبيرا لفعالية آليات السوق من ناحية وزيادة مشاركة الأفراد في التنمية من ناحية أخرى . المهم أن حصاد التنمية القائمة علي هيمنة الدولة وتغييب واضح لدور الأفراد (كمنتجين ومستهلكين) وقوى السوق ،قد أفرزت في مصر أزمة تنمية حقيقية متمثلة في عدم قدرة الاقتصاد المصرى علي تحقيق معدلات نمو معقولة ومقبولة لفترة زمنية طويلة نسبيا وذلك اعتمادا علي موارده الذاتية الحقيقية . فقد أصبح الاقتصاد المصرى يعاني من فجوة موارد حقيقية سواء بالنقد المحلي أو الأجنبي وعجز متفاقم في ميزان المدفوعات ومديونية خارجية ثقيلة . كل ذلك يجعل استمرار الحال من المحال،ويفرض اعادة صياغة مناهج ونماذج التخطيط وفق تصورات ومنطلقات جديدة للتنمية أكثر ارتباطا بمفاهيم الرشادة الاقتصادية ،والتي يمكن أن نشير الي أهمها فيما يلـــي :

أولا : التخفيف المستمر من فكرة هيمنة الدولة علي الحياة والمقدرات الاقتصادية

للمجتمع بما يفسح مجالات أكبر وأوسع لمشاركة الأفراد (القطاع الخاص) في التنمية

ثانيا: البعد عن مفهوم التخطيط السيادى واكساب الخطة أكبر قدرا من التأشيرية وذلك باعطاء وزن أكبر في الخطة للسياسات، بما يعني استلهام فعاليات السوق كمحرك للحياة الاقتصادية .

ثالثا: اكساب الخطه محتوى أكبر لمفهوم تنمية الموارد development resources منه لمفهوم تخصيص الموارد allocation of resources باعتبارها القضية الاساسية لتنمية أى مجتمع .

ان كفاءة التخطيط تتوقف في المقام الأول في تحطيم القيود التي وضعت المجتمع في مسار التخلف من خلال تقليص حركته في حدود الموارد المتاحة والمتمثلة في البحث عن زيادة الانتاج من تلك الموارد المحدودة المتاحة ،وهو مايلتزم به أسلوب تخصيص الموارد . ان منهجا للتخطيط جوهرة السياسات،مثل التخطيط التأشيرى ،يكون اكثر فعالية في تنمية الموارد باعتبارها قضية واشكالية التنمية الأولي في الدول النامية ومنها مصر . ومن ثم فان فكرة محددات التنمية في نماذج التخطيط التأشيرى ،تأخذ مفهوم أوسع من القيود في نماذج تخصيص الموارد والتي ترتبط عادة بالمدى الزمني القصير والمتوسط . ذلك أن نماذج التخطيط التأشيرى وان أستخدمت في اعداد خطط التنمية متوسطة المدى ،الا أنها من خلال تركيزها علي السياسات التي تتطلب بطبيعتها مدى زمني أطول وأبعد لتأتي مفعولها وتكون قابلة لأختبار النتائج ،فانها تغير نفسها تلقائيا لفكرة التخطيط بعيد المدى الذى يرتكز أساسا علي مفاهيم تنمية الموارد وتحطيم القيود التي تحد من أفق التنمية في المدى الزمني الأقصر. فالموارد المالية والطبيعية والبشرية تكون عادة محدودة سلفا ،كما ونوعا،في الأجل القصير والمتوسط ،أما في الأجل الأبعد فانها عادة تكون أكبر وأوسع. وعلية فان جازان ينصب جوهر الخطة علي مفهوم تحسين الأداء لما هو معلوم من الموارد (قيود) فانه لاشك ينصب بشكل أكبر علي مفهوم توسيع قاعدة الموارد من خلال تنميتها سواء بالكشف عن موارد جديدة أو رفع وزيادة العائد والانتاجية لما هو معلوم منها (حدود الموارد). وسوف نقتصر في تناولنا للمحددات الداخلية للتنمية في مصر علي المجالات الأربع التالية باعتبارها اهم المجالات الحاكمة لمستقبل التنمية ،وبالتالي سوف تشهد تحديدا دقيقا

لأهم أهداف وسياسات الخطط المستقبلية . هذة المجالات هي :

- فجوة الغذاء وحدود التنمية الزراعيـــة
- الثروات المعدنية وامكانيات التنمية الصناعية
- السكان والقوى العاملة
- الطاقة وامكاناتها المستقبلية .

٢ . فجوة الغذاء وحدود التنمية الزراعية :

ان اى محاولة لبناء نموذج للتخطيط في مصر سواء للأجل الطويل أو المتوسط والقصير ،لابد وأن تضع في بؤرة اهتمامها المصاعب والمتاعب التي يعاني منها الاقتصاد المصرى من ناحية ،وكذلك حدود وامكانات التنمية المستقبلية من ناحية ثانية . فمن هذا الواقع يمكن أن تشتق وتحدد القيود والمحددات كما أنه في ضوء الامكانـــات المستقبلية يمكن أن تصاغ الأهداف المتوسطه والطويلة الأجل. أضف الي ذلك أنه في أطار هذا التصور المجمل للمتاعب والمصاعب وكذلك القدرات والامكانات المستقبلية ،يمكـن أن يتحرك المخطط وهو يحدد النموذج الأكثر ملاءمة للتخطيط في المراحل القادمة ،من وضـع تصورات أو سيناريوهات للتنمية تختلف فيها قيم ومواقع المتغيرات والمعلمـــات والأهداف ،خاصة مجموعة المتغيرات الأداتية Instraments والتي يمكن للمخطط التحكم فيها بشكل مباشر أو شبه مباشر . ويكون المهمة الأساسية للمخطط حينئذ هو البحث عن أفضل مجموعة من القيم لهذة المتغيرات ،تكفل الوصول الي مجموعة القيم المختارة للأهـداف Target Variables . ويلاحظ في هذا الصدد أن القيم التي تحدد لتلك المجموعـة تعتبر في ذاتها بمثابة أهداف للأجهزة التي تسأل عنها ،وان كانت أدوات للخطة[١]

٢ ٠١٠ : فجوة الغذاء

وتعتبر فجوة الغذاء من أهم هموم التخطيط في مصر ،والتي تفرض أهمية اتخاذها نقطة البدء في وضع أى تصورات لتخطيط التنمية الزراعية وصياغة أهدافها القطاعية والتي تعتبر بدورها من أهم أدوات الخطة في صياغة أهدافها العامة في مجالـــى الاستصلاح والاستزراع. وبدراسة وتحليل امكانات وقدرات وحدود عمليات وخطط الاستصلاح والاستزراع علاوة علي احداث تغييرات مستهدفة في التركيبة المحصولية للأراضي الجديدة

(والقديمة أن أمكن)،يمكن أن تتحدد القدرات المستقبلية في توفير المنتجات الزراعية التي تعتمدعليها القطاعات الأخرى في انتاجها (خاصة الصناعة).وعلية يمكن أن تكون هناك تصورات مستهدفة للعلاقات القطاعية تدعيما لعمليات التشابك بينها اكثر من مجرد أهداف انتاج ودخل قطاعية منعزلة أو منفصلة عن بعضها البعض . ومن هنا يمكن أن يضع المخطط يده علي أهم بعد في التنمية القطاعية ،ومن ثم يمكن أن يتم التركيز عليه في صياغة وتقييم النموذج التخطيطي المقترح. ومن ثم تصبح مشكلة ضعف الانتاج الزراعي عن ملاحقة الزيادات المتتالية في الاستهلاك المحلي ،في تقديرنا ،ليست مشكلة غذائية وان طفت علي السطح بعض ضغوطها الحاكمة ،وانما هي في الأساس قضية ترشيد أنشطة ومجالات التنمية الزراعية بحيث يبرز البعد التنموى فيها اكثر من البعد الغذائي ،وذلك من خلال زيادة فعالياتها في التنمية القومية .

ان الموقف العام للقطاع الزراعي في التنمية المصرية يمكن رصدة اجمالا علي النحو التالي (٢):

- انخفاض نسبة مساهمته في الناتج (والدخل) القومي من حوالي ٢٩٪ عام ١٩٧٥الي ٢١٪ عام ١٩٨١/٨٠ ،ثم الي ٨ر١٨٪ عام ١٩٨٤/٨٣ .
- نمو الناتج (والدخل) الزراعي بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج (الدخل) المحلي من القطاعات الأقتصادية الأخرى خلال نفس الفترة .
- انخفاض نصيب القطاع الزراعي والرى من الاستثمارات ابتداء من ١٩٦٧ وحتي بداية الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ،حيث اختص قطاع الزراعة والرى بمانسبته ٤ر٢٠٪ من اجمالي استثمارات الخطة الخمسية ٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ ،انخفضت تلك النسبة الي ٤ر١٠ خلال السنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥ ،ثم الي ١ر٧/ خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨١/٨٠ ، وذلك كلة بعد ما كانت نسبتها في الخطة الخمسية الأولي ٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ حوالي ٤ر٢٣٪ .
- بل ان الخطة الخمسية الأولي في الثمانينات ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ حين استهدفت نموا أحسن في القطاع الزراعي ،ومن ثم الارتفاع بنصيب الزراعة في استثماراتها الاجمالية ،لم تستطع أن تصل به الي مستوى الخطة الخمسية الأولي في الستينات،حيث بلغ نصيب الاستثمارات في القطاع الزراعي في تلك الخطة (٨٢/٨٢- ١٩٨٧/٨٦)حوالي

٤ر٩٪ من أجمالي استثمارات الخطة . وهو وان عكس تطورا ملحوظا في استثمارات القطاع عن فترة السبعينات ، الا أنه مازال أقل بكثير عما كان مع بداية الستينات

" ولقد انعكس ضعف معدلات النمو في الانتاج الزراعي خلال عقد السبعينات وقبل بداية الخطة الخمسية الأولي للثمانينات، مع تزايد الاستهلاك من السلع الزراعية ، في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية ، حيث ازدادت الواردات من السلع الزراعية التي كانت تستورد من قبل كالقمح وزيوت الطعام مع دخول سلع زراعة أخرى في قائمة الواردات مثل الفول البلدى والذرة الشامي والسكر واللحوم والألبان ومنتجاتها والتي لم تكن تستورد خلال عقد الستينات، وذلك فضلا عن تناقص الفائض المتاح للتصدير من السلع الزراعية التصديرية التقليدية كالقطن والبصل والثوم والأرز." هذا ولقد حققت الخطة الخمسية الأولي في الثمانينات انجازات طيبة بالنسبة للاكتفاء الذاتي في بعض السلع الزراعية ، حيث حققت الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من محصول الفول الي جانب الارتفاع بنسب الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأخرى البديلة للواردات ومن أهمها لحوم الدواجن والألبان والعدس ، وان تصل بعد الي درجة الاكتفاء الذاتي الكامل في الاستهلاك منها ، الا أنه يقابل ذلك من جهة أخرى استمرار تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من السلع الزراعية الأخرى البديلة للواردات وفي مقدمتها القمح والذرة الشامي واللحوم الحمراء والسكر والزيوت ، فضلا عن استمرار تناقص الفائض المتاح للتصدير من المحاصيل التصديرية التقليدية . كالقطن والأرز والبصل والثوم . وقد صاحب ذلك انجاز آخر طيب في مجال تنويع الصادرات الزراعية حيث زادت الصادرات من المحاصيل التصديرية غير التقليدية خاصة من الخضروات والفاكهة (٣) وتزداد الصورة أيضا بالنظرة السريعة الي مايتضمنه الجدول رقم (١) من بيان نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية .

وتزداد صورة الأداء الزراعي وضوحا لو نظرنا الي الزيادات المتتالية في الواردات من السلع الزراعية والتي كانت النتيجة الحتمية لضعف معدلات النمو الزراعي وعدم قدرتها علي ملاحقة الزيادات السريعة في معدلات الاستهلاك ،وذلك كله رغم تحسن نسب الاكتفاء الذاتي في بعض السلع خلال عقد الثمانينات علي النحو السابق الاشارة اليه، فقد ازدادت الواردات من السلع الزراعية بمعدلات كبيرة فاقت بكثير معدلات زيادة الصادرات من السلع الزراعية ،مما أدى الي ظهور العجز في الميزان التجارى للسلع الزراعية ابتداء من عام ١٩٧٤ واستمرارة بمعدلات متزايدة حتي وقتنا الراهن." فعلي الرغم مما حققته الصادرات الزراعية من زيادات مضطردة خلال الفترة من بداية الستينات وحتي الآن ،حيث ارتفعت من ٨ر١٤٢ مليون جنية في عام ١٩٦١ الي نحو ٤٣٦ مليون جنية في عام ١٩٨٥/٨٤،مع تباينات طفيفة من عام لأخر ،الا أن الواردات الزراعية قد سجلت زيادة مضطردة وبمعدلات أكبر من معدلات الزيادة في الصادرات الزراعية ،فقد ارتفعت الواردات الزراعية من ٧ر٤٤ مليون جنية في عام ١٩٦١ الي نحو ١٢٣٢ مليون جنية في عام ١٩٨٥/٨٤ ،محققة بذلك عجزا في الميزان التجارى الزراعي بلغ نحو٧٩٦ مليون جنية خلال نفس العام ،بعد أن كان يحقق فائضا بلغ نحو ١ر٩٨ مليون جنيه في عام ١٩٦١ ،تم ٢ر١٥٥ مليون جنية في عام ١٩٧٠ انخفض الي ٦ر٧١ مليون جنية في عام ١٩٧٣ ،وحيث بدأ يحقق عجزا متزايدا ابتداءا من عام ١٩٧٤ (٤)

وطبيعي ان تزداد وطأة الفجوة الغذائية مستقبلا تحت تأثير الزيادة السكانية المضطردة وما قد يستهدفه المخطط من معدلات رفع مستوى المعيشة وما يصاحبها من تحسن في مستويات التغذية ويجب ان يعطى كل ذلك أرقام رقمية سواء كأهداف أو مخصصات عند محاولة صياغة نموذج التخطيط المزمع استخدامة .

وآخرا وليس أخيرا،لابد وأن نشير ونحن بصدد بيان قصور ومصاعب الانتاج الزراعي عن الوفاء بمتطلبات التنمية ،الي أهمية التنمية الزراعية في توفير أكبر قدر ممكن من انتاج القطن وغيره من محاصيل الألياف ،باعتبارها حجر الزاوية في تقدم بعض الصناعات الهامة من ناحية وتوافر الطلب عليها عالميا من ناحية أخرى . ويتضح من الجدول رقم (١) مدى تدهور انتاج القطن بحيث انخفضت القدرة التصديرية من ٦٠٪ عام ١٩٧٥ الي ٥٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦ من الاستخدام المحلي، الأمر الذى يضع قيودا في المستقبل

اما علي الاستخدام المحلي للقطن أو علي مواردنا من النقد الأجنبي نتيجة تصدير القطن للخارج . وبذلك تظل تصورات أوسيناريوهات التنمية المستقبلية خاضعة بقدر كبير لأفتراضات عملية تتعلق بامكانات تطور تكنولوجيا صناعة الغزل والنسيج في مصر من ناحية وامكانات التوسع في زراعة وانتاج القطن لضمان أهداف التصديروجلب العملات الأجنبية من ناحية أخرى،وتصبح مناقشة كل هذة الأمور ضرورية وعلي قدر كبير من الأهمية عند محاولة بناء نموذج للخطة وفق سياسات زراعية محددة ،يتحدد في ضوئها امكانات التوسع الزراعي في المحاصيل المختلفة ومن أهمها زراعة وانتاج القطن .

٢٠٢ : حدود التنمية الزراعية :

اذا كانت الفجوة الغذائية الحالية بحجمها الضخم الذى سبقت الاشارة اليه من خلال تحليل الجدول رقم (١) ،علاوة الي متطلبات النمو الصناعي من مستلزمات الانتاج الزراعي ،قد أبرزت بوضوح أهمية التنمية الزراعية ،فان توقعات المستقبل حول متطلبات الغذاء نتيجة للنمو السكاني المضطرد والرغبة في تحسين مستوى المعيشة والارتقاء بمستويات التغذية ،علاوة علي ضرورة توفير متطلبات التنمية الصناعية من المواد الخام الزراعية ،تظهر بجلاء حجم التحدى الحقيقي أمام التنمية الزراعية المستقبلية فالفجوة بلاجدال،سوف تزداد اتساعا وعمقا،مالم تكن هناك تنمية زراعية جادة تقوم علي الترشيد الشديد لاستخدام الموارد والمقدرات الزراعية المتاحة والممكنة .وهذا لايمكن بلوغه الا بتخطيط جيد وسياسات فعالة تحقق الاستفادة القصوى من الموارد والامكانات الزراعية المتاحة والممكنة . ذلك أنه ليس بمستعصي علي الفهم "أن يدرك العاقل أن حدود التنمية الزراعية في مصر ليست بعيدة ،فالموارد والمقدرات الزراعية محدودة للغاية والامكانات بالتالي ليست رحبة . ولايضاح ذلك نقول بأن واقع التنمية الزراعية كما هو في مستقبلها ،رهن بثلاث محاور رئيسية : هي:

- المساحة المستغلة والممكن استصلاحها واستزراعها مستقبلا
- معدلات الانتاجية واحتمالات زيادتها مستقبلا
- التركيب المحصولي الحالي وامكانات ترشيدة مستقبلا

٠١٠٢٠٢ المساحة المستغلة والممكن استصلاحها واستزراعها مستقبلا :

تقدر المساحة الزراعية المستغلة فيما يطلق عليه بالأراضي القديمة بحوالي ٦ر٦ مليون فدان ،شاملة ماتم استصلاحة وزراعته خلال حقبة الستينات، ونظرا لتوقف عمليات الاستصلاح في أعقاب حرب ١٩٦٧ والتي لم تستأنف بشكل ملموس الا في منتصف السبعينات . وطبيعي أن الأراضي المستصلحة خلال حقبة السبعينيات لم تدخل جديا في مرحلة الاستزراع الا في السنوات الأولي من الثمانينيات والتي قدرت في عام ١٩٧٩ بحوالي ٥ر٢٤٩ الف فدان ،بالاضافة الي المساحات الجديدة التي تم استصلاحها وزراعتها خلال نفس الفترة (الثمانينات) والتي سيتم بيانها فيما بعد .

وفيما يتعلق باحتمالات التوسع الزراعي الأفقي وذلك عن طريق استصلاح واستزراع أراضي جديدة ،فقد خلصت الدراسات التي أجريت في السبعينات لهذا الغرض الي تحديد امكانات الاستصلاح والاستزراع بحوالي ٢ر٨ مليون فدان ،وذلك في ضوء الموارد المائية المتاحة والمتوقع تدبيرها مستقبلا سواء من المصادر المائية المختلفة أو من عمليات ترشيد أستخدامات المياة بتطوير نظم وأساليب الري المتبعة .وعلي هذا الأساس ،جاء تحديد أهداف الخطط الخمسية المتتالية منذ بداية الثمانينات ،في مجالي الاستصلاح والاستزراع علي النحو التالي(٥):

- الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦	٦١٩ الف فدان
- الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩١	٧٥٠ الف فدان
- الخطة الخمسية ٩٢/٩٣ - ١٩٩٧/٩٦	٤٨٤ الف فدان
- الخطة الخمسية ٩٨/٩٨ - ٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٩٦ الف فدان
- الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٧١ الف فدان

هذا بالاضافة الي ٢٥٠ الف فدان تقريبا التي تم استصلاحها في السبعينات (١٩٧٩) .

بل ان وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في خطتها الخمسية ٨٧ - ١٩٩٢ لمشروعات استصلاح الأراضي (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) ،قد أوردت بيان مفصل بتوزيع هذة الأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع حسب المناطق ونوع التربة ،كما هو موضح في الجدول رقم (٢).

إن أية محاولة علمية جادة لاختيار وتدقيق تلك الأهداف المحددة لنشاطي الاستصلاح والاستزراع كما جاء في الاستراتيجية طويلة الأجل ،لابد وأن تستند الي دراسات مستفيضة ودقيقة عن الموارد المائية الممكن تدبيرها مستقبلا من المصادر المختلفة (النيل،المياة الجوفية ، الأمطار ،..) وكذلك احتمالات ترشيد استخدامات المياة الحالية والمستقبلة بتطوير نظم وأساليب الري،علاوة علي الموارد المالية الكافية لمقابلة تكاليف الاستصلاح والاستزراع والتي قد تتضاءف نتيجة لطبيعة التربة وماقد تستلزمة من عمليات معالجة ،...الخ . الا انه يمكننا بسهولة ودون تجن علي الحقيقة ، أن نقول بعدم واقعية تلك الأهداف المحددة للأجل الطويل،وذلك في ضوء نسب الانجاز المحققة خلال الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦،وكذلك الخطة الخمسية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ،والتي كانت حوالي ١ر٥٨٪ و٥ر٦٥٪ علي التوالي ،ففي الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ قد بلغ ماتم استصلاحه فعلا ٢٦٠٣٠٠ فدان مما كان مستهدفا ومقدار ٦١٩ الف فدان ،وكذلك في خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ قد بلغ ماتم استصلاحه فعلا حوالي ٤٩١٤٠٠ فدان مما كان مستهدفا ومقداره ٧٥٠ الف فدان وذلك طبقا لبيانات وزارة الزراعة (الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) ووزارة التخطيط(الخطة الخمسية ٨٨/٨٧٠ - ١٩٩٢/٩١) (٦)

٢٠٢٠٢ : معدلات الانتاجية الزراعية واحتمالات زيادتها مستقبلا :

خلصنا فيما سبق (بند ٢ ٠ ٢ ٠ ١) الي أن أفق التنمية الزراعية المستقبلي،ترد علية من حيث المساحة المستغلة والقابلة للاستصلاح والاستزراع محاذير عديدة وتحيط به صعوبات كبيرة ،مما يجعلنا نقول بأنه أفق قريب وليس رحب واسع . الأمر الذى يجعلنا نركز ونحن نبحث عن مخرج متسع للتنمية الزراعية الجادة ،علي ضرورة الاهتمام بزيادة الانتاجية الزراعية بمعدلات مضطردة ،خاصة في الأراضي القديمة . فالتنمية الزراعية الرأسية اذا ما أخذت بمفهوم واسع وعملي،يمكنها أن تلعب دورا كبيرا ومؤثرا في توسيع أفق التنمية الزراعية المصرية وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مضطردة في الانتاجية الزراعية لفترة زمنية طويلة . ان معدلات الانتاجية المتذبذبة صعودا وهبوطا من عام الي عام وفي محصول دون آخر لن تستطيع أن تحقق التنمية الزراعية

المطلوبة لمصر سواء في الأجل المتوسط أو الطويل. وقد أكد ذلك ماجاءفي دراسات اعداد الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ عن أسباب ضعف الانتاجية الزراعية وذلك علي النحو التالي :

- ضعف كفاءة نظم وشبكات الرى والصرف في الأراضي القديمة وارتفاع منسوب المياة الجوفية بها .
- اختلال التوازن بين العناصر المغذية في التربة .
- ضعف جهاز الارشاد الزراعي وانعدام الثقة بينه وبين المزراع مماتسبب في العديد من المشاكل سواء نتيجة لتأخر أداءالكثير من العمليات الزراعية أو عدم الربط الجيد بين نتائج البحث العلمي والمزرعة والحقل .
- ضعف امكانات الميكنة الزراعية وما يواجة الاستفادة منهامن مشاكل عديدة .
- وجود نظام الصرف المكشوف في مساحات كبيرة من الأراضي القديمة مما يؤدي الي ضياع نسبة كبيرة نسبيا في شكل فواصل وطرق فرعية بين الحيازات .
- فقد نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية في المراحل الانتاجية والتسويقية المختلفة .

ومن ثم فقدحرصت الخطة الخمسية ٨٢/٨٣/ - ١٩٨٧/٨٦ وكذلك الخطة التالية لها ٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩١ علي تنفيذ البرامج والمشروعات الهادفة للعمل علي زيادة الانتاجية من خلال التغلب علي المشاكل والصعوبات المشار اليها ومن أهم هذة البرامج :

- برامج ومشروعات تحسين نظم وشبكات الرى والصرف .
- برامج ومشروعات تحسين التربة .
- التوسع في نظام الصرف المغطي والاحلال والتجديد للشبكات القديمة .
- التوسع في مشروعات الميكنة الزراعية .
- مشروعات تدعيم وتطوير دور الارشاد الزراعي وربطه بأجهزة البحث العلمي .
- استنباط الأصناف الجديدة ذات الانتاجية العالية .

وقد انعكست ثمار تلك المشروعات والبرامج علي معدلات نمو الانتاجية الزراعية بشكل واضح علي بعض المحاصيل الزراعية الهامة مثل القطن والأرز والبطاطس والفول السوداني ،دون بقية المحاصيل. ومن الطبيعي والمتوقع أن تظهر آثار تلك المشروعات

والبرامج علي بقية المحاصيل في المستقبل القريب،خاصة مع استمرار دعم وتنفيذ تلك البرامج والمشروعات الهادفة لزيادة الانتاجية . ويوضح الجدول رقم (٣) معدلات نمو انتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية المختلفة خلال الفترة (٦٠/٥٩ - ١٩٧٨/٧٦)،الفترة (٧٦ - ١٩٨٦) ومعدلات النمو التقديرية كما جاءت في دراسات الخطة الخمسية (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) للفترة القادمة حتي عام ٢٠٠٠ .

ويبقي أن نشير علي هامش هذا الجدول(رقم ٢) الي أن التقديرات المتوقعة لنمو معدلات انتاجية بعض المحاصيل قد تبدوا متواضعة جدا بالمقارنة بماتحقق خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٦) (مثال: القطن - الأرز - الفول السوداني - القصب - البطاطس بنجر السكر- فول الصويا - عباد الشمس ...الخ)،مما قد يعني لدى البعض أنها تقديرات أقل بكثير مماهو ممكن وأنه من الممكن الوصول الي نفس معدلات فترة ٧٦ - ١٩٨٦(علي الأقل) ،الا أن هذا القول لايمكن التسليم به بسهولة حيث أن ارتفاع معدلات نمو الانتاجية في الفترة المشار اليها قد يرجع في جزء كبير منه الي انخفاض أقيام سنوات في الفترات السابقة ،بحيث يكون من الصعب الاستمرار في رفع الانتاجية بهذة المعدلات العالية في الفترة القادمة حتي عام ٢٠٠٠ وعند أقيام أساس عالية . وعموما فانه يمكننا القول بأن المحاصيل الحقلية التي لم تشهد نمو ملحوظا في معدلات انتاجيتها في مرحلة الثمانينات مثل القمح والفول والشعير والذرة من الممكن أن تصل الي تلك المعدلات المتوقعة لها حتي عام ٢٠٠٠،وذلك فيما عدا الحالات التي تنتقل زراعة المحصول فيها من الأراضي القديمة ذات الانتاجية العالية الي الأراضي المستزرعة والتي في طريقها للاستزراع والتي تنخفض فيها معدلات الانتاجية بالمقارنة بالأراضي القديمة .

أما عن الانتاجية في الأراضي المستزرعة فانه يفترض عادة أن تصل انتاجيتها الي مستويات انتاجية الأراضي الزراعية القديمة خلال عشر سنوات،ثم تنمو بعدها انتاجيتها بنفس معدلات نمو الانتاجية المتوقعة للأراضي القديمة ولمدة ١٥سنة ،وتثبت بعدها نسبيا . وعلية يمكن تقدير انتاجية الأراضي الجديدة المستزرعة بحوالي٢٥٪ من انتاجية الأراضي القديمة وذلك في السنة الأولي للاستزراع ثم تتزايد سنويا بمعدل

١٥٪ لتتصل في السنة العاشرة من الزراعة تقريبا الي نفس مستوى انتاجية الأراضي الزراعية القديمة تقريبا. وطبيعي أن يكون هذا الافتراض عام وتبقي المعدلات الدقيقة وتطورها مرتبطا بمدى جدية وفعالية مشروعات وبرامج النهوض بالانتاجية في هذه الأرض الجديدة كما هو الحال في الأراضي الزراعية القديمة .

خلاصة القول، أن امكانات زيادة الانتاجية الزراعية من مختلف المحاصيل، مازالت كبيرة خاصة مع التوسع في المساحات المنزرعة بالأصناف الجديدة مرتفعة الانتاجية، وكذلك الاستمرار في دعم وتنفيذ وصيانة مشروعات وبرامج تحسين خواص التربة وتحقيق التوازن بين العناصر السمدية، وتحسين نظم وشبكات الري والصرف، التوسع في استخدام الميكنة وزيادة درجة التكثيف المحصولي، وزيادة كفاءة وفعالية الارشاد الزراعي مع ربطة بأجهزة البحث العلمي لرفع احتمالات استنباط أصناف جديدة مرتفعة الانتاجية، ...الخ. ان مجالات زيادة الانتاجية الزراعية في مصر مازالت كبيرة وواسعة، بحيث يمكننا القول بأنها تمثل حجر الزاوية في رسم وتصميم أية تصورات أو سيناريوهات للتنمية الزراعية المستقبلية خاصة ونحن نعلم مدى صعوبة ومحدودية امكانيات التوسع الأفقي مستقبلا .

٠٢٠٢٠٢ : التركيب المحصولي الحالي وامكانات ترشيده مستقبلا :

يظل التركيب المحصولي كما هو دائما، بمثابة الخيار الذى وقع عليه تفضيل المجتمع من بين الخيارات الممكنة، لاستغلال موارده الزراعية وتخصيصها النسبي بين المحاصيل المختلفة، وبين الزراعات المؤقتة والمستديمة. معني ذلك أن الموارد الزراعية ليست احادية الاستخدام مما يفتح للمجتمع فرصة الاختيار بين الزروعات المختلفة التي تتفق وأهدافه في التنمية والتقدم والاستقرار. لكن الأمر يظل محكوما بحدود وقيود مختلفة مما لايجعل الاختيار مطلقا، بل محكوما بتلك القيود. ومن أهم العوامل التي تحكم خيارات التركيب المحصولي لأى مجتمع هي :

- العوامل البيئية والمناخية
- نوعية الأراضي
- العوامل الاقتصادية

فالعوامل الاقتصادية لاتتحكم وحدها عملية الأختيار، ولكنها كثيرا ماتصطدم

بالعوامل الأخرى المشار اليها .وعليه تتمثل فرص الأختيار الممكنة في مجموعة الخيارات التي تقوم على التوفيق بين مجموعة العوامل المشار اليها .بشكل تحقق مجموعة الأهداف التي يرتضيها المجتمع للتنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة .وطبيعي أن أى نموذج للتخطيط لابد أن يأخذ في اعتباره مجموعة الخيارات الممكنة للتنمية الزراعية وامكانية التحرك من التركيب المحصولي الحالي الي تركيب محصولي أفضل،وفقا لهدف تعظيم العائد من التنمية الزراعية وترشيد استخدام مواردها المتاحة والممكنة .

وعلية يمكننا اعطاء تصور عام للتركيب المحصولي الحالي باعتبارة أحد البدائل والخيارات التي يمكن التحرك منها الي تركيب محصولي أفضل في المستقبل. ويوضح الجدول رقم (٤) التركيب المحصولي الحالي في الأراضي الزراعية القديمة (١ر٦ مليون فدان) والأراضي المستزرعة في الثمانينات (٥ر٢٤٩ الف فدان) .

وفيما يتعلق باحتمالات تغيير التركيب المحصولي مستقبلا ،فمن الواضح أن هناك اكثر من خيار وان كان يعوزها جميعا الدراسة المتأنية والتي تعتمد بشكل دقيق على نوعية الأراضي والعوامل البيئة والمناخية جنبا الي جنب مع العوامل الاقتصادية وأهداف التنمية العامه، في ضرورة الخروج الي الصحراء لاقامة المجتمعات العمرانية الجديدة المستندة الي أساس اقتصادى قادر على استمرارية المجتمعات الصحراوية الجديدة ونموها المضطرد . من هذة الخيارات السريعة مايلي :

- نقل زراعات الفاكهة من الأراضي القديمة الي الأراضي المستزرعة بما يوفر ما مقدارة ٧ر٧٪ من مساحة الأراضي القديمة لزراعتها محاصيل حقلية

وخضروات مع التركيز علي زراعة القمح .

- نقل زراعة الخضروات من الأراضي الزراعية القديمة والغالية علي زراعات القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندريه والبحيرة ،الي الأراضي الجديدة المستزرعة (علاوة علي نقل زراعات الفاكهة) بمايتيح مساحات أوسع لزراعة المحاصيل الحقلية مثل القطن والقمح والذرة ...الخ .
- يمكن البحث عن نوعية التربة في الأراضي الجديدة المستزرعة التي تصلح لزراعة الخضروات والفاكهة بانتاجية تتقارب مع انتاجيتها في الأراضي القديمة ،بما يضمن تدفق الانتاج للسوق المحلي مع تصدير مايزيد عن ذلك الي السوق الخارجية.

٤٠٢٠٢ : الانتاج الزراعي الحالي والمتوقع :

قد يكون من المفيد أن يستكمل عرض تصور الفجوة الغذائية وحدود التنمية الزراعية باستعراض الصورة العامة للأداء الزراعي المصرى في صورة أحجام الانتاج في السنوات الأخيرة وتوقعاتها المستقبلية في ضوء ماسبق ذكرة عن حدود التوسع الزراعي الأفقي والرأسي ان ذلك كلة يعتبر من قبيل المعلومات والبيانات الأساسية اللازمة لبناء نموذج تخطيطي لاستشراف آفاق التنمية الشاملة في مصر مستقبلا .

وتشير أرقام الانتاج الزراعي الي أن انتاج الحبوب قد بلغ في عام ١٩٨٦ حوالي ٨٫٥ مليون طن ،بلغ نصيب القمح منها حوالي ١٩٠٨٫٨ الف طن ،والشعير ١٦٧٫٦ الف طن والذرة الشامي ٣٤٨٢٫١ الف طن ،والذرة الرفيعة ٥٧٣ الف طن ،والأرز ٣٣٩٣٫٥ الف طن. كما بلغ الانتاج من محاصيل الألياف في نفس العام ،حوالي ١١١٣٫٧ الف طن من القطن الزهر و١٠٩٫٧ الف طن من قش الكتان و١٢ الف طن من النيل . أما بالنسبة للمحاصيل السكرية فقد بلغ الانتاج من قصب السكر وهو المادة الخام الأساسية في انتاج السكر في مصر ، حوالي ٩٫٨ مليون طن في حين لم يتجاوز الانتاج من بنجر السكر نحو ٥١٩٫٣ الف طن في نفس العام . مما يؤكد أن صناعة السكر في مصر مازالت تعتمد علي مادة القصب وأن زراعة بنجر السكر وتصنيعه منها مازالت في مراحلها الأولي.

أما محاصيل البذور الزيتية والتي تمثل زيوت الطعام الشطر الأعظم منها اضافة الي الزيوت الصناعية من بذور الكتان ،فقد بلغ الانتاج عام ١٩٨٦ من مجموعة بذور :

زيوت الطعام حوالي ٨٧٢ر٥٦ الف طن، كان نصيب بذور القطن منها حوالي ٧٨٪، وبذور فول الصويا ١٦ر٤٪، وبذور السمسم ١ر٨٪، وبذور عباد الشمس ١ر٥٪، وبذور الفول السوداني ٢ر٥٪ وقد بلغ الانتاج من بذور الكتان الذى يستخرج فيه زيت الكتان للأغراض الصناعية وحدها حوالي ٢٠ر١ الف طن. ونظرا لتعدد أصناف الخضروات والفاكهة فاننا سوف نكتفي ببيان أرقام الانتاج للأصناف الهامة منها والتي تدخل في مجال التصدير ومن أهمها البطاطس، البصل، الثوم، الفراولة، البرتقال، اليوسفي، الليمون الحامض، العنب، والبلح والمنجو بلغ عام ١٩٨٦ حوالي ١٣٩٤٧٣٠، ٧٥٩٠١٧٠، ١٢١٩٧٥٠، ٢٤٢٨٣٠، ١١٩٨٨٩٤٠، ١٠٩٢٥٩٠، ١٤٦٩٨٥، ٤٠٥٨٤٦٠، ٤٧٧٢٧٢ طن علي الترتيب (٧)

وفيما يتعلق بتوقعات الانتاج الزراعي في الأجل المتوسط عام ٢٠٠٠ والطويل عام ٢٠١٥، فانه يمكننا التنبؤ به وفقا للافتراضات التالية :

اولا : من حيث المساحات المستصلحة والمستزرعة :

- أن الأراضي الجديدة المستصلحة والمستزرعة في خطتي ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦، ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ سوف تصل الي مابعد مرحلة الاستزراع (أى أن انتاجيتها ستماثل انتاجية الأراضي الزراعية القديمة) قبل عام ٢٠٠٠.
- ان الجزء الاكبر من المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها في الخطة الخمسية ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ الي نهاية مرحلة الاستزراع (أى ستصل انتاجيتها الي نفس معدلات الأراضي القديمة) بحلول عام ٢٠٠٠ .
- بالنسبة لتوقعات عام ٢٠١٥، تضاف الي ماسبق، المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها في الخطط الخمسية ٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والمشار اليها فيما سبق، بغرض الوصول الي نسب استصلاح واستزراع ١٠٠٪ في تلك الخطط، ذلك أنه من المتوقع أن تصل تلك المساحات الي مرحلة مابعد الاستزراع قبل عام ٢٠١٥ .

ثانيا : من حيث الانتاجية :

- انتاجية الأراضي الجديدة المستزرعة في السنة الأولي للاستزراع تقدربحوالي ٢٥٪ من انتاجية الأراضي الزراعية القديمة .
- انتاجية الأراضي الجديدة المستزرعة تصل الي انتاجية الأراضي القديمة بعد عشر سنوات من بدء الاستزراع،ثم ترتفع بنفس معدلات انتاجية الأراضي القديمة لمدة ١٥ سنة،ثم تثبت تقريبا

وعليه فان :

- الأراضي المستصلحة والمستزرعة في خطة ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ سوف تصل الي مستوى انتاجية الأراضي القديمة عام ١٩٩٥ .
- أن الأراضي المستصلحة والمستزرعة في خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ سوف تصل الي مستوى انتاجية الأراضي الزراعية القديمة بحلول عام ٢٠٠٠ .
- الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها في خطة ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ سوف تصل انتاجيتها الي نصف (٥٠٪) انتاجية الأراضي القديمة عام ٢٠٠٠،و١٠٠٪ عام ٢٠٠٥.
- ان الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها في خطة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ سوف تصل انتاجيتها الي مثل انتاجية الأراضي القديمة في عام ٢٠١١ .
- أن الأراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها في خطة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦ سوف تصل انتاجيتها الي مثل انتاجية الأراضي الزراعية القديمة خلال عام ٢٠١٥ .

فإذا ما أضفنا الي ذلك فرضين أساسيين هما :

- أن الانتاجية سوف تزداد في الأراضي القديمة وما في مستواها من الأراضي الجديدة المستزرعة ،بنفس معدلات الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦.
- استمرار مشروعات وبرامج النهوض بالأنتاجية الزراعية كماتضمنتها خطط الثمانينات .

فان توقعات الانتاج الزراعي لأهم المحاصيل ،تكون كالتالي (جدول رقم ٥) :

٢٠ - الثروات المعدنية وامكانات التنمية الصناعية :

نود أن نؤكد بداية أن مستقبل مصر التنموى هو في الصناعة وليس كما يردد البعض عن خفة عقل أن مستقبل مصر في الزراعة . ذلك أن الموارد الزراعية في مصر محدودة جدا خاصة الموارد الأرضية القابلة للاستصلاح والاستزراع . بل إن الجانب الأكبر منها حسب تصنيفات التربة والخصوبة تأتي في المرتبة الرابعة والخامسة (وهي أدنى المراتب انتاجية) . كما أن نفقات الاستصلاح والاستزراع في مثل هذه الحالات عالية جدا ، مما يقلل من جدارتها المالية والاقتصادية بالمقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى . أضف الي ذلك أن موارد مصر المائية سواء من نهر النيل أو المياة الجوفية ليست بالوفرة التي قد يتصورها البعض بل ان امكانات الاستصلاح والاستزراع في السنوات القادمة والتي سبق الاشارة اليها ، سوف تتوقف الي حد كبير علي مدى قيام دول حوض النيل بمشروعات أعالي النيل بهدف زيادة مواردة المائية . ناهيك عما يحيط بذلك من قضايا شائكة الي جانب قضية التمويل الباهظ .

علي أن قناعتنا التامة بأن مستقبل مصر التنموى هوفي الصناعة ، لايجوز أن يفسرها البعض علي أنها تعني إهمال الزراعة ، بل انها تعني العكس تماما في ضرورة الاهتمام بالزراعة واستغلال المقدرات والموارد الزراعية الاستغلال الأمثل . فالزراعة في تطورها وتقدمها تفتح الباب كاملا أمام تقدم الصناعة ، ليس من خلال امدادها بالجزء الهام من منتجاتها التي تصلح كمواد خام تقوم عليها الصناعات المختلفة ، بل من خلال مقابلة القسط الأكبر من متطلبات الغذاء بما يخفف العبء علي ميزان المدفوعات وتوفير التمويل الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لقيام الصناعات وتطويرها أضف الي ذلك أن تحديث الزراعة بما يؤدى اليه من رفع مستوى الدخل الزراعي والتكثيف الرأسمالي ، يساعد في النمو الصناعي من خلال توفير بعض التمويل والعمالة التي يمكن تحويلها الي القطاع الصناعي .

وبناء علي ماسبق ، يصبح الاهتمام بالثروات المعدنية وضرورة الكشف عنها وتنميتها ، هي قضية مصر التنموية الأولي ، وذلك باعتبارها المصدر الثاني الأساسي بعد الزراعة المناط به توفير المواد الخام اللازمة لقيام الصناعات وتطورها . ويأتي بعد

ذلك الاهتمام بالمصايد المختلفة وضرورة تنميتها واستغلالها الاستغلال الأمثل باعتبارها المصدر الثالث المتاح والممكن للتنمية في مصر ،ولايبقي من مصادرالمواد الخام اللازمة للصناعة غير الغابات وهو غير متاح أو ممكن في مصر .

ويكفي في مقام تأكيد أهمية النشاط التعديني وضرورة تنمية ثروات مصر المعدنية كقاعدة عريضة للتنمية الشاملة في أن نشير الي أهم الصناعات التي تعتمد علي الخامات المعدنية ،وهي :

صناعات المعادن الحديدية العديدة ، الأسمدة الأزوتية والمنظفات والبويات والأحبار ، الأسمدة الفوسفاتية ،النحاس وتشكيله ، الألومنيوم وتشكيله ،الرصاص وتشكيله ،الزنك وتشكيله مواد البناء والحراريات ،الصناعات الكيماوية ومواد الصباغة ،الورق، الأدوية الفيروسيليكون،الرخام ،الزجاج والبللور،....الخ ،

واذا كان من نافلة القول ،ان نؤكد علي وجود المادة الخام لقيام الصناعة ،ذلك أن الصناعة كنشاط اقتصادى ماهو الاعمليات معالجة كيميائية أو فيزيائية أو بيولوجية للمواد الخام التي يتم تهيئتها مسبقا في أنشطة الزراعة والتعدين والمصايد والغابات (ان وجدت) . الا أن المقصود بتواجد المادة الخام ليس هو التواجد المادي،بل التواجد الاقتصادى. ويقصد بالتواجد المادي مجرد تواجد عنصر المادة ولو بقدر ضئيل ، أما التواجد الاقتصادى فهو تواجد الماده بالكم والنوعية التي يسمحان بقيام الصناعة وتطويرها في المستقبل . ولاشك أن التنمية الصناعية تقصد ذلك المفهوم الأخير يقينا وعملا . ومن هنا فان دراسة الثروات المعدنية لأى مجتمع لاتهتم فقط بعمليات الانتاج الفعلي ،بقدر ماتهتم بالتقديرات المؤكدة أوشبة المؤكدة عن الأحتياطيات الكامنة في باطن الأرض وعلية فسوف نعتمدفي دراستناهذة عن الثروات المعدنية في مصر وامكانات التنمية الصناعية الي تحليل الانتاج الفعلي لمنتجات المناجم والمحاجر من المعادن المختلفة ثم محاولة استكشاف ماهو متاح من معلومات عن الاحتياطيات المعدنية المختلفة .

٠١٠٣ : تطور الانتاج من خامات المناجم :

يوضح الجدول رقم (٦) تطور كمية وقيمة الانتاج من خامات المناجم خلال الفترة

من ١٩٨٠ الي ١٩٨٧/٨٦ والذى يتضح منه زيادة الانتاج الي اكثر من الضعف (١٢٨٪)خلال الفترة ،باستثناء الانخفاض الطفيف الذى حدث عام ١٩٨٧/٨٦. وتعتبر خامات الحديد والفوسفات والكاولين والفلسبار والكوارتز والباريت والتلك أهم تلك الخامات. وقد حقق انتاج الفوسفات زيادة كبيرة خلال الفترة المذكورة حيث تضاعف انتاجه أربع مرات تقريبا (٣٨٦٪) والكاولين ثلاث مرات تقريبا (٢٨٠٪) والفلسبار اكثر من أربع مرات (٤٤٨٪) ،وذلك في حين لم يرتفع انتاج خام الحديد بأكثر من ١١٪ .

وترجع الزيادة الكبيرة في انتاج خام الفوسفات الي التوسع الكبير في صناعة الأسمدة علاوة علي الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي علية ،حيث بلغت صادراته عام ١٩٨٧/٨٦ حوالي ٢ مليون طن بالمقارنة بـ ٢٨٥ الف طن عام ١٩٨٠ . كما ترجع الزيادة في انتاج الكاولين الي اكتشاف مناجم جديدة له جنوب أسوان (في كلابشه) من ناحية ،والي التوسع الكبير في صناعات الصيني والبورسلين. وكذلك الحال بالنسبة لخام الفلسبار الذى زاد إنتاجه لمواجهة التوسع في صناعات الخزف والصيني والحراريات والزجاج .

٢٠٣. : تطور الأنتاج من خامات المحاجر :

يوضح الجدول رقم (٧) تطور حجم الانتاج من خامات المحاجر (كمية وقيمة) خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧/٨٦،ويتضح من الجدول تضاعف الانتاج منها مرة ونصف المرة تقريبا وذلك بسبب التوسع الكبير الذى حدث في مجال التشييد والبناء،حيث أن الطلب علي تلك الخامات هو بالأساس طلب محلي (منتجات محلية بالأساس) . ويعتبر الجبس والبازلت والطفلة والرمال والزلط والحجر الجيرى أهم تلك المنتجات .

٠٣٠٤ : تطور الانتاج من الأملاح التبخرية :

يعتبر كلوريد الصوديوم أهم تلك الأملاح سواء من حيث أنه هو الجزء الأعظم في مجمل انتاج مصر منها ، أو باعتبارة مادة صناعة ملح الطعام الاساسية في حياة المواطن علاوة علي أهميتها في الأغراض الصناعية الأخرى . ويوضح الجدول رقم (٨) أن حجم انتاج تلك الخامات قد تضاعف كميا مرة ونصف المرة خلال الفترة من ١٩٨٠ الي ١٩٨٧/٨٦ ، وقيميا حوالي أربع مرات تقريبا (٣٩٢٪) ويعكس ذلك مدى الارتفاع في أسعار تلك الخامات الهامة .

٤٠٣ : الاحتياطيات المعدنية :

سبق أن أشرنا الي أن المقصود بتواجد المواد الخام المعدنية (فلزية وغير فلزية)وغير المعدنية كأساس لقيام وتطور الصناعة ، ليس مجرد التواجد الفزيائي(أى مجرد تواجد عنصر المادة) بل التواجد الاقتصادى الذى يعني تواجد المادة بالقدر والنوعية اللذان يسمحان بتوفير احتياجات الصناعة المتطورة مستقبلا.ومن هنا تكتسب قضية الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة من المواد الخام أهمية بالغة عند التفكير والتخطيط لقيام النشاط الصناعي . ذلك أن مقدار ونوعية تلك الاحتياطيات هي التي تحكم أحجام الانتاج الحالية والمتوقعة مستقبلا ،ومن ثم المدى الزمني الذى يمكن أن تتطور الصناعة القائمة عليها في المستقبل . والاحتياطيات التعدينية ماهي الا مخزون استراتيجي تضمن الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) التي تعتمد عليه استمرار الحصول علي احتياجاتها منه مع تطور أحجام الانتاج الحالية والمستقبلية وفق مقتضيات الجدارة الانتاجية المالية والاقتصادية .

وعلية تصبح عمليات وأنشطة الكشف عن تلك الموارد التعدينية وتحديد أحجام تواجدها في باطن الأرض ونوعيتها ،هي المهمة التنموية الأولي للادارة الاقتصادية والسياسية في المجتمع . ذلك أن تنمية الموارد من خلال الاهتمام ودعم النشاط التعدني يأتي في المقام الأول بالنسبة للتنمية الجادة ،قبل حسن استخدام المتاح منها . فاذا كان حسن استخدام الموارد المتاحة هو الطريق لتعظيم الانتاج الحالى وتحقيق جدارته

المالية والاقتصادية ،فان سبية الموارد من خلال دعم وتنشيط النشاط التعديني هو طريق الي توسيع آفاق الانتاج الحالية والمستقبلية بما يضمن استمرار اضطراد الصناعة والتنمية في المجتمع . وعلية يمكن القول بأن مستقبل التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة ،يتحدد بقدر مايسفر عنه النشاط التعديني من خامات تعدينية واحتياطيات مؤكدة منها . ومن هنا تزداد صعوبة الكشف عما يسفرعنه النشاط التعديني في المجتمع بشكل دقيق ومحدد . ذلك أنه يصبح عنصرا جوهريا من عناصر الأمن القومي للدول نظرا لارتباطه المباشر بقدراتها التنموية . ولذلك كثيرا مايحيط الدولة معلومات وبيانات النشاط التعديني بقدر كبير من السرية . وتتضاءل البيانات والمعلومات للمواد الخام التعدينية واحتياطياتها خاصة في الدول النامية سواء لاعتبارات الأمن القومي أو للقصور الشديد في النشاط التعديني نتيجة لضعف الامكانات المالية والبشرية والتكنولوجية التي يتطلبها .

وفيما يتعلق بمصر . كثيرا ما أشارت الدراسات والتقارير التي أعدتها الهيئات الحكومية المعنية بشئون النشاط التعديني ومنها الدراسة الأخيرة التي أعدها فريق من خيرة الخبراء تحت رئاسة أ.د. / احمد عاطف دردير رئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ،لحساب وبتكليف من وزارة البحث العلمي مشروع البحث العلمي والتكنولوجي عن "الثروات المعدنية بمحافظة البحر الأحمر وامكانات التنمية" في مارس ١٩٩٢ ،الي ضعف ناتج النشاط التعديني ومساهمته في التنمية وذلك علي الرغم من أن هناك امكانات كبيرة للثروة المعدنية .

وقد أرجعت تلك الدراسة (٨) ذلك الي العديد من المعوقات التي أوردت أهمها علي مايلي:

- عدم ملائمة قانون المناجم الحالي ٨٦ لسنة ١٩٥٦ والذى صدر منذ اكثر من ٣٦ عاما
- صدور العديد من القوانين والقرارات التالية لقانون المناجم والمحاجر المشار اليه والتي تعرضت الي الثروة المعدنية والترخيص بها واستغلالها سلبا لسلطة القانون الأصلي مما أدى الي ارهاق المستثمر وتشتيت جهدة وارتفاع أسعار المواد التي يجرى انتاجها وخاصه تلك المخصصة للاستهلاك المحلي،وصناعة مواد البناء ،مع تناقص كميات المواد والخامات التي يجرى تصديرها .

- قيام المحافظات بالترخيص بمواد البناء مع التركيز علي طرق تحصيل العوائد دون النظر الي تنمية أماكن وجود هذة الثروات أو اعداد خرائط متخصصة لها ،مما نتج عنه تدهورها وتناقص الانتاج منها وارتفاع أسعار هذة المنتجات .
- تحمل مشروعات الثروة المعدنية بكل أو أغلب تكاليف عناصر البنية الأساسية مما يشكل عبئا كبيرا علي هذة المشروعات ويؤثر في جدواها الاقتصادية .
- تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر المحلي أو العربي أو الأجنبي للحصول علي تصاريح وموافقات بالعمل في منطقة البحث المرخص له بها ،وطول مدة الحصول علي هذة التصاريح .
- عدم وفرة البيانات الأساسية عن الثروة المعدنية بشكل يخدم المستثمر وخاصة العربي والأجنبي .

ويهدف تنشيط ودعم النشاط التعديني خرجت تلك الدراسة المشار اليها الي بعض التوصيات والمقترحات نوجز أهمها فيما يلي (٩) :

- الاسراع في اصدار القانون الموحد للمناجم والملاحات لتفادى القصور في القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته .
- قصر الاستعانة بالخبرة الأجنبية علي التخصصات التي يثبت عدم توافرها محليا مع ضرورة اشراك هيئة المساحة الجيولوجية في المناقشات والاتفاقات المتعلقة باستقدام هؤلاء الخبراء والعمل علي دعم هذة الهيئة .
- تشجيع عمليات البحث والاستغلال للخامات المعدنية بنظام المشاركة في الانتاج ضمانا لتقليل نسبة المخاطرة علي رأس المال المصرى،وفي نفس الوقت فتح المجال لاستقدام تكنولوجيات وأساليب حديثة .
- تشجيع الاستثمار في المناجم الصغيرة مع تقديم المعونة والاستشارة والدعم المادى لهم .
- الاهتمام بقضايا التسويق والترويج للخامات المعدنية علي المستوى المحلي والعربي والدولي واصدار البيانات الأساسية المتعلقة بالامكانات التعدينية والمجالات المطلوب الاستثمار فيها . وكذلك دراسة حركة سوق المعادن محليا ودوليا ووضع النواة

لانشاء مراكز للتبرع بالطلب والعرض للخامات ومواد الثروة المعدنية.

- توفير الدراسات والبحوث عن الخامات الصغيرة وتقديمها دون مقابل للمستثمر الصغير الجاد ،وارشادة الي أنسب المواقع للاستثمار .
- تشجيع البنوك وبيوت المال المصرية والعربية علي الاستثمار في مجال تنمية الثروة المعدنية وتقديم التسهيلات لها وخاصة البيانات الفنية .

وعلي أية حال ،فان المعلومات والبيانات المتوفرة عن الثروة المعدنيه في مصر ومدى توفر الاحتياطيات المؤكدة منها ،كثيرا ماتتفاوت وتتباين علاوة علي ندرة المعلومات الدقيقة الموثوق بها . فبعض التقديرات تتسم بالتفاؤل المفرط في حين أن البعض الآخر منها يتسم بالتحفظ الشديد . بل ان جزءا من هذة التقديرات قدمت بمعرفة بعض الجهات الأجنبية التي تقدم بالبحث والتنقيب عن البترول بصفة أساسية ،أو بمعاونة فنية أجنبية ،الأمر الذى يجعلنا لانثق كثيرا في تلك التقديرات مالم تقم بها جهات وهيئات وطنية تمتلك القدرة المالية والتكنولوجية الكافية . وعلية فان مطلب دعم دور الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وأجهزة البحث العلمي المعنية بتنمية الثروة التعدينية يعتبر بحق مطلبا تنمويا ذات أولوية قصوى . هذا علاوة علي ضرورة تهيئة المناخ العام الذى يسمح ويشجع رأس المال الوطني الجاد علي الدخول في ذلك المجال .

علي أية حال تشير الكثير من الدراسات الي توفر العديد من المعادن والخامات التي تصلح للعديد من الصناعات التحويلية (وبالطبع الاستخراجية) علاوة علي مواد البناء والتشييد التي تنتشر كما أشارت تلك الدراسات الي توافرها بكميات كبيرة في أماكن كثيرة[١٠]! وعموما تشير تلك الدراسات الي امكانية تصنيف الموارد المعدنية استنادا الي مدى تواجد الخام وتركيزة والاحتياطيات المؤكدة والمحتملة ،الي ثلاث مراتب

أ - خامات متواجدة بكميات كبيرة تزيد عن احتياجات مصر مثل الحديد والفوسفات

ب - خامات متواجدة بكميات تكفي بالكاد احتياجات مصر منها لبضع قليل مستمر من عشرات السنين القادمة مثل البترول والغاز .

ج - خامات تتواجد حسب المعروف حتي الآن بكميات صغيرة نسبيا مثل الذهب والنحاس .

أما عن خامات صناعات مواد البناء وأهمها الأحجار الجيرية والطفله والأحجار الرملية والكادلين والفلسبار والزلط ..الخ ،فانها تتواجد بكثرة وفي أماكن عديدة داخل الوادى وخارجة . وتقدر تلك الدراسات الاحتياطيات المؤكدة من تلك المواد والخامات بمايكفي احتياجات البلاد منها لمئات السنين . هذا مع الاشارة الي أن بعض الخامات مثل الرخام ليس من النوع الجيد وان كان من الممكن تطويرة الي النوع الجيد خاصة بعد اكتشاف الخامات الجيدة منه بكميات قليله . ويبقي أن نشير أن هذا لايمنع من بذل جهد أكبر في الكشف عن خامات جديدة علاوة علي تأكيد الاحتياطيات المتاحة والمؤكدة ،وسوف يتم معالجة كل ذلك بالتفصيل في المرحلة الثانية من البحث .

خلاصة القول ،أن النشاط التعديني في مصر سواء في مجال الكشف عن الخامات أو تقدير الاحتياطيات المتاحة والممكنة منها ،مايزال يحتاج الي اهتمام وتركيز من الدول ومختلف الهيئات المعنية والمؤسسات العلمية ،وذلك كلة بهدف وضع مجموعات الخرائط الجيولوجية والجيوفولوجية ،مع التركيز علي شبة جزيرة سيناء لارتفاع احتمالات تواجد العديد من الخامات المعدنية بها مثل النحاس والقصدير والمنجنيز ،علاوة علي جبال البحر الأحمر . ويحتاج كل ذلك الي تكاليف مالية باهظة نظرا لارتفاع المكون الرأسمالي في تكنولوجيا التعدين ونوعيات الخبرات العلمية المطلوبة . هذا بالاضافة الي ما يحتاجة تدعيم النشاط التعديني من استثمارات بنية أساسية ضخمة في مجالات توفير المياة والنقل وشحن ومختلف الخدمات التعدينية .

٤ ٠ ٠ السكان والقوى العاملـــــة :

٤ ٠ ١ ٠ : مقدمـــة :

أن الاختلال بين السكان والموارد كما تضمنته السياسة السكانية هو ماتمثلـــة الزيادات السكانية من ضغوط علي الأستهلاك ومن ثم قيود علي الاستثمار ومعدلات نموه دون اعتبار لأثر الزيادات السكانية علي الانتاج .

ففي مجال تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها رأت الخطة أن تحول الزيادة السكانية من عبئ علي الدولة الي مورد لها كسبيل لزيادة الانتاج والدخل القوميين والارتفاع بالمستوى التعلمي للسكان وخاصة للأناث الذى يؤدى الي زيادة نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادى حيث ان درجة مساهمة الاناث حاليا أقل من ١٠٪ وبالتالي فهي وسيلة لخفض معدل النمو السكاني ،ذلك أن للزيادة الطبيعية للسكان بمعدلات عالية عدة انعكاسات أهمها(١١)

أ - أن التركيب العمرى للسكان يترجم الزيادة السكانية الي عبئ علي الموارد أكثر من ترجمتها الي قوة انتاجية حيث يمثل الاطفال دون سن العمل (١٥سنة) حوالي ٣٩ر٢٪ في عام ١٩٩٢ ،كما يمثل كبار السن (٦٥سنة) ٤ر٢٪ في عام ١٩٩٢ أى أنحوالي ٤٣ر٤٪ من السكان قوة فعاله .

ب - اختلال الهيكل التعليمي للسكان حيث نجد ارتفاع نسبة المؤهلين باختلاف مستويات التعليم وبخاصة من الجامعين ،فنجد عدم تناسب اعداد من أنهوا المراحل التعليمية المختلفة من حيث التخصص مع متطلبات سوق العمل ، أى اختلال العلاقة بين مخرجات نظام التعليم ومدخلات سوق العمل .

ج - اختلال هيكل القوى العاملة للسكان حيث يكشف عن وجود اختلال في التوزيع القطاعي لقوة العمل واختلال في التوزريع المهني في جميع الأنشطة الأقتصادية بما لايتناسب مع ,الاحتياجات المختلفة للمهن . كذلك اختلال توزيع العمالة بين القطاعات العام والخاص والحكومي حيث يستوعب القطاع العام ٧ر٨٪ فقط من أجمالي قوة العمل (١١) في حين يستوعب القطاع الحكومي ١ر١٦٪ ويستوعب القطاع الخاص الباقي . لذلك تستهدي الخطـــة في

تحديد نوعية المهن المطلوبة حتي يمكن لأجهزة التعليم والتدريب ان تحقق التوازن العددى والنوعي بين عرض القوى العاملة والطلب عليها . كذلك قررت الخطة أن تهتم بتنمية قدرات العاملين ورفع كفايتهم الانتاجية عن طريق تطوير التعليم والتدريب وتكثيف رأس المال وادخال التكنولوجيا الحديثة في الانتاج (١٢) وتوفير الخدمات الصحية والثقافة والحوافز التشجيعية .

ولقد أغفلت الخطة تناول عدة امور حيوية متعلقة بربط خطة القوة العاملة ببرامج التدريب والتعليم . وذلك رغم اقرار الخطة بأهمية هذا الربط لتجنب حدوث فوائض أوأختناقات في عرض القوة العاملة بتخصصاتها وخبراتها المختلفة ومن أهم هذه الأمور :-

- ربط التوزيع الجغرافي للتعليم (سواء بين الريف والحضر أو حسب محافظات الجمهورية) بالتوزيع الجغرافي للاستثمار .
- ربط التوزيع المهني للتعليم باحتياجات مشروعات الخطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من المهن المختلفة .

٤ ٠ ٢ : أهم المتغيرات الأقتصادية والسكانية :

سوف نركز في هذا الجزء علي بعض المؤشرات العامة للموارد البشرية والهيكل الاقتصادى والتي توضح الصورة العامة والأساسية لمحدد السكان والقوى العاملة علي التنمية وتوقعاتها المستقبلية .

٤ ٠ ٢ ٠ ١ : الموارد البشرية :

يلاحظ بشأنها مايلي :

١ - ان التوقعات السكانية حتي نهاية القرن تنبيء بحجم سكاني حوالي ٦٧ر٢٣٧ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠ .

٢ - عدم توقع انخفاض محسوس في معدلات الخصوبة خلال نفس الفترة .

٣ - تزايد نسبة المعالين (صغار السن) .

٤ . ٢ - ٠٢ : الهيكل الاقتصادى :

فيما يتعلق بالاهداف الاجمالية للعمالة فنجد أنه على الرغم من ان الخطة استهدفت خلق فرص عمل منتجة تحقق زيادة حقيقية في دخول ومستويات معيشة الفئات محدودة الدخل ، الا أن اجمالي فرص العمل التي وفرتها الخطة خلال سنواتها الخمس لم يتعدى ١ر٢ مليون فرصة عمل ، اى متوسط سنوى قدره ٤٢٠ الف فرصة عمل في ظل زيادة سنوية في عدد السكان في سن العمل تقرب من مليون شخص سنويا (١٣) .

وتواجة مصر (في الوقت الحالي)مشكلة كبيرة تتعلق بضخامة عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ،تفوق بكثير احتياجات الأقتصاد القومي . والآن أصبح الفائض من الخريجين يشمل كلا من خريجي الكليات النظرية والعملية فيما عدا بعض التخصصات القليلة - وقد أظهرت بيانات التعداد لعام ١٩٨٦ عن وجود بطالة تقدر بحوالي ١٢٪ من اجمالي قوة العمل . وقد آظهر التحليل الهيكلي للبطالة في البلاد أن ٨ر٢٨٪ من جملة المؤهلات المتوسطة من المتعطلين وكذلك ٢ر٢٧٪ من حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعين ،في الوقت الذى توجد فيه ندرة في العمالة الفنية وغير الفنية وطبقا لقانون العرض والطلب فقد ارتفعت اجور هذة الفئة في حين ان هؤلاء الخريجين عليهم الانتظار سنوات طويلة حتي توظيفهم القوى العاملة .

يتضح من جدول رقم (٩) ان عدد خريجي الجامعات قد تضاعف من ٩٦٣ر٤٨ خريج في عام ١٩٧٧ الي ٣١٣ر١٠١ في عام ١٩٨٧ اى بمعدل سنوى حوالي ٧ر١٠٪ سنويا . كذلك تضاعف عدد خريجي المعاهد العليا والمتوسطة فقد زاد عددهم من ١٩٦ر١٢٧ خريج في عام ١٩٧٧ الي ٣٢٩ر٢٥٩ خريج في عام ١٩٨٧ ،اى بمعدل قدرة حوالي ١٠٪سنويا . كما يتضح انه قد تم توظيف ٢ر٥٤٪ من خريجي الجامعات عن طريق القوى العاملة عام ١٩٨٢ وهي آخر سنة تم فيها تعين الخريجين عن طريق القوى العاملة وفي سنة ١٩٨٦ تم تعين ٨ر١٣٪ عن طريق الوزارة ، لبعض التخصصات فقط ،اما فيما يتعلق بخريجي المعاهد العليا

والمتوسطة فقد تم تعيين ٦٧٪ في عام ١٩٨١ (وهي آخر سنة تم فيها توزيع الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة) .

ولما كانت الجهات المختلفة الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص تقوم بالأعلان عن احتياجاتها من العاملين في الصحف ويتم توظيف الأفراد المناسبين منهم بشكل مباشر فان من يتبقي من الخريجين في الساحة بدون عمل هم الذين ينتظرون دورهم للتعيين في الحكومة والقطاع العام بواسطة القوى العاملة . وبمعني آخر فان المعينين عن طريق القوى العاملة هم في غالبيتهم العناصر الفائضة عن احتياج سوق العمل في مصر .

ونتيجة للتوسع في انشاء الجامعات الاقليمية فان نسبة الفائض من الخريجين آخذه في الزيادة بصورة سريعة بينما فرص العمل المتاحة في الاقتصاد القومي في الداخل والخارج لايمكن ان تزيد بنفس النسبة وذلك للاسباب الآتية :

١ - بطء معدل النمو الاقتصادى وخاصة في قطاع الزراعة فضلا عن التزايد الملحوظ في استخدام الآلات الزراعية في الكثير من الاعمال التي كانت تعتمد علي الايدى العاملة .

٢ - ضيق فرص العمل الخارجي وخاصة في منطقة الخليج وذلك بسبب انهيار اسعار البترول ابتداء من عام ١٩٨٣ ومؤخرا بسبب ازمة الخليج الأخيرة (٢ أغسطس ١٩٩١) .

٣ - التوسع في الصناعات كثيفة رأس المال مثل الحديد والصلب والالومنيوم والبتروكيماويات وغيرها وكذلك الاعتماد علي التكنولوجيا المتقدمة في الصناعات المختلفة والتي تتميز بقله احتياجها الي الايدى العاملة والتوسع في استخدام الحاسبات الالكترونية وغيرها .

ومن جدول (١١، ١٢) نجد أن جملة فئات السن من (١٥ - ٦٤) بالنسبة للذكور حوالي ١٣٫٧١١ أى بنسبة ٥٠٫٥٤٪ من جملة اللذين في سن (١٥ - ٦٤) وتمثل حوالي ٢٨٫٧٪ من جملة تعداد السكان في عام ١٩٨٦ . بينما في عام ١٩٩٢ نجد أن نسبة السكان اللذين في سن العمل الي التعداد الكلي للسكان حوالي ٥٦٫٦٪.

ومن المتوقع أنه في سنة ٢٠٠٠ تمثل قوة العمل حوالي ٥٧ر٩٥٪من أجمالي عدد السكان المتوقع ٢٣٧ر٦٧ مليون نسمة .

اما جدول رقم (١٤) فهو يوضح توقعات القوى العاملة حسب فئات السن خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٦) بالنسبة للذكور .

ان اعلان حجم البطالة بعد التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ فجر مشكلات للسياسات المرتبطة بالتوظف والتعليم والنمو السكاني . ويوضح الجداول رقم (١٥) فرص العمل المتاحة والبطالة المتوقعة لخريجي التخصصات الجامعية ومنه يتضح ان هنال عجز في بعض التخصصات يتجاوز حجم البطالة المتراكمة في بعضها الأخر . وهذا يعني وجودبطالة لدى حاملي بعض التخصصات المهنية وفي نفس الوقت احتياج لبعض التخصصات الأخرى يفوق حجم البطالة المقدرة . ويتضح من ذلك ان الملمح الأساسي للمشكلة ليس مشكلة نقص فرص عمل بقدر ماهو سوء توجيه للكوادر المهنية المؤهلة لفرص العمل المتاحة ..

فمثلا من جدول رقم (١٥) يتضح ان العجز في شغل فرص العمل قد تركز في خريجي كليات الفنون التطبيقية ، والفنون الجميلة ، والسياحة والفنادق .

كما أظهر التحليل وجود بطالة في خريجي كلية الآداب في جميع الاقسام التي لاتعين الزاميا في وظائف التدريس. اما بالنسبة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكليات الهندسة وكلية الاعلام نجد ان بعض التخصصات تواجه عجزا في شغل فرص العمل المتاحة .

ومما هو جدير بالذكر ان كليات الهندسة والزراعة من الكليات التي يقل حجم البطالة بين خريجيها لأن هذة الكليات قد خفضت في اعداد المقبولين بها ابتداءا من عام ١٩٨٥ .

ويمكننا أن نشير الي بعض النتائج والتوصيات فيما يتعلق بمشكلة الزيادة السكانية والتوظف ،علي النحو التالي :

أ- ان حجم مشكلة البطالة بين حملة الشهادات المتوسطة والعالية في بعض التخصصات يشكل مشكلة خطيرة لمصر وتزداد تعقيدا بمرور الوقت وذلك نتيجة الزيادة

السريعه في عدد السكان .

ب - ان من النتائج الخطيرة للتعليم في البلاد النامية أنه يؤدى الي البطالة بين الخريجين مادام يتم الربط بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف ذلك انه يزيد من أعداد الخريجين علاوة علي تحديد تخصصات لهم مما يجعلهم يرفضون بعض الاعمال التي لا تتفق وتلك التخصصات ،وذلك في الوقت الذى قد تتوافر فيه فرص عمل أخرى .

ج - ينبغي علي الدولة أن تحدمن التعليم المتوسط النظرى والتعليم العالي لكي يتمشي عدد الخريجين مع احتياجات الأقتصاد القومي والتخلص من الفائض من الخريجين ،ويتم ذلك من خلال سياسة تقليل الفوارق في الدخول بين حملة الشهادات المختلفة وذلك بالعمل علي رفع الدخل الذى يحصل عليه حملة شهادة التعليم الأساسي بصورة كبيرة فهؤلاء سوف يكونون عماد قوة العمل في القطاعات الأقتصادية المختلفة(١٥)

د - تقليل الفوارق بين الدخول فيما بين القطاعات الانتاجية الحديثة والقطاعات التقليدية ،مع تشجيع وتحسين فرص العمل في الريف مما يساعد علي ايقاف الهجرة المستمر من الريف الي الحضر .

هـ - رفع مكانه المرأة عن طريق توفير فرص التعليم والعمل خارج المنزل وخارج الزراعة .

٥ . الطاقة وتوقعاتها المستقبلية :

٥ . ١ : مقدمـــــــه :

تهدف خطة قطاع البترول المصرى الي اشباع احتياجات السوق المحلي من المنتجات البترولية المصرية في الوقت الحولي والمستقبل بأقل تكلفه اقتصادية ممكنه . ولذلك تعتبر الطاقة الدعامة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لمصر سواء لتوفير الطاقة اللازمة للصناعة والمشروعات الانتاجية الأخرى ، أو لتحقيق مصدر معقول مـــن العملة الصعبة عن طريق توفير احتياجات القطاع من العملة الصعبة ،لتحويل خزانـــة الدولة لاستخدامه في استيراد متطلبات التنمية للقطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي ويتم تحقيق ذلك عن طريق :

أولا ـ تكثيف عمليات البحث والأستكشاف عن البترول والغازات الطبيعية لزيـــادة الاحتياطي المؤكد لكل منهما .

ثانيا ـ التوسع في انتاج الغازات الطبيعية وتسويق كامل انتاجها محليا لتحـــل محل المنتجات البترولية الأخرى وبالتالي امكانية تصدير الفائض من الخام

لذلك فمن الضرورى استعراض أهم مصادر الطاقة الأولية المتاحة ودرجة استخدامها لتحديد السياسات الأنتاجية والأستهلاكية علي المدى البعيد وذلك لضمان الأستخـــدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر علي المستوى القومي ،والقطاعي والأقليمي. وتتوفـــر المصادر الأولية للطاقة علي اختلاف أنواعها في مصر فبعض المصادر غير متجددة مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم والمعادن المشعة قد لاتشكل وفـــرة تتصف بالبقاء لأمد بعيد . ويعتبر البترول من أهم العناصر الحيوية في الحياة اليومية وكذلك أهم سلعة في التجارة الدولية . وتمثل صادرات البترول المصدر الرئيسي للنقد الأجنبـــي الذى تعتمد عليه البلاد في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما ان مصردولة مرور بالغة الاهمية لحركة البترول من الخليج العربي الي أسواق في أوروبا وامريكـــا عبر قناة السويس وخط سوميد . وانطلاقا من هذا فلقد تأثر الأقتصاد المصرى بمحدث من ازمات بترولية ،الاولي عام (١٩٧٤/٧٣) والثانية عام (١٩٨٠/٧٩) أدتا الـــي

ارتفاع الاسعار ثم جاءت أزمة الخليج وسببت بدورها اضطراب في السوق العالمية للبترول . فعقب حرب الخليج بدأت أسعار البترول في التناقص التدريجي حتي استقرت في منتصف مارس ١٩٩١. ومنذ انخفاض أسعار البترول في عام ١٩٨٦ ومصر تعاني مشاكل اقتصادية بالغة القسوة وذلك يرجع ايضا الي انعكاسات ازمة الخليج ليس فقط علي اقتصاديات البترول بل أيضا علي الاقتصاد المصرى .

٥ . ٢ : استراتيجية تنويع مصادر انتاج الطاقة الكهربائية :

ان سياسة تنويع مصادر الطاقة ضرورى لضمان الأستخدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر علي المستوى الأقليمي والقومي ،كما تتيح الديناميكية اللازمة لتخطيط مشروعات الطاقة علي ضوء المتغيرات الأقتصادية كمتغيرات الاسعار العالمية لبعض مصادر الطاقة الأولية كالبترول،مما يقتضي عند تخطيط مشروعات التوسع وانشاء محطات توليد كهرباء جديدة التحول من الاعتماد علي مصدر معين (البترول ومنتجاته) الي تزايد الاعتماد علي مصدر أخر كالغاز الطبيعي مثلا . بالاضافة الي أن تنويع مصادر الطاقة يجنب البلاد من مواجهة بعض المواقف الحرجة ،كما حدث نتيجة لارتفاع اسعار البترول عقب الازمات التي حدثت بسبب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ثم الحرب العراقية الايرانية في الثمانينات ،فقد اثارت اهتماما عالميا حول مستقبل امدادات الطاقة والبترول في المدى القريب والبعيد. كما قادتنا الي تغيرات كبيرة في اوضاع استهلاك الطاقة والبترول عالميا . ففي الفترة من ١٩٧٢ الي ١٩٨٦ ارتفع معدل استهلاك العالم من الطاقة الأولية من ٥٩٢٠ر٢ مليون طن مكافيء الي ٧٢٧٤ر٦ مليون طن مكافيء أى بزيادة ٢٤ر٦٪ خلال الـ١٣ عاما . أى أن معدل نمو استهلاك الطاقة قد انخفض ووصل الي ١ر٩٪ سنويا نتيجة لانخفاض معدل نمو استهلاك البترول،بينما كان معدل استهلاك العالم من البترول في عام ١٩٧٣ حوالي ٢٧٩٨ مليون طن ارتفع الي ٩٩١٨ر٧ مليون طن في عام ١٩٨٦ اى بزيادة قدرها ١٢٠ر٧ مليون طن وبنسبة ٤ر٢٪ طوال ١٣ سنة ،أى أن متوسط معدل النمو السنوى في استهلاك البترول خلال هذة السنوات كان ضئيلا حوالي ٣ر٠٪ بالنسبة للعالم أجمع .

مصادر الطاقة الأوليـــــة :

١ - البترول : ان زيادة الانتاج من البترول في مصر مرتبطة بتكثيـــف عمليات البحث والاستكشاف ،واستمرار انتاج حقول البترول المكتشفة بمعدلات انتاج لاتضر بالخزان الجوفي حفاظا علي مابه من احتياطيات ،مع استكمال عمليات تنمية هذه الحقول ،واجراء عمليات اصلاح الآبار القديمة بها وجدول(١٦) يبين تطور الانتاج من الزيت الخـــام .

٢ - الغاز الطبيعي : تعتبر فترة الستينات بداية اكتشاف الغاز الطبيعي في مصر ،حينما اكتشفت الشركة الدولية للزيت حقل أبو ماضي في شمال الدلتا ،ثـــم اكتشاف حقل ابوقير في البحر الابيض وأبو الغراديق ،في الصحراء الغربية في عـــام ١٩٦٩ ،وتوالي اكتشاف حقول أخرى للغازات بعد ذلك مما استدعي انشاء مصانـــع لمعالجة الغاز المنتج واستخلاص المتكثفات والغاز السائل منه .

ولقد بلغ ماتم انتاجة لتشغيل مصانع الغاز منذ بدء انشاء أولها عام١٩٧٥ حتي نهاية ١٩٩١ حوالي ١٦ر١ تريليون (مليون مليون) قدم مكعب(١٤) يمثل احتياطي منطقتي البحر الابيض والدلتا بنسبة ٥٢٪ من احتياطي الغاز في مصر ،ويمثل انتاجهما نسبة ٤١٪ من احتياجاتنا ،اما الباقي فيقسم بين المناطق الأخرى .

وقد بدأ انتاج الغازات في عام ١٩٧٥ من حقل أبو ماضي بما يكافيء ٢٠ ألف برميل في اليوم ،وفي خلال الثمانينات قفز انتاج الغازات حتي بلغ الآن حوالي ١٩٠ ألـــف برميل مكافيء من الغاز والمكثفات والغاز السائل وكلها مشتقات من الغاز المنتج سواء كان غاز حر أو غاز مصاحب للزيت الخام المنتج .

وبناء علي نتائج دراسة احتياجات السوق في مصر،فقد اتضح ان احتياجات مصر للعشرين سنة القادمة يبلغ ٢١ تريليون قدم مكعب(١٤) والحفاظ علي قيمة الاحتياطي الحالي (الذى يقدر بحوالي ١٢ تريليون قدم مكعب) علي مدى العشرين سنة القادمة فانه من الضرورى العمل علي اكتشاف حوالي ١ر٥٠ تريليون قدم مكعب في السنة . ويوجد حاليا بعض توسعات في مشروعات الغازات بعد دراستها ،مثل مشروعات القرعه وأبوقير ،بينما

توجد مشروعات أخرى تحت الدراسة وهذة المشروعات ستزيد [illegible] ١٤٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم في نهاية ١٩٩٣ .

وعلي الرغم مماحققه معدل استهلاك الغاز من ارقام قياسية ، اذ بلغ حوالي ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا خلال عام ١٩٩١ ، الا أن الفجوة بين الطلب علي الغاز والانتاج المتاح منه مازالت كبيرة .

وجدول (١٧) يبين تطور انتاج الغازات الطبيعية ومشتقاتها .

٣ - المصادر الهيدروليكية (المائية) :

تعتبر الطاقة الهيدروليكية من الطاقات المتجددة التي تستخدم المياة ولاتستهلكة ولاتلوثه . وتعتمد سياسة انتاج الطاقة الهيدروليكية في مصر علي نهر النيل بوصفه أهم المصادر الطبيعية المتاحة اقتصاديا لتوليد الطاقة . وقد بدأ توليد الكهرباء من الطاقة الهيدروليكية في عام ٦١/٦٠ بتشغيل محطة كهرباء أسوان الأولي وفي عام ١٩٦٧ بدأ تشغيل محطة كهرباء السد العالي مما ادى الي زيادة نسبة مساهمة المحطات المائية التي تستخدم الطاقة الهيدروليكية في توليد الكهرباء ، وفي عام ١٩٨١ تم انشاء محطة توليد أسوان الثانية وتم تشغيلها في عام ١٩٨٥ وبذلك تم اضافة طاقة كهربائية متاحة تبلغ نحو ١٫١ مليار كيلو وات ساعة تعادل وفرا في الوقود بنحو ٢٧٤ الف طن سنويا . وبذلك تم حتي الآن استغلال أكثر من ٨٠٪ من الطاقة المائية الممكن توليدها من فوق المنسوب علي طول نهر النيل . ويوضح جدول رقم (١٨) كمية وقيمة الوفر في الوقود نتيجة لاستغلال الطاقة المائية في توليد الكهرباء .

ويتضح من الجدول ان قيمة الوفر في الوقود نتيجة لاستغلال الطاقة المائية متزايدة عن عام الي آخر حتي وصلت الي ٩٨٫٩ مليون جنية في عام ١٩٩٠/٨٩ علي الرغم من ثبات كمية الوفر في الوقود ويرجع ذلك لتضاعف أسعار المازوت محليا وعالميا .

٤ - المصادر الحرارية :

تم انشاء المحطات الحرارية التي تستخدم انواع الوقود المختلفة في انتاج الطاقة الكهربائية وهي تنقسم الي : محطات بخارية والتي تستخدم المازوت والغاز الطبيعي كوقود ، محطات غازية والتي تستخدم السولار وايضا الغاز الطبيعي . وقد اعتمد في مصر علي المحطات الحرارية والغازية لسرعة انشائها وهذة المحطات تستخدم الغاز الطبيعي المتوفر في مصر الا أن من عيوبها ارتفاع تكلفة تشغيلها . وقد وجد ان الغاز الطبيعي يغطي ٥٤٪ فقط من احتياجات محطات التوليد الحرارية من الوقود .

من الجدول (٢٠) نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات البترولية نتيجة تدهور أرتفاع السوق العالمي للبترول منذ عام ١٩٨٢ فقد انخفضت قيمة الصادرات البترولية من ٣٤٣٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢/٨١ الي ٢٩٧٧ مليون دولار في عام ٨٣/٨٢ أى بنسبة انخفاض ١٥ر٢٨٪ ولأن سعر تصدير البرميل انخفض من ٣٣ دولار عام ٨٢/٨١ الي ٣٠ دولار في عام ١٩٨٣/٨٢ وقد وصلت قيمة الصادرات البترولية ١٤٥١ مليون دولار عام ٨٩/٨٨ مقابل ١٦٨٥ في عام ٨٨/٨٧ اى بانخفاض ١٢ر١٦٪ ثم بدأت تزداد قيمة الصادرات بعد زيادة استخدام الغاز الطبيعي في القطاع التجاري والمنازل حتي وصلت ٢٥٣٢ مليون دولار في عام ٩١/٩٠ مقابل ١٦٤٨ مليون دولار في عام ٩٠/٨٩ اى بنسبة زيادة ٥٣ر٦٪ . الا أن المدفوعات عن الواردات قد زادت من ٧٥١ مليون دولار عام ٨٣/٨٢ الي ٨١٩ مليون دولار في عام ٨٤/٨٣ اى بنسبة زيادة ١ر٩٪ نتيجة زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية

ثم انخفضت بـ ٣٨ر مليون دولار عام ٨٦/٨٥ الي ٤٠٩ مليون دولار في عام ٨٧/٨٦ اى بنسبة انخفاض ٣١ر٠٪ . كما يلاحظ توالي انخفاض قيمة فائض ميزان المدفوعات البترولية خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٩/٨٨ وذلك نتيجة لأزمة البترول الثالثة في ديسمبر ١٩٨٥ . وقد كان لانخفاض قيمة فائض ميزان المدفوعات البترولية آثار سلبية علي ميزان المدفوعات المصرى وبالتالي علي الاقتصاد المصرى وعلي ارتفاع سعر صرف النقد الاجنبي وانخفاض قيمة الجنية المصرى . ولقد وصل فائض ميزان المدفوعات البترولية أدني قيمة له ٨٦٣ مليون دولار عام ٨٩/٨٨ ويمثل ٤٦ر٨٪ من مثيله عام ١٩٨٦/٨٥ أى أقل من نصف قيمة فائض ميزان المدفوعات البترولية عام ١٩٨٦/٨٥ .

الا ان قيمة الصادرات والواردات وبالتالي فائض ميزان المدفوعات البترولية قد بدأت في الزيادة والتحسن خلال عام ١٩٩٠/٨٩ حيث وصلت الصادرات الي ١٦٤٨ مليون دولار اى بزيادة قدرها ٦ر١٣٪ عن مثيلتها في عام ١٩٨٩/٨٨ بينما زادت الواردات من ٥٨٨ مليون دولار عام ٨٩/٨٨ الي ٦٩٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠/٨٩ اى بزيادة ٦٩ر١٧٪ .

اما فائض ميزان المدفوعات وصل الي ٩٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠/٨٩ اى بزيادة ٧٨ر١٠٪ عن مثيله في عام ١٩٨٩/٨٨ ، وذلك يرجع لزيادة أسعار البترول ومنتجاته والنصف الاول من عام ١٩٩٠ ، ونتيجة لازمة الخليج في أغسطس ١٩٩٠ وزيادة أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١ أدى الي زيادة قيمة الصادرات والواردات وبالتالي الي زيادة فائض ميزان المدفوعات لتصل هذة القيمة في عام ١٩٩٠ الي ٢٥٢٢ مليون دولار للصادرات ٩٦٣٠ مليون دولار للواردات ١٥٦٩٠ مليون دولار لفائض ميزان المدفوعات اى بنسبة زيادة عن مثيلتها في عام ١٩٩٠/٨٩ تبلغ للصادرات ٦ر٥٣٪ وللواردات ٢ر٣٩٪ ولفائض ميزان المدفوعات البترولية ١٢ر٦٤٪ .

وجدول رقم (٢١) يوضح الملامح الرئيسية لانجازات قطاع البترول حيث يوضح كميات الانتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية والاستهلاك في الفترة من ٨٦/٨٥ - ٩١/٩٠ .

التوقعات المستقبلية للطلب علي الطاقة في مصر :

علي الرغم من ان الاختياطيات المؤكدة من البترول والغاز في مناطق كثيرة لاتعتبر كبيرة اذا ماقدرت بمعدل انتاجها ،فان هناك مجالا لاضافات كبيرة بمرور الزمن ولذلك تواصل الجهود لاتاحة أساليب تكنولوجية جديدة يمكن ان توفر مواد هيدروكربونية من مصادر غير تقليدية وبأسعار قد تصبح مقبولة . وموارد هذا النوع من الهيدروكربونات تفوق كثيرا موارد البترول الخام التقليدية ،فضلا عن وجودها في مواقع جغرافية مختلفة وهذا مايطمئن بأن الهيدروكربونات السائلة والغازية ستكون متاحة للاستخدامات الضرورية . وتعتبر المواد الهيدروكربونية هي المصدر الرئيسي للامداد بالطاقة في مصر ،وتفي حاليا بنسبة ٨٤٪(٥٠مليون) الاستهلاك الكلي للطاقة وتفي المصادر المائية بباقي الاحتياجات . وقد تزايدت معدلات استهلاك المواد الهيدروكربونية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩١ بنسبة ١٠٪ سنويا ،بينما كانت نسبة الزيادة في استهلاك المنتجات البترولية ٧٪ سنويا ،فقد حقق استهلاك الغاز الطبيعي زيادة سنوية بنسبة ١٥٪ ،علي الرغم من ان استهلاك الغاز الطبيعي يحده الامداد وليس الطلب علي الغاز .

وتخطط هيئة الكهرباء في مصر الي زيادة الطاقة المركبة لتوليدالكهرباء الي ١٥١٥٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٠ وفي اطار تلك الخطة سيتم تركيب المحطات التالية :-

التوسعات	الطاقة (ميجاوات)	العام
مؤسسات محطة غرب القاهرة	٦٤٠	٩٣/٩٢
سيدى كرير	٦٠٠	٩٥/٩٤
عيون موسي	٦٠٠	٩٥/٩٤
الكريمات	١٢٠٠	٩٦/٩٥
الزعفران	١٢٠٠	٢٠٠٠/٩٩

وطبقا لخطط هيئة كهرباء مصر ،يتوقع زيادة الطاقة المولدة من ٤١ر٦٤٩ بليون ك.و.س في عام ١٩٩٠ (جدول رقم(١٩) الي ٧٢ر٨ بليون ك.و.س بحلول عام ٢٠٠٠ثم يزداد الي ١١٦ر٩ بليون ك.و.س بحلول عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ .

ويوضح الجدول رقم (٢٢) تطور الحمل الأقصي والطاقة المولدة والقدرات المركبة المنتظر أضافتها خلال الفترة (٩٢/١٩٩٣- ٢٠٠٤/٢٠٠٥)وقدتم تقدير التوقعات حتي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ علي اساس المعدلات المنخفضة نسبيا للزيادة في الطلب علي الطاقة الكهربية في السنوات الاخيرة (٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠) وبأخذ معدل الزيادة الحالي في عدد السكان والمعدلات السنويه للتنمية الاقتصادية حسب توقعات وزارة التخطيط.

و بناء علي ذلك سن المنتظر ان يصل الحمل الاقصي عام ١٩٩٦/٩٥ الي ١٠١٤٦ ميجاوات والي ١٣٧٠٧ ميجاوات عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ثم الي ١٧١٧٤ ميجاوات عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . اما بالنسبة للطاقة الكهربية المولدة فمن المتوقع ان تبلغ الطاقة المولدة ٦١٩٠٤ مليون ك.و.س عام ٩٦/٩٥ ثم يرتفع الي ١٠٠٥٦٧ مليون ك.و.س في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

الهوامش :

١ - ارجع الي : دكتور محمد محمود الامام ،طرق تحديد أهداف التخطيط طويل المدى وترجيحها ،ضمن سلسلة مذكرات الاساليب الحديثة في التخطيط ،مسلسل ٤٠ ، ديسمبر ١٩٧٨ ،ص ٧ .

٢ - د. عبد القادر دياب ،واقع وامكانات التنمية الزراعية في مصر حتي عام ٢٠١٥ ،ضمن بحث التوطن الصناعي في مصر حتي عام ٢٠١٥ ،معهد التخطيط القومي فبراير ١٩٩٠ ،ص ٤٠٣ .

٣ - ــــــــــــــــ ،المرجع السابق ذكرة ،ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .

٤ - ــــــــــــــــ ،المرجع السابق ،ص ٤٠٥ .

٥ - ــــــــــــــــ ،المرجع سابق الاشارة اليه ص ٤٩٦ - ٥٠٠ .

٦ - ــــــــــــــــ ،مرجع سابق ذكرة ،ص ٥٠٠ .

٧ - ــــــــــــــــ ،مرجع سابق ،ص ٤١٧ - ص ٤٥٧ .

٨ - وزراة البحث العلمي ،أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ،مشروع التعاون العلمي والتكنولوجي : الثروات المعدنية في محافظة البحر الأحمر وامكانات التنمية ،مارس ١٩٩٢ ص ٢٣٠ .

٩ - المرجع السابق ،ص ٢٢١ .

١٠ - أرجع الي :-

- د. محمد عجلان ،الموارد المعدنية وأمكاناتها ،بحث التوطن الصناعي في مصر حتي عام ٢٠١٥ ،مرجع سابق ،ص ٥٨٨ .

- د. راجية عابدين ،دراسة تحليلية لمصادر الثروة المعدنية في مصر وتوزيعها الأقليمي ،معهد التخطيط القومي ،مذكرة خارجية رقم ١٤٤٧ .

- جيولوجي جابر محمود نعيم ،موارد الثروات المعدنية بشبه جزيرة سيناء ، هيئة المساحة الجيولوجية .

١١- ارجع الى :

د٠ سعد حافظ ، د٠ خالد لطفى ، " تقييم منهج وأسلوب معالجة البعد السكانى فى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ومقترحات تطويره " ، مذكرة خارجية رقم ١٤٧٦ ، معهد التخطيط القومى - القاهرة ، مايو ١٩٨٨٠

١٢- ارجع الى :

الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الأول ٠

١٣- د٠ سعد حافظ ، د٠ خالد لطفى ، مرجع سابق ٠

١٤- مجلة البترول ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ١٤٠

١٥- مجلة البترول ، " الغاز الطبيعى بمصر نظرة مستقبلية" ، العدد الرابع ، ١٩٩٢٠

١٦- النسبة بين متوسط معدل الزيادة السنوية المركبة واستهلاك الطاقة الى متوسط الزيادة السنوية المركب للناتج المحلى الاجمالى ٠

الملاحق

جدول رقـــم (١)

نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية

السلعة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧/٨٦	١٩٩٠/٨٩
القمـــــح	٣٨ر٤	٢٨ر٧	٢٣ر٤	٣٧ر٧
الشعيـــــر	١٠٥ر١	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
فـــول بلدى	٦٧ر٦	٨٨ر٢	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
عـــــدس	٥٣ر٦	١٢ر٣	٤٦ر٦	—
ثـــوم	—	—	١٠٢ر٢	—
بصـــــل	١٢١ر٥	١١٥ر٧	١٠٢ر٣	١٠٠*
قطـــــن	١٦٩ر٠	١٨٥ر٩	١٥٠ر٣	—
أرز	١٠٧ر٢	١٠٥ر٤	١٠٣ر٥	١٠٠
ذرة شامي	٨٦ر٣	٧٦ر٢	٦٧ر٨	٧٧ر٣*
ذرة رفيعة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	—
سمســـــم	٦٠ر٩	٦٥ر٠	٥٠ر٠	٤٢ر٩*
فول سوداني	١٦٦ر٧	٢١٦ر٧	١١٥ر٠	—
بطاطســـي	١٠٩ر٩	١١١ر٤	١٠٨ر٨	—
خضروات	١٠٠ر٧	١٠٠ر٠	١٠٢ر٠	٩٩ر٩*
فـاكهـــة	١٠٧ر٨	١٠٥ر٣	١٠٦ر٠	١٠٠*
لحوم حمراء	٩٤ر٧	٨١ر٦	٦٧ر٠	—
لحوم دواجن	٩٧ر٤	٧٠ر٨	٨٣ر٠	—
ألبـــان	٩٠ر٥	٦٢ر١	٩٦ر٠	١٠٠
سكر	٨٩ر٥	٧٩ر٧	٥٢ر١	٦٤ر٨*
زيت طعـــام	٥٢ر٢	٥٣ر٦	٢٠ر٠	٢٣ر٥*

المصدر : د. عبد القادر دياب ،المصدر السابق ص ٤٧،وتقديرات ١٩٩٠/٨٩ من خطـــــة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩١/٩٠،الجزء الاول ص ٢٦٥.

والعلامة * تشير الي أن البيان متوقع وليس فعلي

جدول رقم (٢)

الاراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستزراع حسب المنطقه ونوع التربه الزراعيـــــــه

المنطقه	المساحه (ف.ا.ن)	نوعية التربه الزراعيه
ط ـ مناطق الصحراء الغربيه:		
٦٣ ـ الساحل الشمالى الغربى:	٥٠٠٠	
٦٢ ـ سيوه	٢٣٠٠٠	
٦٤ ـ البحريه	٤٥٠٠٠	
٦٥ ـ الفرافره وابو منقار	١٤٠٠٠٠	
٦٦ ـ الداخله وغرب الموصوب	٦٠٠٠٠	
٦٧ ـ الخارجه وباريس	٤٠٠٠٠	
٦٨ ـ جنوب الوادى	١٣٥٠٠٠	
جملـــــه	٤٤٨٠٠٠	
الاجمالـــــى	٢٨١٨٠٠٠	

المصدر: وزارة الزراعه واستصلاح الاراضى ، الخطه الخمسيه (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) لمشروعـــــات استصلاح الاراضى ، الهيئة العامه لمشروعات التعمير والتنميه الزراعيه ، القاهره.

تابع جدول رقم (٢)

الاراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستزراع حسب المنطقه ونوع التربه الزراعيه

	المنطقه	المساحه (فدان)	نوعية التربه الزراعيه
	أ ـ سيناء		
١ ـ	المنطقه الساحليه بين سهل الطينيه والعريش	٢٦٥٠٠٠	طينيه ملحه
٢ ـ	المنطقه الساحليه بين كنتور ٥٠ ، ٦٠	٢٥٠٠٠٠	طينيه رمليه
٣ ـ	منطقة سهل الطينه	١٢٥٠٠٠	طينيه ملحه
٤ ـ	البحيرات المره	٣٠٠٠٠	رملية جيريه الى رمليه
٥ ـ	شركة قناة السويس /كنتور ٤٠	٥٥٠٠٠	" " " "
	جملـــه	٧٢٥٠٠٠	
	ب ـ مناطق شرق الدلتا :		
٦ ـ	الشريط الساحلى بورسعيد/دمياط	٤٧٠٠٠	رمليه جيرية الى رمليه
٧ ـ	جنوب بورسعيد	٥٠٠٠٠	طينيه ملحه
٨ ـ	شمال الحسينيه	٦٥٠٠٠	" "
٩ ـ	جنوب الحسينيه	٧٠٠٠٠	" "
١٠ ـ	شرق منطقة بحر البقر	٢٢٠٠٠	طينيه رمليه
١١ ـ	شمال الصالحيه	٧٠٠٠٠	" "
١٢ ـ	سهل جنوب بورسعيد	٤٠٠٠٠	طينيه ملحه
١٣ ـ	فارسكور	٥٥٠٠	" "
١٤ ـ	غرب القناه حتى كنتور / ٢٠	٤٠٠٠٠	رملية جيرية الى رمليه
١٥ ـ	شرق الدلتا (الكوكاكولا)	١٥٠٠٠	" " " "
١٦ ـ	شرق العدليه	٢٠٠٠٠	" " " "
١٧ ـ	الملاك	١٠٠٠٠	" " " "
١٨ ـ	صحراء الصالحيه	١٢٠٠٠٠	" " " "
١٩ ـ	مديرية الشباب	١٠٠٠٠٠	" " " "
٢٠ ـ	الصرف الصحى (شرق الدلتا)	١٠٠٠٠٠	" " " "
٢١ ـ	التوسع بالمطريه	٢٩٠٠٠	طينية ملحة
	جملـــه	٨١٢٥٠٠	

تابع جدول رقم (٢)

الاراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستزراع حسب المنطقه ونوع التربه الزراعيه

المنطقه	المساحه (فدان)	نوعيه التربه الزراعيه
جـ ـ مناطق وسط الدلتا :		
٢٢ ـ امتداد شهاب الدين	١٠٠٠٠	طميه رملية الى طميه
٢٣ ـ البرلس	٨٠٠٠	" " " "
٢٤ ـ الخاشعه	٨٤٠٠	طميه ملحيه
٢٥ ـ تجفيف البرلس	١١٤٠٠٠	طميه ملحه الى طينيه ملحه ثقيله
٢٦ ـ الزاويه	٣٠٠٠	طينيه ملحه ثقيله
٢٧ ـ السنانيه وأم دنجل	٢٥٠٠٠	رملية الى رمليه حصويه.
جملـــه	١٦٨٤٠٠	
د ـ مناطق غرب الدلتا		
٢٨ ـ صحراء البوصلى	١٦٠٠٠	رمليه الى رمليه حصويه
٢٩ ـ برسيق	٢٠٠٠٠	طينيه ملحة
٣٠ ـ تجفيف مريوط	١٠٠٠٠	" "
٣١ ـ الحاجر	١٣٠٠٠	" "
٣٢ ـ الانطلاق	٧٠٠٠	رمليه
٣٣ ـ امتداد جنوب وادى النطرون	٥٠٠٠	"
٣٤ ـ الصرف الصحى/ مصر اسكندريه الصحراوى	٢٠٠٠٠	رملية الى حصويه
٣٥ ـ التوسع على ترعة النصر	١٤٠٠٠٠	طميه/ رمليه
٣٦ ـ الساحل الشمالى الغربى وامتداد ترعة النصر.	١٠٠٠٠٠	" / "
جملـــه	٣٧٥٠٠٠	
هـ ـ مناطق مصر الوسطى		
٣٧ ـ توسع الصف	١٠٠٠٠	رملية الى رملية حصويه
٣٨ ـ جنوب الصف	٤٠٠٠	" " " "
٣٩ ـ التوسع على بحر الغرق دوهيبى / الفيوم	٢٠٠٠	" " " "
٤٠ ـ ابو صوير/ بنى سويف	٥٠٠٠	" " " "
٤١ ـ القصاريح النهلى والخلوج / بنى سويف	٩٠٠	" " " "

تابع جدول رقم (٢)

الاراضى الجديده القابله للاستصلاح والاستزراع حسب المنطقه ونوع التربه الزراعيـــــــــه

المنطقه	المساحه (فدان)	نوعية التربه الزراعيه
٤٢ - وادى الريان (الفيوم)	٥٠٠٠٠	طينيه وطينيه رمليه
٤٣ - التصاريح النيلى والخارج/المنيا	١٥٢٠٠	رمليه الى رملية حصويه
٤٤ - التربه السوداء /المنيا	١٥٠٠	,, ,, ,, ,,
٤٥ - شرق اسيوط	٥٠٠٠	,, ,, ,, ,,
جملـــــه	٥٠٠٠	,, ,, ,, ,,
و - مناطق مصر العليا :		
٤٦ - الغنايم	٢٠٠٠	رمليه حصويه
٤٧ - وادى الشيخ	١٠٠٠	,, ,,
٤٨ - غرب طهطا	١٠٠٠٠	,, ,,
٤٩ - الفلاحى	٤٠٠٠	,, ,,
٥٠ - المخادمـــه	٣٠٠٠	,, ,,
٥١ - توسع قنا	٢٢٤٠٠	,, ,,
٥٢ - الكنوز	٨٠٠	,, ,,
٥٣ - قفط	٣٠٠٠	,, ,,
٥٤ - حجازه	٣٥٠٠	,, ,,
٥٥ - مكـــرم	٢٠٠٠	,, ,,
٥٦ - البياضه	٢٠٠٠	,, ,,
٥٧ - وادى نسيم	٢٠٠٠	,, ,,
٥٨ - شرق اسنا	٨٠٠	,, ,,
٥٩ - الصعايده	١٥٠٠٠	,, ,,
٦٠ - الكيانيه	١٠٠٠٠	,, ,,
٦١ - كوم امبو /وادى خريطا	٤٠٠٠٠	رملية حصويه
	٣٧٠٠٠	طينية رمليه
جملـــــه	١٥٨٥٠٠	

جـــــدول رقم (٣)

معدلات نمو انتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية وتوقعاتها حتي عـــــام ٢٠٠٠

المحصـــــول	٦٠/٥٩ - ١٩٧٨/٧٦	٧٦ - ١٩٨٦	التقديرات المتوقعة
القمـــــــــــح	١ر٩	١ر٣١	٢ر٨
الفـــــــــول	١ر٨	٠ر٥٦	١ر٠
الشعيـــــــــر	٠ر٠٩	٠ر٠٤	٩ر
الحلبـــــــــة	٠ر٤	٠ر١	٢ر
العدس	٠ر٧	١ر٦	١ر٢
الترمس	٠ر٤	١ر١٩	٠ر٧
الحمص	٠ر٦	٠ر٠٥	٠ر٦
الكتان (بذرة)	١ر٣	٠ر٦٦	١ر٠
البصل (شتوى)	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٥
الثوم	-	١ر١	١ر٢
القطن	٠ر٤	٢ر٢	٠ر٤
الذرة الشامي	٣ر٤	٢ر٠٥	٢ر٩
الذرة الرفيعة	١ر١	٠ر٢٢	٠ر٥
الأرز	٠ر٢	١ر٣٨	٠ر٩
الفول السوداني	٠ر١	١ر٠	٠ر٦
السمسم	٠ر٨	٠ر٨٢	٠ر٦
القصب	-	١ر٨٧	٠ر٤
البطاطس	٠ر٣	١ر٨٦	٠ر٤
بنجر السكر	-	٢ر٧	٠ر٥
فول الصويا	٦ر٩	٦ر٣٧	١ر٣
عباد الشمس	-	٢ر٢	١ر٠

المصـــــدر : د. عبدالقادر دياب ،مرجع سابق ،ص ٤٧٤

جدول رقم (٤)

التركيب المحصولـــى الحالـــى

	محاصيل حقلية وخضروات	قصب	فاكهـــة	المجموع
الأراضى الزراعية القديمـــة	٨٨ر٢٪	٤ر١٪	٧ر٧٪	١٠٠٪
الأراضى المستزرعة	٨٤ر٨٪	١ر١٪	١٤ر١٪	١٠٠٪

المصدر : د٠ عبد القادر دياب مرجع سابق ، ص ٤١٣ وص ٤١٤

× محاصيل حقلية مستديمة ٠

جـــــدول رقم (٥ - أ)

تقديرات الانتاج الزراعي من أهم محاصيل الحبوب والألياف والسكرية في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥ (ألف طن)

البيـــــان	القمح	الشعير	ذرة شامي	ذرة رفيعة	أرز	قطن زهر	كتان	قصب	بنجـــــر
تقديرات عام ٢٠٠٠	٢٥٨٥	٢٩٧	٥٢٢٢	٦٢٨	٣٢٨٧	١٦٤٩	١٣٨	١٠١٢١	١١٥٨
تقديرات عام ٢٠١٥	٢٨٥١	٤١٠	٥٨١٣	٦٦٥	٣٦٤٥	١٨١١	١٥٧	١٠١٦٧	١٤٣٨

جـــــدول (٥ - ب)

تقديرات الانتاج الزراعي من الخضروات والفاكهة لعام ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ (الف طن)

البيـــــان	بطاطس	البصل	الثوم	الفراولة	البرتقال	اليوسفي	الليمون الحامض	العنب	البلـــــح
تقديرات عام ٢٠٠٠	١٩٨٨	٤٧١	١٠٧	٤١	١٤٥١	١٨	١٤٠	٥١	١٩٠
تقديرات عام ٢٠١٥	٢٠٦٢	٥٣٤	-	٥٧	١٥٦١	٢٩	١٧٥	٨٧	٣٨٩

جـــــدول (٥ - ج)

تقـــــديرات الانتاج الزراعي من محاصيل البذور الزيتية لعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥ (الف طن)

البيـــــان	بذرة قطن	فول صويا	سمسم	عباد الشمس	فول سوداني	جملة زيت الطعـــام	بذور الكتان
تقديرات عام ٢٠٠٠	١٠١٥	١٨٨	٢٣	١٨	٧٦	١٣٢٠	٢٦
تقديرات عام ٢٠١٥	١١٠٨	٢٠٠	٣٣	١٨	١٣١	١٤٩٠	٣٠

المصـــــدر : د. عبد القادر دياب ،مرجع سابق ،صفحات من ٥١٣ الي ٥٣٢ .

جدول رقم (٦)

الانتاج من خامات المناجم خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٦ /١٩٨٧

(بالالف طن ، بالالف جنيه)

الخـــام	١٩٨٠		١٩٨١/٨٢		٨٢/٨٣		١٩٨٣/٨٤		١٩٨٤/٨٥		١٩٨٥/٨٦		١٩٨٦/٨٧	
	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
حديد	١٧٧٦	٩٧٦٧	٢١٣٩	١١٧٦٦	٢٢٢٣	١٢٢٢٥	١٩٠١	١٠٤٥٤	٢١١٢	١١٦١٦	١٢٣٤٫٦	١١٢٤٠٫٥	٢٠٤٧٫٦	١١٢٦١٫٢
فوسفات	٦٢٩	٧٥٦٧	٦٩١	٩٣٣٠	٧٤٦	١٠٤٩٤	٩٤٦	١٣٩٨٥	٧٤٨	١٨٦٣٨	١٢٤٠٫٢	٢٤٩٠٩٫٢	١٣١٠٫٥	٢٥٨٦٢٫٧
منجنيز	—	—	—	—	—	—	—	—	٠٫١	٢١	—	—	١٫٠	١٨٠٫٠
كاولين	٤٥	٦٦٧	٥٠٫٧	١٩٠٢	٩٨	٣٦٩١	١٤١	٦٧١٤	١٨٢٫١	٨٦٨٤	١٢٧٫٨	٣٢٢٠٫٥	١٢٥٫٦	١٢٥٣٫١
كوارتز	١٠٫٥	٩٥	١٢٫٠	١٧٢	٩	١٦٠	٧	١٢٨	١	٥٠	١٦٫٩	٤١٧٫٢	١٩٫٤	٦٢٧٫٤
بنتونيت	٤	٨٢	٣٫٠	٧٦	٢٫٥	٨٥	٣٫٢	١٤١	٣٫٨	١٩٤	٥٫١	٢٧٠٫٠	٤٫٠	٢١٧٫٠
تلك	٥	٣٠٦	٨٫٣	٧٠٥	٥٫٥	٥٥٢	١٢٫٢	١٢٢٠	١٥٫١	١٥١٠	٨٫٨	١٠٥٦٫٧	٦٫٩	٨٢٨٫٥
فلسبار	٣٫٣	١٥٩	٨٫٤	٢٥٣	٦٫٥	٢١٤	٧٫٣	٢٤٠	٨٫٥	٢٨١	١٩٫٨	١٢٨٨٫٨	١٤٫٨	٩٨١٫٢
فلوسبار	٠٫٥	٢٤	٠٫٠٩	٤	٠٫٣	٢٨٫٥	٠٫٨	٦٧٫٥	—	—	٠٫٠٨	٨٫٠	٠٫٥	٥٠٫٢
اسبستوس	٠٫١	١٢١	٠٫٣	٢٠	٠٫٨	٦٢٫٧	٠٫٩	٨٦٫٥	٠٫٤	٦٣	٠٫٥	٧١٫٤	٠٫٣	٢٤٫٣
فيرمكوليت					—						٠٫٥	٤٩٫٥	٠٫٢	١٥٫١
ماجنزيت	٠٫٤٥	١٧	٠٫٣	٩	٠٫٠٨	٣	—	—	٠٫٥	١٧٧	—	—	—	—
باريت	١٫٧	١٢٢	١٫٣	١٥٥	٣٫٣	٢٨٧	٣٫٨	٣٤١٫٦	٣٫٣	٣٥٤	٣٫٩	٤٠٦٫٣	٤٫٦	٥٤٤٫٣
أكاسيد حديد	٠٫١٣	٢٫٥	٠٫١	٣	٠٫٢	٧٫٦	٠٫٢	٤٫٧	—	—	٠٫٢	٤٫٤	٠٫٠٣	٥٫٥
اجالسى		١٨٩٢٩٫٥		٢٤٣٩٥		٢٧٨٠٩٫٨		٣٣٤٣٫٣		٤١٥٨٨		٤٣٤٤٢٫٧		٤٣١٣٤٫٥

المصـــدر : د٠ علا الحكيم، مرجع سابق، ص ٥٣٠

جـــدول رقـــم (٧)

الانتاج من الحاجر خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٧/٨٦

(بالالف وحدة والالف جنيه)

الخـــــام		١٩٨٠		١٩٨١/٨٢		١٩٨٢/٨٣		١٩٨٣/٨٤		١٩٨٤/٨٥		١٩٨٥/٨٦ م		١٩٨٦/٨٧	
		ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
حجر جيري	(م)	٥٣١٩	١٦٢٣	٧٠٣٧	٢١١١	٩٢٧٦	٢٨١٩	١١٣٤٠	٣٤٥٩	١٤٢٥٠	٤٣٤٦	١٣٤٧٦ر٢	٤١٥٠ر٠	١٤٧٨٤ر٩	٤٥٦٧ر٩
جبـــس	(ط)	٦٩٠	٧٥٣٧	٨٤٥	١٢٩٣٤	٦٥١	١٤٢٨٨	٨١٠	١٨٤٨١	٩١٣	٢٠٨٣٧	٩٠٥ر٧	١٨٧٤١ر٧	١٠٨٨ر٩	١٩٦٣٤ر٩
بازلـــت	(م)	٣٠٢	١٨٦٤	٣٥٦	٢٥٤٠	٤٦٢	٤٤٠٠	٦٢٢	٥٩٢٧	٥٤٧	٦٠١٧	٨٩٨ر٧	١١١٧٩ر٠	١٠٤٤ر٣	١١٨٤٥ر٣
رخام والباستر	(م)	٣٦	٢٤٠٢			٥٤ر٠	٣٥٧٨	٥٤ر٦	٣٥٢٠	٨٩	٧٥٥٨ر٠	٣٩ر٨	٢٤٩٤ر٨	٢٧ر٨	٢٠٩٢ر٦
كسر رخام	(ط)	٥٢ ٦ر	٢٣٥٨ ٩٠	٤٥ر٠	٥١٨	١١١	١٥٩١	—	—	—	—	١١٠ر٤	١٦٤٦ر٤	١٢٢ر٩	١٨٥٤ر١
جرانيت	(م)	٦ر٤	٢٩٤	٢ر٤	١٧٨	٢ر٢	١٦٤ر٨	١ر٠	٨٣٢	٢ر٩	٨٣٢	٢٤٤ر٧		٣ر٠	٢٥٥ر١
كسر جرانيت	(ط)	١٨	٢٤٨	٥	٣٠	٦ر٠	٣٩ر٢			٩٠ر٢		٥٤ر٢		١٢ر٨	٧٦ر٨
رمل زجاج	(م)	١٣٣	٥٩٢	١٤٧	١١٤٢	١٦٦	١٠٨٢	١٩٤	١٣٠٦	٢٠٣	١٥٣٠	١٨٦ر٣	١٧٢١ر١	٢٣٣ر١	٢٣٤ر٧
رمال سابك	(م)	٨	٥	٨	٥	٨	٤ر٨	٨	٤ر٨	٦ر٠	٧٤	٨ر٠	٤ر٨	٨ر٠٠	٤ر٨
رمال عادية	(م)	٥٦٧٣	١٧٠٢	٦٧٢٧	٢٠١٨	٧٤٤٧	٢٢٣٤	٩٢٦٢	٢٧٧٩	١٣٢٥١	٣٩٧٥	١٢٩٣٥ر٣	٣٨٨٠ر٦	١٣٠٦٧ر١	٣٩٢٠ر١
رمال وزلط وتربه زلطية	(م)	٤٦٣٤	١٣٦١	٦٤٠٠	١٩٢٠	٩٥٨١	٢٨٥٨	١٠٤٥٩	٣١٠٤	١٤٢٥١	٤٢٢٩	١١٢١٣ر٠	٣٣٦٢ر٢	١١٩٢٣ر٧	٣٥٧٢ر٠
طفلـــة	(ط)	٩٨٨	١٥٤٠	٩٧٥	١٨٤٥	١٣٠١	٢٣٥٠	١٩٧٦	٣٠٢٦	٢١٢٥	٣٢٥٥	٣٦٤٣ر٤	٤٩٤٥ر٨	٥٥٠٨ر٨	٦٣٤١ر١
حجر رملي	(م)	٧٨٧	١٢٣٦	٧٨٥	٢٣٦	٦١١	١٨٣	٤١٨	١٢٥	٥٢٢	١٥٧	٤٧٥ر٣	١٤٢ر٦	٤١٦ر٧	١٢٥ر٠
دولوميت	(ط)	٤٥٨	٧٣١	٤١٤	٧٩٣	٤٣١	٦٩٤	٧١٦	١١٣٠	٨٩٢	١٤٠٧	٢٢١٣ر٢	٣٣٩٤ر١	١٥٦٣ر٠	٢٤١١ر٠
أتربـــه	(م)	٤١	١٠	٢٢	١٧	٩٢	٢٢ر١	١٠٠ر٨	٢٤	١١٥	٢٨	٤٧ر٠	١١ر٤	٥٠ر٠	١٢ر٠
جملة			٢٠٢٣٥		٢٨٣٣١		٣٥٢٣٨ر٩		٤٤٦٨٠ر٨		٥٤٢٤٥		٥٥٩٧٥ر١		٥٩٠٥٠ر٥

م : متر مكعب

ط : طـــن

المصـــدر :

د٠ علا سليمان الحكيم، الثروة المعدنية في مصر، ضمن بحث التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠١٠، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٠، ص ٥٢٠

جدول رقم (٨)

الانتاج من الاملاح البخرية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ / ١٩٨٧

(بالالف طن ، الالف جنيه)

الخـــام	١٩٨٠		١٩٨١/٨٢		١٩٨٢/٨٣		١٩٨٣/٨٤		١٩٨٤/٨٥		١٩٨٥/٨٦	
	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
كلوريد صوديوم	٨٣٧	٦٨١٥	٨٦٩	٦٨٦٩	١٠٢٦	٩٢٥٨	٨٩٥	١٠٥٦٣	١٢٧٠	١٦٢٥٥	٩٧٦ر٢	٢٠٧٩٨ر٧
كربونات صوديوم	٤	١٧	٤	١٧	٤	١٧	٤	١٧	٤	١٧	٤	١٧
كبريتات صوديوم	٣	٣٣	٣	٢٩	٥ر٧	٢٠٧	٤	٧٨ر٦	٤	٧٩	١٨ر١	١٨٩ر٤
الاجمالى		٦٨٦٥		٦٩١٥		٩٤٨٢		١٠٦٥٨ر٦		١٦٣٥١		٢١٠٠٥ر١

الخـــام	١٩٨٦/٨٧	
	ك	ق
كلوريد صوديوم	١٢٣٢ر١	٢٦٢٦٧ر٨
كربونات صوديوم	٤	١٧
كبريتات صوديوم	٢٧ر٣	٦٧١ر٢
الاجمالى		٢٦٩٥٦

المصـــدر :

المرجع السابق

جدول رقم (٩)

اجمالى عدد خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة

خلال الفترة ١٩٧٧ــ ١٩٨٧

السنة	مؤهلات عليا		مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة		الجملة	
	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة
١٩٧٧	٤٨٨٦٣	٢٠٧٠٦	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	١٧٦١٥٩	١٠٢٣٦١
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	١٢٨٧٥٢	٨٥١٢٠	١٨٥٢١٣	١١٠٢١١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	١٤٧٩١٤	٨٢٠١١	٢٠٤٣٦٩	١١٠٩٠٤
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٢١٤٧١٠	١١٩٤٢١
١٩٨١	٦٧٠٢٩	٣٩٣١٧	١٨٢٠٨٦	١٢٢٠٤٨	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥
١٩٨٢	٧٣٠٥٥	٣٩٥٨٤	١٩٧٨٣٦	٢٢٩١	٢٧٠٨٩١	٤١٨٧٥
١٩٨٣	٧٧٨١٧	١٣٩٢٦	٢٢٤٠٧٩	٢٢٩٥	٣٠١٨٩٦	١٦٢٢١
١٩٨٤	٨٤٧٤١	١٤٦٤٤	٢٤٧٥٤٩	٣٠٦٥	٣٣٢٢٩٠	١٧٧٠٩
١٩٨٥	٩٤٢٦٩	١٢١٢٥	٢١٩٤٦٧	٢٤٣٣	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨
١٩٨٦	٩٧٨٣١	١٣٥٢٠	٢٣٩٣٢٩	١٧٨٧	٣٣٧١٦٠	١٥٣٠٧
١٩٨٧	١٠١٣١٣	—	٢٥٩٣٢٩	—	٣٦٠٧٢٢	—
الجملة	٨١٨٢٢٣	٢٣٣٣١٧	٢١٢٨١١٨	٤٧٦٦١٥	٢٩٤٦٣٤١	٧٠٩٩٣٢

المصدر :

د٠ نجيب حسن غيته ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية، كتاب العمل العدد ٣٠٤، أغسطس ١٩٨٩ صفحة ٢٧ نقلا عن الادارة العامة للخريجين ، وزارة القوى العاملة والتدريب ٠

جدول رقم (١٠)

السكان ٦ سنوات فأكثر داخل وخارج قوة العمل حسب النوع فى الحضر والريف

تعداد ١٩٨٦

البيان	حضر		ريف		جملة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
داخل قوة العمل	٥٢١١٦٤٢	١٠٨٩٣٧٦	٦٦٠٥٦٤٩	٤٧٢٠٨٧	١١٨١٧٢٩١	١٥٦١٤٦٣
خارج قوة العمل	٣٧٦٩٧٧٧	٧٤٥٣٩٩٨	٤٣٣٣٠٢٧	١٠٠٤١١٢٤	٨١٠٢٨٠٤	١٧٤٩٥١٣٢
جملة	٨٩٨١٤١٩	٨٥٤٣٣٧٤	١٠٩٣٨٦٧٦	١٠٥١٣٢٢١	١٩٩٢٠٠٩٥	١٩٠٥٦٥٩٥
التوزيع النسبى						
داخل قوة العمل	٥٨ر٠	١٢ر٨	٦٠ر٤	٤ر٥	٥٩ر٣	٨ر٢
خارج قوة العمل	٤٢ر٠	٨٧ر٢	٣٩ر٦	٩٥ر٥	٤٠ر٧	٩١ر٨
جملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

الكتاب الاحصائى السنوى ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ يونية ١٩٩٠ .

جدول رقم (١١) *
الفرض الأول

بالألف

السن	النوع	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٠ — ١٤	ذكور	٩٧٨١	١٠١١٢	١٠٤٤٨	١٠٧٩٠	١١١٣٩	١١٥٠٣	١١٨٧٤	١٢٢٤٨	١٢٢٢٤	١٢٠٠٣	١٢٣٨٢	١٢٧٦٥	١٣١٤٨	١٣٥٣٢	١٤٩٢١
	أناث	٩٢٠٨	٩٥١٢	٩٨٢٣	١٠١٤٢	١٠٤٧١	١٠٨١٤	١١١٦١	١١٥١٢	١١٨٦٥	١٢٢٢٢	١٢٥٧٩	١٢٩٣٩	١٣٣٠٠	١٣٦٧٢	١٤٠٣٠
١٥ — ٦٤	ذكور	١٣٧١١	١٤٥٤٩	١٤٠٣٠٣	١٤٧٧٤	١٥١٥٩	١٥٥٤٩	١٥٩٥٤	١٦٣٧٥	١٦٨١٥	١٧٢٧٤	١٧٧٥٣	١٨٢٥٣	١٨٧٧٢	١٩٣٢٢	١٩٨٩٣
	أناث	١٣٤١٩	١٣٧٥٠	١٤٠٩٤	١٤٤٤٨	١٤٨١٢	١٥١٨١	١٥٥٦٤	١٥٩٦١	١٦٣٧٦	١٦٨٠٧	١٧٢٥٧	١٧٧٢٤	١٨٢١٣	١٨٧٢٣	١٩٢٥٢
٦٥+	ذكور	٨٩٦	٩٢٩	٩٦٣	٩٩٨	١٠٣٤	١٠٧٢	١١١٠	١١٥٠	١١٩٠	١٢٣٢	١٢٧٤	١٣١٦	١٣٥٨	١٤٠١	١٤٤٢
	أناث	٩٦٧	١٠١٠	١٠٥٤	١١٠١	١١٤٧	١١٩٥	١٢٤٤	١٢٩٤	١٣٤٥	١٣٩٧	١٤٤٩	١٥٠٢	١٥٥٣	١٦٠٦	١٦٥٨

* الفرض الأول : ثبات معدل الخصوبة الكلية حتى عام ٢٠٠٠ على اساس مستواها في عام ١٩٧٦ .

المصدر : " تقديرات واسقطات سكان مصر من عام ٧٥ — عام ٢٠٠٠ "

مرجع رقم ٩٦ — ٢٢٠٠٠ — ٨٣ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — مركز الابحاث والدراسات السكانية — مارس ١٩٨٣ .

جدول (١٢)

الفرض الثانـى

بالألف

السن	النوع	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
	ذكور	٩٦٣٧	٩٩١٢	١٠١٨٣	١٠٤٤٨	١٠٧٠٩	١٠٩٧٤	١١٢٣٢	١١٤٨٢	١١٧٢١	١١٩٤٨	١٢١٦٦	١٢٣٧٨	١٢٥٨٣	١٢٧٨٢	١٢٩٧٢
١٤ـ	اناث	٩٠٧١	٩٣٢٣	٩٥٧٢	٩٨١٩	١٠٠٦٥	١٠٣١٤	١٠٥٥٦	١٠٧٩١	١١٠١٥	١١٢٢٨	١١٤٣٥	١١٦٣٤	١١٨٢٨	١٢٠١٤	١٢١٩٨
	جملة	١٨٧٠٨	١٩٢٣٥	١٩٧٥٥	٢٠٢٦٧	٢٠٧٧٤	٢١٢٨٨	٢١٧٨٨	٢٢٢٧٣	٢٢٧٣٦	٢٣١٧٦	٢٣٦٠١	٢٤٠١٢	٢٤٤١١	٢٤٧٩٦	٢٥١٧٤
	ذكور	١٣٧١١	١٤٠٤٩	١٤٤٠٣	١٤٧٧٤	١٥١٥٩	١٥٥٤٩	١٥٩٥٤	١٦٣٧٥	١٦٨١٥	١٧٢٧٤	١٧٧٤٩	١٨٢٣٩	١٨٧٤٤	١٩٢٦٣	١٩٧٩٩
١٤ـ٦٤	اناث	١٣٤١٩	١٣٧٥٠	١٤٠٩٤	١٤٤٤٨	١٤٨١٢	١٥١٨١	١٥٥٦٤	١٥٩٦١	١٦٣٧٦	١٦٨٠٧	١٧٢٥٣	١٧٧١١	١٨١٨٣	١٨٦٦٨	١٩١٦٤
	جملة	٢٧١٣٠	٢٧٧٩٩	٢٨٤٩٧	٢٩٢٢٢	٢٩٩٧١	٣٠٧٣٠	٣١٥١٨	٣٢٣٣٦	٣٣١٩١	٣٤٠٨١	٣٥٠٠٢	٣٥٩٥٠	٣٦٩٢٧	٣٧٩٣١	٣٨٩٦٣
	ذكور	٨٩٦	٩٢٩	٩٦٣	٩٩٨	١٠٣٤	١٠٧٢	١١١٠	١١٥٠	١١٩٠	١٢٣٢	١٢٧٤	١٣١٦	١٣٥٨	١٤٠١	١٤٤٢
٦٥+	اناث	٩٦٧	١٠١٠	١٠٥٤	١١٠١	١١٤٧	١١٩٥	١٢٤٤	١٢٩٤	١٣٤٥	١٣٩٧	١٤٤٩	١٥٠٢	١٥٥٣	١٦٠٦	١٦٥٨
	جملة	١٨٦٣	١٩٣٩	٢٠١٧	٢٠٩٩	٢١٨١	٢٢٧٧	٢٣٥٤	٢٤٤٤	٢٥٣٥	٢٦٢٩	٢٧٢٣	٢٨١٨	٢٩١١	٣٠٠٧	٣١٠٠
الجملة		٤٧ ٧٠١	٤٨ ٩٧٣	٥٠ ٢٦٩	٥١٥٨٨	٥٢ ٩٢٦	٥٤ ٢٨٥	٥٥ ٦٦٠	٥٧ ٠٥٣	٥٨٤٦٢	٥٩ ٨٨٦	٦١ ٣٢٦	٦٢ ٧٨٠	٦٤ ٢٤٩	٦ ٥٧٣٤	٦٧ ٢٣٧

الفرض الثاني: ثبات معدل الخصوبة الكلية من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ ثم انخفاضها بنسبة ١٪ سنويا حتى عام ٢٠٠٠

* اعداد السكان المقدرة لجمهورية مصر العربية حسب فئات السن ذكور

المصدر: تقديرات واسقاطات سكان مصر من عام ٩٧٥ لـعام ٢٠٠٠ .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ مركز الأبحاث والدراسات السكانية ـ مارس ١٩٨٣ .

جدول رقم (١٣)

توقعات السكان حسب فئات السن (١٩٨٦ - ٢٠٠٦) ذكور

فئات السن	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
٦ - ١٤	٥٥١٣٦٨٠	٦٠٥٦٣١٩	٦٦٥٣٢٦٧	٧٤٦٧٥٣٩	٧٨٠٢٣١٨
١٥ -	٢٦٤٧٦٠١	٢٩٢١٦٩٣	٣١٧٦٤٨١	٣٥٠٣٧٨٢	٤٠٤٩٣٨٢
٢٠ -	٢١٨٨٥٩٥	٢٦٢٥٠٤٤	٢٩٠١٤١٥	٣١٥٨٨٨٣	٣٤٨٨٠٥٠
٢٥ -	١٧٤٦٧٥٢	٢١٦٤٨٠٥	٢٦٠١٧٨٦	٢٨٨٠٧٢٨	٣١٤٠٥٩٣
٣٠ -	١٥٤٣٨٥٦	١٧٢٤٠٢٧	٢١٤١٨١٥	٢٥٧٩٥١٥	٢٨٦٠٦٤٩
٣٥ -	١٤٠٠١٧٠	١٥١٩٨٦٥	١٧٠١٩٩٤	٢١١٩٥٨٣	٢٥٥٧٥٦٣
٤٠ -	١١٤١٢٥٥	١٣٧٠٩٩١	١٤٩٣٣٥٨	١٧٧٢٤١٧	٢٠٩٤٨٤٢
٤٥ -	٩٥٣٢٨٨	١١٠٥٢٢٦	١٣٣٤٠٠١	١٤٥٩٢٦٥	١٥٤٤٧٧٤
٥٠ -	٨٣٣٥١٠	٨٩٩١١٣	١٠٥٠١٧٤	١٢٧١٢٧٩	١٤٠٤٠٧٥
٥٥ -	٦٨٧٧١٠	٧٥١٥٠٩	٨١٩٧١٢	٩٧٧٥٤٧	١١٨٦٤١٦
٦٠ -	٥٦٢٠٣٩	٥٩١٦٩٩	٦٥٥٥٢٧	٧٢٤٥٥٢	٨٦٥١٠٣
٦٥ +	٩٤٠٦٩٢	١٠٣٢٦٢١	١١٣٦٣٦	١٢٧٤٨٥٦	١٤٤٧٠٩٣
الجملة	٢٠١٥٩١٤٨	٢٢٧٦٢٩١٢	٢٥٦٦٥٨٩٥	٢٩٠٨٩٩٤٧	٣٢٥٤٠٠٥٨
١٥ - ٦٤	١٣٫٧٠٤٧٧٦	١٥٫٦٧٣٩٧٢	١٨٫٨٩٨٩٩٢	٢٠٫٣٤٧٥٥٢	٢٣٫٢٩٠٦٤٧

المصـــدر :

CAPMAS, Demographic Aralysis of 1986 Census, 1989.

جدول رقم (١٤)

توقعـــات القوى العـاملـــة حسب فئات السن (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦)

للذكـــــور

فئات السن	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
١٤ ـ ٦	٥١٢٧٧٢	٥٧٢٩٢٨	٤٣٣١٢٨	٤٣٣١١٧	٣٩٧٩١٨
١٥ ـ	١٠٤٨٤٥٠	١١١٣١٣١	١٠٥٧٧٦٨	٩٩٨٥٧٨	١٠٢١٦٥٩
٢٠ ـ	١٧٢٦٨٠٢	٢٠٧١١٦٠	٢٢٨٩٢١٦	٢٤٩٢٣٥٩	٢٧٥٢٠٧١
٢٥ ـ	١٦٦٦٤٠١	٢٠٦٥٢٢٤	٢٤٨٢١٠٤	٢٧٤٨٢١٤	٢٩٩٦١٢٦
٣٠ ـ	١٥٢٢٢٤٢	١٦٩٩٨٩١	٢١١١٨٣٠	٢٥٤٣٤٠٢	٢٨٢٠٦٠٠
٣٥ ـ	١٣٨٠٥٦٨	١٤٩٨٥٨٧	١٦٧٨١٦٦	٢٠٨٩٩٠٩	٢٥٢١٧٥٧
٤٠ ـ	١١١٠٤٤١	١٣٣٢٩٧٤	١٤٥٣٠٢٧	١٦٣٢١٢٧	٢٠٣٧٥٠٣
٤٥ ـ	٩١٧٠٦٣	١٠٦٣٢٢٧	١٢٨٣٣٠٩	١٤٠٣٨١٣	١٥٨٢٢٧٣
٥٠ ـ	٧٨٤٣٣٣	٨٤٦٠٦٥	٩٨٨٢١٤	١٢٠٠٩٧٨	١٣٢١٢٣٥
٥٥ ـ	٦٢٧٨٧٩	٦٨٦١٢٨	٧٤٨٣٩٧	٨٨٣٣٧٠	١٠٨٣١٩٨
٦٠ ـ	٤٩٢٣٤٦	٤٢٩٢١٨	٤٦١٦٨٨	٤٩٥١٥٩	٥٧٣١٣١
٦٤+	٢٤٣٦٣٩	٣٦٦٤٧٧	٣٨٢٣٨٧	٤٠٦٢٩٧	٤٣٥٥٧٥
الجملـــة	١٢٠٣٢٩٣٦	١٣٧٤٦٠١٠	١٥٣٦٩٢٤٤	١٧٣٢٧٣٢٣	١٩٥٤٣٠٤٦

المصـــــدر : نفس المرجع السابق

جدول رقم (١٥)

فرص العمل المتاحة لخريجي التخصصات الجامعيـــــــة المختلفة

التخصـــص	البيان سنـــة التخـــرج	حجم فرص العمل المتاحة سنة التخرج	حجم فرص العمل أو البطالة المتراكم بدءا من سنة ١٩٨٤ عجز	نسبة	الفائض	نسبة
كلية الاعلام						
صحافة ونشر	١٩٩٥	٣١١	٣٧٧١	١٢١٢ر٥٪		
أذاعة وتلفزيون	١٩٩٥	٢٦			٨٨	٣٣٨ر٥٪
علاقات عامة واعلان	١٩٩٥	٣٠٩	٤٠١١	١٢٩٨٪		
كلية الأثار						
أثار مصرية	١٩٩٥	٣٦			١٣٣	٣٦٩ر٥٪
أثار اسلامية	١٩٩٥	٢٩			٥٢	١٧٩٪
كليات الآداب						
لغة المانية	١٩٩٥	١٠			٢١	٢١٠٪
لغة يابانية	١٩٩٥	—			٨٦	
لغات شرقية	١٩٩٥	١٧٣			٦٢٨	٣٦٣٪
فلسفة وعلم نفس	١٩٩٥	٣٤٣٩			٢٢٥٣	٦٥ر٥٪
تاريخ	١٩٩٥	٥٣٠			٧٣٩١	١٣٩٤ر٥٪
جغرافيا وخرائط	١٩٩٥	٧٠٤			٦٩٨	٩٩ر١٪
كليات التجارة						
محاسبة	١٩٩٥	٥٣٥٥			٢٦٤٩١	٤٩٤ر٧٪
ادارة أعمال	١٩٩٥	٢٣٩٦	١٨٥٢٤	٧٧٣ر١٪		
تجارة خارجية	١٩٩٥	١٢٨	٩٥	٧٤ر٢٪		
اقتصاد	١٩٩٥	٢١١	٨٣	٩٣ر٢٪		
احصاء ورياضة وتأمين	١٩٩٥	٢٨٦	٤٦٩٦	١٦٤ر٢٪		
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية						
اقتصاد	١٩٩٥	٧٢			٩٣	١٢٩ر١٪
علوم سياسية	١٩٩٥	٢٢			١٣٧	٢٢٢ر٧٪
احصاء	١٩٩٥	٢٠٢	٢٦٥٨	١٣١٥ر٨٪		

المصدر : " دراسة مستقبلية لتغيرات الطلب على خريجي مؤسسات التعليم العالي من الملتحقين به عام ١٩٩١/١٩٩٢"
أ.د. محسن توفيق — د. محمد نعمان، بولية ١٩٩١ .

تابع جدول رقم (١٥)

التخصص	البيان سنة التخـــرج	حجم فرص العمل المتاحة سنة التخرج	حجم فرص العمل او البطالة المتراكم بدءا من سنة ١٩٨٤		
			عجز	نسبة الفائض	نسبة
كلية الفنون التطبيقية					
نسيج	١٩٩٦	٢٥٢	٣٤٠٥	١٣٥١ر٢٪	
تصوير سينمائي	١٩٩٦	٩٧	١٣٤٨	١٣٨٩ر٧٪	
زخرفة تطبيقية	١٩٩٦	٤٧٩	٨٧٦٢	١٨٢٩ر٢٪	
تصوير ميكانيكي	١٩٩٦	١٠٨	١٦٩٥	١٥٦٩ر٤٪	
اعلان	١٩٩٦	٢٥٧	٣٧١٣	١٤٤٤ر٧٪	
اجهزة ومعدات	١٩٩٦	١١٥	١٣٨٤	١٢٠٣ر٥٪	
أثاث وتصميم داخلي	١٩٩٦	١٩١	٢٨٢٣	١٤٧٨٪	
خزف وزجاج	١٩٩٦	١٨١	٣٠٣٤	١٦٧٦٪	
معادن	١٩٩٦	١٥٠	٢٥٧٤	١٧١٦٪	
طباعة منسوجات	١٩٩٦	١٩١	٢٦٧٤	١٤٠٠٪	
كلية الفنون الجميلة					
ديكور	١٩٩٦	٢٨٤	٧٨٧	٢٧٧ر١٪	
تصوير	١٩٩٦	١٤٠	١٨٨٢	١٣٤٤ر٣٪	
عمارة	١٩٩٦	٢٤٩	١٢٨٥	٥١٦ر١٪	
نحت	١٩٩٦	١٦٩	٢٣٣٠	١٣٧٨ر٧٪	
كلية السياحة والفنادق					
ادارة فنادق	١٩٩٥	٥	١٨٥	٣٧٠٠٪	
ارشاد سياحي	١٩٩٥	١٩	٢٩٧	١٥٦٣ر٢٪	
سياحة	١٩٩٥	٢٠	٢٧٦	١٣٨ر٠٪	

المصدر : نفس المرجع السابق

تابع جدول رقم (١٥)

التخصص	البيان سنة التخرج	حجم فرص العمل المتاحة لسنة التخرج	حجم فرص العمل او البطالة المتراكمه بدءا من سنة ١٩٨٤			
			عجز	نسبة	عجز	نسبة
كليات الهندسة						
هندسة ميكانيكية	١٩٩٦	١٢١٨	٥٠٦٠	٤ر٤١٥٪		
هندسة مدنية	١٩٩٦	٢٠٩١	١	٠ر٠٥ ٪		
هندسة بترول	١٩٩٦	٨			١٢٨	١٦٠٠٪
هندسة معمارية	١٩٩٦	٩٢٤	٢٩١٨	٨ر٢١٥٪		
هندسة كهربائية	١٩٩٦	١٠١٧	٦٩٥	٣ر٦٨ ٪		
هندسة تعدين وفلزات	١٩٩٦	٢٧			٣٦	٣ر١٣٣٪
هندسة كيميائية	١٩٩٦	٤٤			٢٦٧	٨ر٦٠٦٪
هندسة بحرية وعمارة سفن	١٩٩٦	٢٨			٩٤	٧ر٣٣٥٪
هندسة غزل ونسيج	١٩٩٦	٧٢	٨٠٣	٣ر١١١٥٪		
هندسة نووية	١٩٩٦	٦			٩٦	١٦٠٠٪
كلية ومعاهد الخدمة الاجتماعية	١٩٩٥	١٧٤٤			١١٢٦	٧ر٦٤٥٪
كليات الحقوق	١٩٩٥	٤٢١			١٤١٥	١ر٣٣٦٪

المصدر:

نفس المرجع السابق.

جدول رقم (١٦)

تطور الانتاج من الزيت الخام

(الكمية/ ألف طن متري)

الشركات	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
جابكو (خليج السويس)	٢٤٤٢٩	٢٣٩٣٠	٢٢٦٩٣	٢١٢٢٩	٢٠٧٩٧	٢١٣٤١
جابكو (صحراء غربية)	٥٣٩	٥٨٠	٦٩٧	٧٢٧	٥٨٠	٦٢٧
مجموع جابكو	٢٤٩٦٨	٢٤٥١٠	٢٣٣٩٠	٢١٩٥٦	٢١٣٧٧	٢١٩٦٨
بترويل	٨٥٠٩	٨٣١٥	٩٣١٢	٩٥٦٤	١٠١٧٧	١٠٣٤٧
سوكو/خيوكو	٥٦١١	٦٣٤١	٦١٧١	٥٣٣٩	٥٢٨٥	٥٠٥٦
العامة	١٤٦٤	١٣٦٥	١٤٥٨	١٤٩٢	١٤٩٢	١٤١٦
ويكو	٢٩٤	٢٦٩	٢٦٢	٢٤٣	٢٥٨	٣٣٦
ابيكو	٢٣٢	٢١٨	٢٢٨	٢٣٧	٢٣٧	٢٥٤
بابيكو	٥٢٨	٥٣٢	٥٨٠	٧٧٥	٨٩٥	١٤٣٠
اجيبكو	١٠	٢٨٩	٦٤٧	٢٢٣	٧٧٨	٨٥١
اوسوكو/توتال	٢٩	٢٥	١٢	—	٣٩	٢٤٦
توتال/جنوب رمضان	٢٠	٥٤	٤٥	٤٠	٥٠	٥٤
جيسوم	١٧٦	٢١٧	١٦٣	٢٠٨	٢٨٨	٣٣٩
أبسر	١٣٢	٦٧٤	٧٨٢	٨٤١	١١٣٥	١١٤٢
انديفين	—	٢٧	٣٥	٣٩	٤٦	٣٩
خالدة	—	٣٤٢	٩٩٠	١٠١٢	١١٥٤	١٣١٧
ابيكو/ الأمل	—	—	—	١٥٧	١٩٦	٢٠٣
الاجمالى	٤١٩٧٣	٤٣١٧٨	٤٤٠٧٥	٤٢٦٢٦	٤٣٤٠٧	٤٤٩٩٨

المصدر:

مجلة البترول ــ العدد الثانى ١٩٩٢.

جدول رقم (١٧) تطور انتاج الغازات الطبيعية ومشتقاتها

(الكمية / الف طن متري)

بيـــان	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
غازات طبيعية						
أبو ماضي	١٥٧١	١٧٠٨	١٧٠٤	١٩٢٧	٢٥٨٥	٢٥٠٠
أبو الغراديق	٧٦١	٨٠٠	٨٤٢	٧٩٩	٧٨٧	٦٩٧
أبو قير	١٢٢٥	١٢٥٥	١٤٩٥	١٤١٨	١٣٨٨	١٢٨٩
خليج السويس	٥٦٤	٥٩٢	٩٥٧	١١٥٣	١١٣٩	١٠٧٧
بدر الدين	١٠٠	٩٨	١٠٢	١٥٢	١٦٧	١٤٠
سيناء (بلاعيم)	٢٦	٣٨	٤٨	٥٥	٦٩	٧٠
مجموع	٤٢٤٧	٤٤٩١	٥١٤٨	٥٥٠٤	٦٠٣٥	٦٥٥٤
متكثفات						
أبو ماضي	٢٠٣	٢١٦	٢٢٤	٢٥٨	٣٢٠	٣٠٣
أبو الغراديق	٢٠٠	٢١٥	٢١٣	٢٠٥	١٧٠	١٦٢
أبو قير	١٦٦	١٧١	٢١٤	١٨١	١٨٥	١٥٨
خليج السويس	٦٠	٨٢	١٥٢	١٢٢	١٥٩	١٥١
بدر الدين	٣	٤	٥	٩	١١	١١
سيناء (بلاعيم)	١٤	١٤	٢٠	٣٥	٥٥	٥٨
خليج الزيت	—	—	١٧	٥٠	٥٢	٤٩
خالدة	—	—	—	—	٨	٤٢
مجموع	٦٤٢	٧٠٢	٨٤٥	٩٠٤	٩٦٠	١٠٣٠
غاز مسال (بوتاجاز)						
أبو ماضي	—	—	٣٦	٥٥	٦٤	٦٢
أبو الغراديق	٧٦	٨٢	٨٨	٨٤	٧١	٨٢
أبو قير	٣٠	٣٠	٣٢	٣٧	٣٥	٣٠
خليج السويس	٨٣	١١١	٢٠٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٢
بدر الدين	١٠	١٠	١١	٢١	٢٦	٢٠
سيناء (بلاعيم)	٢٣	١٩	٢٩	٥٧	٨٨	٨٨
خليج الزيت	—	—	١٩	٦١	٦٧	٥٢
مجموع	٢٢٢	٢٥٧	٤١٩	٥٣٩	٥٧٥	٥٥٦
أجمالي غازات ومشتقاتها	٥١١٥	٥٤٥٠	٦٤١٢	٦٩٤٧	٧٥٧٠	٨١٤٠

المصدر : مجلة البترول ، العدد الثاني ، ١٩٩٢ .

جـــدول رقم (١٨)

كمية وقيمة الوفر في الوقود نتيجة لاستغلال

الطاقة المائية في توليد الكهرباء خلال الفترة (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)

البيان	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩
الطاقة المائية المولدة (مليون كيلووات ساعة	٩٠٤٦ر٧	٩١٠٤ر٧	٨٢٥٨ر٦	٩٣٢٢ر٢	٩٩٧٤ر٣
معدل استهلاك المازوت (حجم/ك.و.س)	٢٩٠	٢٨٢	٢٧٤	٢٦٩	٢٦١
كمية الوفر في الوقود باستهلاك الطاقة المائية (ألف طن مازوت معادل)	٢٦٢٣	٢٥٦٨	٢٢٦٣	٢٥٠٨	٢٦٠٣
قيمة المازوت المعادل (المدعم) ألف جنية	٤٤٥٩١	٤٨٧٩٢	٦٧٨٩٠	٧٧٧٤٨	٩٨٩١٤

المصدر : وزارة الكهرباء والطاقة ،هيئة كهرباء مصر " التقرير السنوى للاحصاءات الكهربية لعام ١٩٩٠/٨٩ "؛ بحث ادارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا" قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٦٩) .

جدول رقم (١٩)

تطور الطاقة الكهربائية المولده ونسبة مشاركة التوليد المائى الى اجمالى الطاقة المولده خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٩٠)

السنة	الطاقة المولده				
	حرارية	الاجمالى ٪	هيدروليكية	الاجمالى٪	الاجمالى
١٩٧٥	٣ر٠٠٩	٣٠ر٧	٦ر٧٩٠	٦٩ر٣	٩ر٧٩٩
١٩٧٦	٣ر٦٤٣	٣١ر٣	٨ر٠٠٣	٦٨ر٧	١١ر٦٤٦
١٩٧٧	٤ر٤٧٩	٣٣ر١	٩ر٠٣٨	٦٦ر٩	١٣ر٥١٧
١٩٧٨	٥ر٠٧٨	٣٣ر٨	٩ر٩٣٥	٦٦ر٢	١٥ر٠١٣
١٩٧٩	٦ر٧٥١	٤١ر٣	٩ر٦٠٨	٥٨ر٧	١٦ر٣٥٩
١٩٨٠	٨ر٦٢٩	٤٦ر٨	٩ر٨٠١	٥٣ر٢	١٨ر٤٣٠
١٩٨١	١٠ر٥٣٢	٥٠ر٨	١٠ر٢١٥	٤٩ر٢	٢٠ر٧٤٧
١٩٨٢	١٢ر٨٦٩	٥٥ر١	١٠ر٤٨٤	٤٤ر٩	٢٣ر٣٥٣
١٩٨٣	١٦ر٠٦٣	٦٢ر١	٩ر٨١٧	٣٧ر٩	٢٥ر٨٨٠
١٩٨٤	١٩ر٤١٦	٦٦ر٨	٩ر٦٣٣	٣٣ر٢	٢٩ر٠٤٩
١٩٨٥	٢٢ر٧٩٥	٧٢ر٥	٨ر٦٦٣	٢٧ر٥	٣١ر٤٥٨
١٩٨٦	٢٤ر١٨٣	٧٢ر٣	٩ر٢٨١	٢٧ر٧	٣٣ر٤٦٤
١٩٨٧	٢٨ر٢٣٧	٧٦ر٥	٨ر٦٥٨	٢٣ر٥	٣٦ر٨٩٥
١٩٨٨	٣٠ر١٥٦	٧٨ر٢	٨ر٤١٣	٢١ر٨	٣٨ر٥٦٩
١٩٨٩	٣٠ر٢٥٨	٧٦ر٤	٩ر٣٢٢	٢٣ر٦	٣٩ر٥٨٠
١٩٩٠	٣١ر٦٧٤	٧٦ر١	٩ر٩٧٤	٢٣ر٩	٤١ر٦٤٩

يبين الجدول انخفاض نسبة مشاركة الطاقة الهيدروليكية فى انتاج الطاقة الكهربائية حيث بلغت ٩ر٢٣٪ من اجمالى الطاقة الكهربائية فى عام ١٩٩٠ مقابل نسبة ٣ر٦٩٪ من اجمالى الطاقة الكهربائية فى عام ١٩٧٥ بينما زادت نسبة مشاركة الطاقة الحرارية فى انتاج الطاقة الكهربائية حيث بلغت ١ر٧٦٪ فى عام ١٩٩٠.

المصدر : الخطة الخمسية الثانية لوزارة الكهرباء والطاقة (٨٧/١٩٨٨-٩١/١٩٩٢).

جدول رقم (٢٠)

تطور نشاط قطاع البترول في التجارة الخارجية

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	فائض ميزان المدفوعات (مليون دولار)	متوسط سعر تصدير خام خليط خليج السويس (دولار/برميل)
٨١/٨٠	٢٢٨٤	٥١٤	١٧١٠	٢٦ر —
٨٢/٨١	٣٤٣٢	٧٣٠	٢٧٠٢	٢٣ر —
٨٣/٨٢	٢٩٧٧	٧٥١	٢٢٢٦	٣٠ر —
٨٤/٨٣	٣١٤٦	٨١٩	٢٣٢٧	٢٨ر —
٨٥/٨٤	٣٠٥٧	٧٨١	٢٢٧٦	٢٧ر —
٨٦/٨٥	٢٣٨١	٥٣٨	١٨٤٣	٢٣ر ٤٣
٨٧/٨٦	١٥١٥	٤٠٩	١١٠٦	١٤ر ٥٧
٨٨/٨٧	١٦٨٥	٥٦١	١١٢٤	١٥ر ٥٨
٨٩/٨٨	١٤٥١	٥٨٨	٨٦٣	١٣ر ٨٥
٩٠/٨٩	١٦٤٨	٦٩٢	٩٥٦	١٦ر ٠٣
٩١/٩٠	٢٥٣٢	٩٦٣	١٥٦٩	٢٠ر ٣٠

المصدر : مجلة البترول ـ العدد الثاني ١٩٩١

جدول رقم (٢١)

الملامح الرئيسية لانجازات قطاع البترول

النشاط	٨٦/ ٨٥	٨٧/ ٨٦	٨٨/ ٨٧	٨٩/ ٨٨	٩٠/ ٨٩	٩١/ ٩٠
الانتاج						
زيت خام	٤١٩٧٣	٤١١٧٨	٤٩٠٢٠	٤٢٢٢٦	٤٣٤٠٧	٤٤٩٩٨
غازات طبيعية	٤٢٤٧	٤٤٩١	٥١٤٨	٥٠٠٤	٥٠٠٠	٥٠٠٠
متكثفات	٦٤٦	٧٠٢	٨٤٥	٩٠٤	٩٦٠	١٠٣٠
غاز مسال (بوتاجاز)	٢٢٢	٢٥٧	٤١٩	٥٣٩	٥٧٥	٥٥٦
الاجمالى	٤٧٠٨٨	٤٨٦٢٨	٥٠٤٨٧	٤٩٥٧٣	٥٠٩٧٧	٥٣١٣٨
الاستهلاك						
منتجات بترولية	١٧٦١٥	١٨٢٢٦	١٩٣٨٧	١٩٠٤٧	١٩٧٦٩	٢٠٣٦٧
غازات طبيعية	٤١٩٥	٤٤٦٠	٥١٤٨	٥٥٠٠	٦٠٢٥	٦٠٤٠
مجموع	٢١٨١٠	٢٢٦٨٦	٢٤٥٣٥	٢٤٥٤٧	٢٥٨٠٤	٢٦٨٨٠
تموين سفن وطائرات	١٤٩٦	١٥٨٩	١٦٤٤	١٩٩٢	٢٢٣٤	٢٢٩٥
أجنبية						
الاجمالى	٢٣٣٠٦	٢٤٢٧٥	٢٦١٧٩	٢٦٥٣٩	٢٨٠٣٨	٢٩١٧٦
التجارة الخارجية (مليون دولار)						
صادرات	٢٣٨١	١٥١٥	١٦٨٥	١٤٥١	١٦٤٨	٢٥٣٢
واردات	٥٣٨	٤٠٩	٥٦١	٥٨٨	٦٩٢	٩٦٣
فائض ميزان المدفوعات	١٨٤٣	١١٠٦	١١٢٤	٨٦٣	٩٥٦	١٥٦٩

المصدر : مجلة البترول ، العدد الثانى ١٩٩٢.

جدول رقم (٢٢)

تطـــــــور الحمل الاقصي والطاقة المولدة والقدرات المركبة

المنتظر اضافتها خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)

السنة	الحمل الاقصي		الطاقة المولدة		القدرات المنتظر اضافتها الوحدات التوليد المختلفة (ميجاوات)
	ميجاوات	معدل الزيادة السنوية ٪	مليون ك٠و٠س	معدل الزيادة السنوية ٪	
٩٢/٩٢	٨٢٧٦	٦ر٦	٥٠٩٣٤	٦ر٣	٧١٠
٩٤/٩٣	٨٩٢٩	٦ر٦	٥٥٠٦٢	٦ر٢	٩٥٥
٩٥/٩٤	٩٥١٨	٦ر٦	٥٨٢٧٧	٦ر٢	٣٠٠
٩٦/٩٥	١٠١٤٦	٦ر٦	٦١٩٠٤	٦ر٢	٦٠٠
٩٧/٩٦	١٠٨١٦	٦ر٦	٦٥٥٨٨	٦ر٢	١٢٠٠
٩٨/٩٧	١١٤٨٧	٦ر٢	٦٨٥٤٧	٥ر٨	٦٠٠
٩٩/٩٨	١٢١٩٩	٦ر٢	٧٢٥٢٣	٥ر٨	٩٠٠
٢٠٠٠/٩٩	١٢٩٣١	٦	٧٦٧٢٩	٥ر٨	٩٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٧٠٧	٦	٨١١٨٠	٥ر٨	٩٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤٥٠٢	٥ر٨	٨٥٨٨٨	٥ر٨	٩٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٣٤٣	٥ر٨	٩٠٥٢٦	٥ر٤	٣٠٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦٢٣٣	٥ر٨	٩٥٤١٦	٥ر٤	٩٠٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٧١٧٤	٥ر٨	١٠٠٥٦٧	٥ر٤	٦٠٠

المصدر : وزارة الكهرباء والطاقة " الخطة الخمسية الثانية (٨٨/٨٧)- (١٩٩٢/٩١)وآفاق المستقبل ٢٠٠٠

- بحـــــــث ادارة الطاقة في مصر في ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا " قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٦٩) ٠ ديسمبر ١٩٩١ معهـــد التخطيط القومي ٠

جدول رقم (٢٣)

التوقعات المستقبلية للطلب علي الطاقة في مصر

السنة	الطلب علي الطاقة	ملاحظات
١٩٩١/٩٠	٣١ر٢	منها حوالي ٣م.ط.ب.م يمكن توفيرها
١٩٩٦/٩٥	٣٩ر٨	من المصادر الكهرومائية
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٠ر٨	يتحتم دخول وحدات التوليد النووى
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٤ر٨	لمجابهة زيادة الطلب علي الطاقة
٢٠١١/٢٠١٠	٨٢ر٧	

في محاولة لتنبؤ مستقبل الطاقة في مصر من خلال دراسة معدلات الزيادة في استهلاك الطاقة ، ومعدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي . ثم حساب المرونة الداخلية للطلب علي الطاقة (١٦).

الفصل الرابع

تطوير اساليب التخطيط القومى وفقاً لمواصفات المرحلة الحالية

١ . مقدمة :

برزت فى الآونه الاخيرة الحاجة الى تطوير اساليب التخطيط القومى بمايتلاءم مع احتياجات المرحلة الحالية من حيث :-

أ - الرغبة المتزايدة فى تحرير الاقتصاد القومى واتاحة مساحة اوسع لإعمال آليات السوق

ب - التطور الملموس فيمايعرف الآن بمجال تكنولوجيا المعلومات Information Technolgy والتى تقوم على التعاون الوثيق فيمابين الاجهزة الالكترونية المتطورة Hardware وانظمة وبرامج Software التشغيل والاتصال .

ويمكن تبويب احتياجات التطوير فى اساليب التخطيط القومى الى مواصفات من حيث الشكل Formal Specification واخرى من حيث المضمون .

ويقصد بمواصفات الشكل الخواص الفنية والرياضية التى تنسج من خلالها الخطة القومية . اما مواصفات المضمون فتشير الى المحتوى التجريبى وفقا لابعاد الزمان / مكانية فى الاقتصاد القومى وهى ينبغى ان تتألف فى المرحلة الحالية من مجموعة الوسائل الاجرائية المباشرة وغير المباشرة (مع التركيز على الاخيرة) والتى تنتظمها سياسات قومية شاملة وذلك لتحقيق منظومة من الاهداف القومية .

لذا فانه سوف يتم معالجة مواصفات تطوير اساليب التخطيط القومى كمايلى :

* صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات الشكل .
* صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات المضمون .
* صياغة دالة الاهداف القومية - الاجراءات
* صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية
* تنظيم شبكات قومية للمعلومات .

٢. صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات الشكل

تمثل الاهداف بصفة عامة الغايات النهائية التى يسعى النظام الى تحقيقها . واذا كانت الخطة لاتقتصر فقط على الاهداف حيث ينبغى ان تضم ايضا علي الاقل السياسات اللازمة لتحقيقها . الا انه لايمكن تصور عملية التخطيط القومى بدون الاهداف التى تعد بمثابة المايسترو القائد او القوة الدافعة الكبرى فى النظام ايا كانت درجة الالزامية او اللامركزية فى الخطة .

ويمكن ايضا ابراز اهمية دور الاهداف فى اداء النظام بتصويرها فى بؤرته التى يتحلق حولها دوامات من السياسات والقرارات التى تكفل فى النهاية تحقيقها فى الواقع العملى . وبذا فان دالة الهدف والتى تكون مصاغة عادة بدرجة عالية من التجريد وبذا تحتـــاج الى تقريب متتالى Successive Cencretisation نحو الواقع العملى من خلال سلسلة ردود الافعال Chain Reaction والتى تنطوى على سياسات استراتيجية على المستوى القومى ثم القطاعى والاقليمى وفى نهايتها قرارات الوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئى (انظر الشكل رقم (١)).

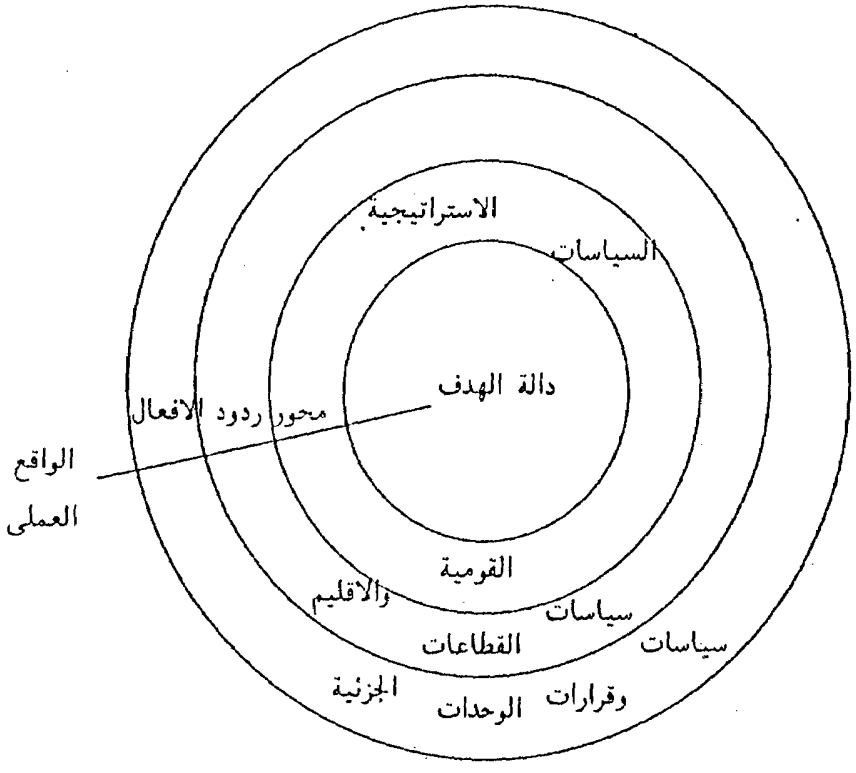

شكـل رقـم (١)

وهناك عدة اختيارات لصياغة الاهداف القومية تتفاوت من الاشكال البالغة التبسيط Naive الى الاشكال المتقدمة Sophisticated من دوال الأهـــــــداف ، الا انه ينبغى التخلى عن الاشكال المبسطة التى لاتفى باحتياجات المرحلة الحالية . لذا فانه ينبغى أن يتوفر فى صياغة الاهداف القومية من حيث الشكل الخواص التالية على الاقل :

- القابلية للقياس الكمى .
- تعدد متغيرات دالة الهدف .
- تعدد دوال الاهداف .
- عدم خطية دالة الهدف .
- الاهداف المفتوحة .
- الافق التخطيطى المفتوح .

١٠٢ *القابلية للقياس الكمى :*

لما كانت اهداف الخطة تعبر عادة عن الآمال والتطلعات القومية ، لذا فانه يتداخل فيها العديد من الشعارات والعبارات الوصفية التى يختلف مدلولها من شخص لآخر . لذا فانه يقع على عاتق المخطط تطويع هذه الاهداف فى شكل متغيرات قابلة للقياس الكمى وهذا يستلزم :

أ - تعريف متغيرات الاهداف التى يتم الاتفاق عليها بوضوح ودقة .

ب - تصميم طريقة قياس المتغيرات من حيث :

* وحدة القياس .
* اسعار الاسواق المستخدمة (محلية - عالمية - سعر صرف ...)
* زمن القياس (سنة الاساس) .

ولما كانت القيمة عند التداول فى الاسواق Value in Exchange الكاملة لاتزال هى المعيار الكلاسيكى للقياس فان العمليات التى تتم فى اسواق غير كاملة (أو احتكارية) ، او العمليات المجازية Imputed التى يندمج فيها المنتج مع المستهلك ، او تلك التى لاتتداول فى الاسواق (كالسلع العامة Public Goods) يتم تقديرها من خلال ردها الى نظائرها في اسواق يفترض اكتمالها بقدر الامكان .

ويلاحظ ان العجز عن تطويع اى جانب من الاهداف القومية للقياس الكمى يعنى اما اهدار هذا الجانب ، او السماح لها بان تلعب دورا غامضا قد لايتناسب مع تأثيرها الفعلى .. وان القياس التقريبى لهذا النوع من الاهداف افضل دائما من عدم تطويعها للقياس الكمى .

٢٠٢ تعدد المتغيرات :

ينطوى التعبير عن الاهداف القومية بمتغير واحد (مثل الناتج القومى او الفردى) على العديد من التنازلات والتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة لفئات المجتمع سواء من حيث الانتاجية او توزيع الدخل . وبالرغم من ضرورة ان تكون متغيرات دالة الهدف في النهاية محدودة وقابلة للسيطرة ، الا ان اختزالها فى متغير واحد او عدد قليل منها يمكن ان يؤدى الى التضحية بجوانب هامة من الدور الارشادى لدالة الهدف . والمعيار الموضوعى فى هذا المجال هو قبول المتغيرات التى تعبر بقدر الامكان عن اجماليات متسقة Consistent aggregates وهى التى ينتفى فيها تماما التضحية بالتفاصيل الهامة من منظور الغرض النهائى من عملية القياس الكمى .

وتثير خاصية تعدد متغيرات دالة الاهداف القومية مشكلة ادخال الاوزان الترجيحية لكل متغير . اذ ان تجاهل هذا الاعتبار ينطوى ضمنا على اعطاء اوزان متكافئة لكافة المتغيرات وهو مالايعد صحيحا فى غالبية الحالات . كما ان اعطاء المتغيرات اوزانا جزافية لاتعكس سوى الانطباعات الشخصية لدى بعض القيادات السياسية او الادارية يمكن ان يؤدى الى نتائج مضللة وربما خطيرة على توجهات الاقتصاد القومى . لذا ينبغى فى جميع الحالات تأسيس هذه الاوزان الترجيحية على تقديرات موضوعية تعكس مستويات التفضيل الجماعى للمنافع الحدية لهذه المتغيرات .

٣٠٢ *تعدد الدوال :*

نظرا لتعدد المشاكل والاختلالات الهيكلية التى يواجهها الاقتصاد القومى فى المرحلة الحالية بل وتعارضها فى كثير من الجوانب ، فان هذا يفرض عدم الاكتفاء بدالة وحيدة

للاهداف وان تعددت متغيراتها ويحتم اللجوء الى صياغة دوال متعددة .

وتحتاج دوال الاهداف المتعددة الى اساليب متقدمة لحل مشكلة احتمالات التعارض فيمابينها واحتمال عدم وجود حل يستوفى شروط الامثلية لكافة الدوال .

ويمكن تجريب عدة اساليب للتغلب على مشكلة تعدد دوال الاهداف مثل : (١)

أ - ترتيب دوال الاهداف وفقا لاهميتها من المنظور الاقتصاد / اجتماعى واختيار دالة رئيسية وتحويل باقى الاهداف الى قيود .

ب - ايجاد القيمة المثلى وفقا لكل دالة على حدة ثم تدنية الانحرافات عن هذه القيم العظمى .

جـ - استخدام نظرية المباريات لايجاد نقطة (او نقاط) التوازن بين حلول الدوال المتعارضة والتى تعالج فى هذه الحالة كاستراتيجيات للمباراة .

٤٠٢ عدم الحطية :

درجت نماذج التخطيط على افتراض خطية كافة العلاقات التى تضمها بمافيها دالة الهدف . وهذا يعنى ان تكون كافة حدود Terms هذه العلاقات من الدرجة الاولى(التى تمثل بيانيا فى حالة حدين بخـــط مستقيم يتميز بثبات معالمه من ميل او جزء مقطوع من الاحداثى الرأسى او الافقى) .

ويساعد هذا الافتراض على سهولة حل النموذج والتنبؤ بنتائجه فى كافة المراحل ، الا ان تطبيق هذ الافتراض على دالة الهدف يعنى أن الترجيح المقترن بكل متغير (وهو يمكن ان يكون اسعارا فعلية او ظلية او نسب ...) يظل ثابتا ايا كانت القيمة التى تأخذها هذه المتغيرات ، بينما تؤكد النظرية الاقتصادية ضرورة ان يتناقص هذا الترجيح بزيادة قيـــــم المتغيرات (نظرية دوال المنفعة Utility Function لذا فان التقريب الخطى لدالـــة

الهدف كان يقبل فقط من قبيل التجاوز وصعوبة حل النماذج فى حالة التخلى عن فرض الخطية .

وقد قدمت عدة مساهمات للتغلب على هذه المشكلة فى دالة الهدف بصفة خاصة اهمها : (٢)

أ - الشكل الخطى لوغاريتميا : وتظل دالة الهدف فى هذه الحالة خطية لكن للوغاريتمات متغيراتها فى ظل نفس اوزان الترجيح . وبذا تكون الدالة :

$$ف = جـ_{١} \text{ لو } س_{١} + جـ_{٢} \text{ لو } س_{٢} + ... + جـ_{ن} \text{ لو } س_{ن}$$

حيث تعبر "س و" عن متغيرات دالة الهدف .

جـ و عن اوزانها الترجيحية

وهذا الشكل يستوفى شرط تناقص المنافع الحدية بزيادة قيم متغيرات دالة الهدف .

ب - الشكل غير الخطى : ومن ابسط صوره التى جربت بنجاح هى الدالة من الدرجة الثانية Quadratic Function على النحو التالى :

$$ف = \text{مجـــ}_{و=١}^{ن} \text{ مجـــ}_{ر=١}^{ن} \text{ جـــ}_{ور} \text{ س و س ر}$$

وفى بعض الحالات يتم التعبير عن الاهداف فى شكل مربع الفرق بين قيم محددة من مراحل سابقة فى النموذج ($\overline{س}$ و) ويكون اتجاه دالة الهدف هو تدنية مربعات هذه الفروق كمايلى :

$$ف = \text{مجـــ}_{و=١}^{ن} (\text{س و} - \overline{س}\text{ و})^{٢}$$

٥٠٢ الأهداف المفتوحة :

فى بعض الحالات يميل المخطط الى وضع الاهداف بشكل محدد سلفا سواء كقيم مطلقة او تغيرات او معدلات هيكلية او للنمو ..... (مثل مضاعفة الدخل القومى فى فترة معينة) ويمكن ان يؤدى هذا التدخل الجزافى فى تحديد الاهداف الى عدم فعالية الخطة من

احدى زاويتين :

* استحالة تنفيذ الخطة اذا كان يستحيل تنفيذ هذه الاهداف على ضوء الموارد المتاحة والطاقة الاستيعابية فى المجتمع أو
* تواضع اهداف الخطة اذا كانت الاهداف الجزافية تقل عن الاهداف المثلى التى يمكن تحقيقها .

لذا فان المرحلة الحالية تستلزم ان تكون الاهداف مفتوحة بحيث يكون المطلوب تحقيق المستويات المثلى لها فى اى من الاتجاهين :

* تعظيم المنافع الصافية و / او
* تدنية التضحيات او تكلفة الموارد ذات الندرة الخاصة .

٦٠٢ الأفق التخطيطى المفتوح :

درجت الممارسات العملية علي افتراض افق تخطيطى مغلق على قدر كاف من الطول (يتراوح عادة فيمابين ٥ - ١٠ سنوات) وذلك للتوفيق بين اعتبارين :

* الافق التخطيطى القصير نسبيا لايتيح الفرصة لتبنى سياسات طويلة الاجل يتأخر ظهور اثارها فيما وراء الافق التخطيطى .
* الافق التخطيطى الطويل نسبيا يسمح بادخال تقديرات لايمكن الاعتماد عليها حيث تتزايد درجة عدم التأكد بالابتعاد عن نقطة الاساس .

إلا ان اغلاق الافق التخطيطى ايا كان مداه ادى الى عدم ظهور نتائج استثمارات الفترات الاخيرة وفقا لطول فترة الابطاء Gestation lag الخاصة بكل منها ، ومن ثم تناقصها او انعدامها لانتفاء الحافز عليها .

ويمكن معالجة هذا القصور باضافة متغير نائب عن الفترة التالية للخطة مثل :

أ - رصيد رأس المال المتراكم فى نهاية الافق التخطيطى باعتباره مؤشرا لقوى القصور الذاتى inertia اللازمة لدفع النمو فى الفترة التالية للخطة .

ب - اجمالى المتبقى remainder من تحقيق نفس اهداف الخطة فيماوراء الافق التخطيطى والى مالانهاية باستخدام دوال هندسية تقاربية convergent

وبذا يمكن تطويق الاثار السلبية لفرض اغلاق الافق التخطيطى باعتباره جزءا من استراتيجية بعيدة المدى لافق تخطيطى ارحب فالسنة جزء من خطة خمسية والتى تعتبر بدورها جزءا من الخطة العشرية وهكذا يكون الافق التخطيطى مفتوحا الى مالانهاية دون ان يتم تجاهل الفترات التالية للنهاية الجزافية للافق التخطيطى .

٣. صياغة دالة الاهداف القومية - مواصفات المضمون

يحتاج تصميم مضمون دالة الاهداف القومية الى تشخيص تحليلى ومتعمق للمشاكل والاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد القومى مع ترتيبها فى اولويات تعكس اهميتها النسبية بشكل موضوعى يخلو من التحيز والانطباعات الشخصية . والقائمة التالية تمثل اطارا تجريبيا A tentative framework لمشاكل الاقتصاد المصرى التى ينبغي ان تهاجمها (تمثلها أو تعكسها / تعبر عنها) دالة الأهداف القومية.

اطار تجريبى لمشاكل الاقتصاد المصرى والاهداف المهاجمة

المشكلة (٣)	مظاهرهـــــا	الاهداف المهاجمة	
		حد اقصى (تعظيم)	حد ادنى (تدنية)
١ - التخلف الاقتصادى	ضعف هياكل الانتاج والتوزيع	* الناتج القومى	*استخدام الموارد النادرة
٢ - سوء توزيع الدخول	تفاوت الدخل الفردى فيمابين: * الريف والحضر * الاقاليم والمحافظات * العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص	* الدخل الفردى للفئات المتخلفة	* معامل Gini للتفاوت بين دخول الفئات . (٤)
٣ - عجز التعامل الخارجى	* العجز الهيكلى فى ميزان المدفوعات * تراكم الدين الخارجى	* الصادرات المنظورة وغير المنظورة	*الواردات المنظورة وغير المنظورة
٤ - التضخم	* ارتفاع الاسعار والاجور		* الفجوة التضخمية
٥ - الركود	* انخفاض الطاقات الانتاجية المستغلة * تراكم المخزون الراكد	* تنشيط القوى الانتاجية	*الطاقات غير المستغلة والمخزون الراكد
٦ - البطالة	* ارتفاع نسبة البطالة بين الوافدين الجدد على سوق العمل الى اعلى مستوياتها * نسبة ملموسة من البطالة المقنعة بين العاملين فى الحكومة والقطاع العام	* خلق فرص عمالة محدودة التكلفة	* فائض العمالة
٧ - ضعف سوق المال	* ضعف التعامل فى السوق الاولى للاصدار * ضعف التعامل فى الاسواق الثانوية	* التعامل فى الاوراق المالية	* التمويل الذاتى
٨ - البيروقراطية	* الازدواجية والتكرار وهيمنة الاجراءات الحكومية على النشاط الاقتصادى .	* اللامركزية	* هيمنة الادارات الحكومية Deruglation

٤.٠ صياغة دالة الاهداف القومية - الاجراءات

بالرغم من الجهود التفصيلية والمطولة التى تحتاجها صياغة دالة الاهداف القومية بالمواصفات المشار اليها ، الا ان طبيعة المرحلة الحالية لن تجعلها ملزمة الا فى نطاق ضيق للغاية . لذا فانه يلزم العمل على بث محتوياتها علي اوسع نطاق وهو مايمكن ان نطلق عليه "المحتوى الاعلامى" لدالة الاهداف القومية ، والذى تبدو الحاجة اليه ملحة من اجل :

أ - اطلاع كافة الاطراف المعنية على الحجم الحقيقى للمشاكل التى تواجه الاقتصاد القومى ، واقناعها بضرورة العمل على حل هذه المشاكل .

ب - اتاحة الفرصة لتعديل الطرح المبدئى للمشاكل سواء باضافة مشاكل جديدة او تعديل اولويات المشاكل المطروحة .

جـ - اتاحة الفرصة لمشاركة اكبر عدد ممكن من اصحاب المصالح الحقيقية فى الصياغة النهائية لدالة الاهداف القومية .

د - الاعلام بتوجهات السياسة الاقتصادية التى سوف تعمل ادواتها على تحفيز من ينتظم فى اطار الدالة القومية للاهداف .

ويمكن تنفيذ المحتوى الاعلامى لدالة الاهداف القومية باستخدام اسلوب دلفى Delphi الذى يمكن تحوير اجراءاته لتتلائم مع احتياجات المرحلة الحالية على النحو التالى:

* الطرح المبدئي لاطار تجريبى للاهداف القومية من خلال استقصاء مبسط يكون المطلوب فيه ابداء الرأى فى الطرح المبدئى للمشاكل والاهداف بالموافقة علي اولوياتها او تعديلها ويمكن ايضا الحذف والاضافة لهذه الاهداف . ويلاحظ انه لايلزم الافصاح عن هوية المستقصى .

* يتم حصر نتائج الجولة السابقة وتحليلها احصائيا للتعرف على اوجه الاتفاق والاختلاف .

* يتم في الجولة التالية طرح ملخص نتائج الجولة السابقة مصحوبة بتصحيح اية جوانب لسوء الفهم او بتفاصيل توضيحية تبين ضرورة اضافتها وذلك حتى يمكن للمشاركين تعديل موقفهم طبقا لهذه النتائج والايضاحات .
* يتم تكرار الخطوات السابقة على مدى عدة جولات حتى نصل الى درجة الاستقرار فى النتائج بين اوجه الاتفاق والاختلاف والتى يتم بثها فيمابعد على نطاق اعلامى واسع .
* ينبغى ان يكون الجماعات المستقصاه ممثلة لقيادات جميع الفئات فى المجتمع : القيادات السياسية والادارية - قطاع الاعمال العام والخاص - الاكاديميين - القيادات العمالية والمهنية - اتحادات المستهلكين - قيادات الاعلاميين (انظر مرفق القائمة المقترحة بالجماعات المستقصاه) .
* يمكن ان تتعاون عدة جهات في تنفيذ هذا الاستقصاء مثل :
  - وزارة التخطيط .
  - معهد التخطيط .
  - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
  - مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء .

وتمكن هذه الطريقة بصفة خاصة من التعرف على آراء القيادات السياسية والادارية والفكرية فى المجتمع ، بجانب اطلاعها على الاطار الفكرى للاهداف والاختيارات المتاحة لها ، وايضا مراجعة وتعديل فكر هذه القيادات عن نقاط الخلاف وفى النهاية اشعارهم بالمشاركة والمسئولية عن تحقيق هذه الاهداف .

قائمة مقترحة بالجماعات المستقصاه

اولا : قيادات سياسية :

١ - رؤساء الاحزاب .

٢ - رئيسى مجلسى الشعب والشورى ووكيليهما ورؤساء اللجان بهما .

٣ - اعضاء مجلسى الشعب والشورى .

٤ - الوزراء ونواب الوزراء .

٥ - المحافظين ومساعديهم .

٦ - رؤساء المجالس المحلية ، ورؤساء لجانها النوعية .

ثانيا : قيادات ادارية :

٧ - رؤساء الهيئات والمؤسسات العامة

٨ - رؤساء المدن والمراكز والقرى .

٩ - رؤساء جهاز تنمية القرية فى المحافظات .

١٠- رؤساء ونواب ووكلاء الاجهزة الرقابية :

- مجلس الدولة .
- الجهاز المركزى للمحاسبات .
- الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .
- الرقابة الادارية .
- النيابة الادارية .

ثالثا : قيادات قطاع الاعمال العام :

١١- رؤساء واعضاء مجالس ادارات واعضاء الجمعيات العامة للشركات القابضة

١٢- رؤساء واعضاء مجالس ادارات واعضاء الجمعيات العامة للشركات التابعة .

١٣- محافظ البنك المركزى واعضاء مجلس ادارته .

١٤- رؤساء واعضاء مجلس ادارة البنوك العامة والخاصة والمتخصصين

١٥- رؤساء واعضاء مجلس ادارة شركات التأمين .

١٦- رؤساء واعضاء مجلس ادارة شركات البترول .

رابعا : قيادات قطاع العمال الخاص :

١٧- رئيس اتحاد الغرف التجارية ورؤساء الغرف التجارية الفرعية .

١٨- رئيس اتحاد الصناعات ورؤساء الغرف النوعية .

١٩- رئيس واعضاء مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال .

٢٠- رؤساد واعضاء مجلس ادارة الشركات المساهمة في القطاع الخاص

٢١- رؤساء واعضاء مجالس ادارات الاتحادات والجمعيات التعاونية .

خامسا : الاكاديميون والخبراء :

٢٢- رؤساد الجامعات .

٢٣- عمداء الكليات ووكلاؤهم .

٢٤- اعضاء مجالس الجامعات والكليات .

٢٥- رؤساء واعضاء مجالس ادارات الاكاديميات المتخصصة .

٢٦- اعضاء المجالس القومية المتخصصة .

سادسا : القيادات العمالية والمهنية واتحادات المستهلكين :

٢٧- رئيس راعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية واتحادهم العام .

٢٨- رئيس واعضاء مجالس ادارات النقابات المهنية .

٢٩- رؤساء واعضاء مجالس ادارات اتحادات المستهلكين .

سابعا : قيادات الاعلام :

٣٠- رؤساء مجالس ادارات ورؤساء التحرير للصحف القومية والحزبية .

٣١- رئيس الاذاعة والتليفزيون واتحادهما ورؤساء شبكات الاذاعة وقنوات التليفزيون .

٣٢- رئيس هيئة الاستعلامات .

٣٣- رئيس الرقابة على المصنفات الفنية .

٣٤- كبار الكتاب والصحفيين والاذاعيين .

١٠٥ صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية

تتألف السياسة الاقتصادية من مجموعة الوسائل الإجرائية المباشرة وغير المباشرة التى ينبغى أن تنتظمها إطار متجانس وموحد ، والموجهة بصفة خاصة لتحقيق دالة الأهداف القومية.

ويمكن دراسة تطوير السياسات الاقتصادية أيضا من منظور :

* *مواصفات الشكل*

* *مواصفات المضمون*

* *الإجراءات*

وسوف نعالج في هذا الجزء البندين الأول والثاني ، بينما يعالج الأخير من الجزء الثاني تحت عنوان " تنظيم شبكات قومية للمعلومات " .

١٠٥ *السياسة الإقتصادية - مواصفات الشكل*

يتمثل الحد الأدنى من مواصفات الشكل التي ينبغى توفيرها في السياسة الاقتصادية في العناصر التالية:

- *القابلية للقياس الكمي*
- *الشمول*
- *تحليل الحساسية*
- *المحاكاة*
- *قوى الاستقرار الذاتى*
- *أسعار الظل*

١- القابلية للقياس الكمى :

ينبغى أن تمتد محاولة تطويع المتغيرات للقياس الكمي عند صياغة السياسة الاقتصادية لتشمل درجة استخدام الأدوات المتاحة والآثار المحتملة بهذا الاستخدام:

أ - فمن حيث درجة استخدام الأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية ، يمكن أن تتدرج عملية القياس وفقا لدرجة الفاعلية والقابلية للقياس على النحو التالي:

- أستخدام الأداة من عدمه ويمكن تقريب هذا الشكل للقياس بأوضاع الواحد والصفر
- اعطاء أوزان كمية للأوضاع المتفاوتة للأداة (ان وجدت)
- قياس نقدي لقيم متغيرات الأداة .
- قياس نسبى يربط بين عدة متغيرات للأداة أو الأدوات المتاحة .

ب - أما من حيث الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية ، فان هذا يعنى قياس النتائج الإيجابية والسلبية (منافع / تكلفة) لدرجة استخدام الأدوات المتاحة على دالة الأهداف القومية ككل .

ويمكن المقارنة بين عدة مستويات لدرجة استخدام الأدوات المتاحة ونتائج كل منها بما يمكن أن نطلق عليه " مترادفات السياسة الاقتصادية".

٢ - الشمول : **Totalitarian**

تنطوى هذه الخاصية على عدم قبول السياسات الجزئية مالم يتم إيجاد الاتساق بين مكوناتها في كل موحد ، حيث لا يتصور بناء عدة سياسات فرعية بشكل مستقل ثم نحتاج بعدها إلى التنسيق وازالة التضارب فيما بينها .

وبذا فان بناء مترادفات السياسة الاقتصادية يعنى ايجاد النتائج المترتبة على المستويات المتفاوتة من درجة استخدام جميع الأدوات المتاحة لبناء السياسة الاقتصادية في نفس الوقت.

٣ - تحليل الحساسية :

تحتاج صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية بالمفهوم المشار اليه الى استخدام اسلوب تحليل الحساسية والذي يقوم على إعادة حساب نتائج النموذج في حالة تغير معالمه.

ويمكن تطبيق اسلوب تحليل الحساسية على السياسة الاقتصادية من خلال روتين وبرامج وطاقة تشغيل حاسب مناسبه للاستخدام باحدى طريقتين :

- اختبار أثر تغير درجة استخدام متغير (أو أكثر) على دالة الأهداف القومية. ويمكن أن يحسب هذا التغير في أداة واحدة كل مرة على التوالي ، أو لعدة أدوات آنيا.
- تحديد نطاق التغير في درجات استخدام الأدوات المتاحة والذي يؤدى الى نفس النتائج على دالة الأهداف القومية.

وليس هناك ما يمنع بطبيعة الحال من الجمع بين الطريقتين في نفس الوقت للإستفادة من المزايا المختلفة في كل منهما.

٤ - المحاكـــــاة:

تحتاج المرحلة الحالية الي استخدام لغات الحاسب في مجال المحاكاة سواء المتقطعة discrete أو المتصلة continuous بهدف تعويض النقص في نطاق السيطرة المباشرة والمركزية في قرارات الانتاج ، وايضا التوفيق بين الاحتمالات العشوائية المختلفة للمتغيرات الخارجية للسياسة الاقتصادية مثل :

* *الطلب المحلى والعالمي على السلع من حيث :*

الكميات المتوقعة للطلب من السلع والخامات الرئيسية

- اتجاهات الأسعار المحلية والعالمية

- سعر الصرف المتوقع

قائمة بالأدوات المتاحة للسياسة الاقتصادية

أدوات مالية :

١ــ الانفاق الحكومى الجارى ٠

٢ــ الانفاق الحكومى الاستثمارى على مشروعات البنية الأساسية ٠

٣ــ الدعم المباشر وغير المباشر ٠

٤ــ الضرائب المباشرة : نسب ــ شرائح ــ اعفاءات ــ تأجيل ٠

٥ــ الضرائب غير المباشرة ٠

٦ــ الافتراض الحكومى من السوق المحلية ٠

٧ــ الافتراض الحكومى من الخارج (حكومات ــ أسواق المال) ٠

أدوات نقدية :

٨ــ كمية وسائل الدفع ٠

٩ــ عمليات السوق المفتوحة ٠

١٠ــ سعر الخصم ٠

١١ــ معايير التوسع الائتمانى ٠

١٢ــ الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى ٠

١٣ــ نسبة السيولة ٠

١٤ــ معيار كفاية حقوق الملكية فى البنوك ٠

البنية التحتية من المعلومات :

١٥ــ العمل على بث التدفق الملائم من المعلومات الاقتصادية وتنظيم شبكات قومية للمعلومات

١٦ــ الاستثمار فى صناعة المعلومات والخبرة ٠

* *الطلب على الخدمات :*

- السياحة الداخلية والخارجية
- النقل

* *التغير التكنولوجي : في مجالات :*

- أساليب الانتاج
- تطوير منتجات جديدة.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال

* *معدلات الادخار وتفضيلات المدخرين للأوعية الادخارية*

* *معدلات الاستثمار وتوجهات المستثمرين.*

* *التعامل في سوق المال*

ويتم تقييم مدى كفاية وتنوع جولات المحاكاة من خلال روتين حالة الاستقرار State steady والتي يمكن أن تعبر عن الأوضاع المحتملة والواجب أخذها في الاعتبار عند صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية.

٥ - قوى الاستقرار الذاتى

يفضل بقدر الامكان أن تتخذ أدوات السياسة الاقتصادية الشكل الذي يطلق عليه "قوى الاستقرار الذاتى" Built - in stablizer والذي يكفل التمشى مع الظروف المتغيرة (رواج - كساد...) دون أن نحتاج في كل مرة إلى التدخل المستمر بالتعديل أو الإلغاء والاستبدال .

ويحتاج هذا النوع من الأدوات إلى دراسات تحليلية وافية - ربما باستخدام الأساليب المختلفة للإنحدار - حتى يمكن الكشف عن العلاقات الدالية التى تربط فيما بين متغيرات السياسة الإقتصادية ، او فيما بينها وبين الأهداف القومية (٥).

٦ - أسعار الظل :

يفضل أن تتبلور المواصفات السابقة في نموذج قومي لتخصيص الموارد عل قدر كاف من التفصيل سواء على مستوي الموارد أو السلع الوسيطة والنهائية أو القطاعات.

ونظرا للدرجات المتزايدة من اللامركزية والمتوقع ادخالها في ادارة الاقتصاد القومي ، فان نتائج مبدول هذا النموذج قد تسبق فى أهميتها نتائج النموذج الأصلى . فيكون الهدف ليس مجرد التعرف على المستويات المثلى للأنشطة بل وايضا اشتقاق أسعار الظل المصاحبة لهذه المستويات، وتحديد مدى تطابق أو ابتعاد الأسعار الفعلية عنها.

وينبغى أن يكون تصحيح أيه تشوهات سعرية هو احد التوجهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية وذلك لتعويض النقص في فاعلية الاعتماد على آليات السوق في تخصيص الموارد في مثل هذه الحالات (٦)

٢٠٥ *السياسة الاقتصادية - مواصفات المضمون*

ينبغى أن تضم مواصفات مضمون السياسة الاقتصادية تعريفا تفصيليا لجميع الوسائل الإجرائية أو الأدوات المتاحة في هذا المجال والأوضاع المختلفة لكل منها ، وايضا طرق قياس فاعليتها والقائمة التالية تمثل اطارا اجماليا لمثل هذه الأدوات يحتاج بطبيعة الحال عند التطبيق الي العديد من التفاصيل المتعلقة بمكونات كل مفرده ووصفها الحالي وتأثيرها المحتمل على دالة الأهداف القومية .

٠٦ تنظيم شبكات قومية للمعلومات

يجمع المفهوم الحالى لادارة الاقتصاد القومى - كما رأينا - بين التحرر الاقتصادى واللامركزية فى اتخاذ القرارات من ناحية ، والتنسيق والتوجيه بشكل غير مباشر لتحقيق الاهداف القومية من ناحية اخرى . ويحتاج هذا المفهوم فى ظل المستويات السائدة فى تكنولوجيا المعلومات الى تنظيم شبكات قومية مترابطة للمعلومات تكون بمثابة نظام متعدد النجوم لقواعد معلومات موزعة .

A Multi-Star Distributed Data Base System

والذى يمكن تطويره من خلال المراحل التالية :

* تحليل الطلب على المعلومات .
* تصميم المواصفات .

١٠٦ تحليل الطلب على المعلومات :

يعد الطلب على المعلومات اللازمة لادارة الاقتصاد القومى مشتقا من الحاجة الى الرشد الاقتصادى فى عملية تخصيص الموارد والتى تنعكس فى سلسلة من المواقف المشكلة Problematic Situation التى يتوفر لها عدة بدائل متاحة . لذا فان دراسة الطلب على المعلومات تكون لازمة مبدئيا في هذا المجال للتعرف على :

- فئات مستهلكى المعلومات ويمكن تبويبهم فى مجموعات مثل :
  * الحكومة المركزية .
  * الهيئات العامة .
  * الاقاليم والمحليات .
  * القطاعات النوعية .
  * الوحدت الجزئية (شركات - جمعيات - افراد - ...) .

- انماط المواقف المشكلة التى تحتاج الى قرارات اقتصادية مثل :
  * الانتاج .
  * الاستهلاك .
  * الاستثمار .
  * التعامل فى سوق المال (توظيف مدخرات - مضاربات - ...)

مواصفات المعلومات المطلوبة فى كل موقف ولكل فئة مثل :
  * درجة التفصيل والافصاح .
  * الدورية .
  * الوثوقية .

- تكلفة الفرصة المضاعة لعدم وجود المعلومات والتى تحدد بدورها المنافع المترتبة على الاستثمار فى نظم المعلومات (او منافع/تكلفة النظام)

٢٠٦ تصميم مواصفات النظام :

ينبغى ترجمة نتائج دراسات الطلب على المعلومات فى مواصفات للمخرجات والمدخلات والتشغيل :

(أ) مواصفات المخرجات :

وتمثل التقارير التى تحتوى علي المعلومات المطلوبة لمواجهة مواقف وفئات محددة . ويمكن ان تكون فى شكل :

* نسخ ملموسة (مطبوعة) Hard Copies .
* نسخ غير ملموسة Soft Copies تظهر عى شاشات المستهلك فى حالة طلبها بالشكل المصمم سلفا Format للولوج الي هذه المعلومات .

* نسخ وسيطة مسجلة على وسائل ذاكرة مساعدة (اسطوانات - قريصات ..)

(ب) مواصفات المدخلات ، وتنطوى على :

* تعريف مصادر البيانات وتصنيفها (اولية - ثانوية - ...) وتكلفة الحصول على البيانات في كل منها ، ودرجة الوثوقية فى كل حالة .
* تصميم شكل المستندات او الوثائق التى يتم تداول البيانات بها .
* تصميم خرائط تدفق الوثائق واجراءات اقتناص البيانات وتخزينها .

(جـ) مواصفات التشغيل ،

وتضم المواصفات اللازمة من :

١- الاجهزة المادية .

٢- نظم وبرامج التشغيل والاتصال .

٣- الملفات .

أ - الاجهزة المادية : وينبغى ان تضم :

* حاسبات رئيسية مضيفة Host Mainframe تتولى ادارة قواعد المعلومات كما تربط بين مكونات الشبكة .
* جبهة امامية Front Ending من الحاسبات المساعدة (مينى - ميكرو - شخصية - ...) وتكون موزعة فى اماكن العمل المتباعدة ومرتبطة بالحاسب المضيف .
* وسائل ذاكرة مساعدة (اسطوانات - قريصات - اسطوانات ليزر - ..) تقوم بتوسيع طاقة تخزين الحاسبات باسلوب الذاكرة الممتدة Virtual Memory
* اجهزة الاتصالات فيمابين الشبكات وداخل كل منها وتضم :

- شبكات اتصال (سلكية - ميكروويف - الياف ضوئية - اقمار صناعية) .

- اجهزة تشفير Modem فيمابين الشكل الرقمى والاشارات القابلة للنقل .
- معجلات Multiplexers تقوم بتجميع اشارات وحدات الجبهة الامامية ذات السرعات المنخفضة نسبيا فى قناة موحدة عالية السرعة لرفع طاقة عملية الاتصال . ويوجد من هذه الاجهزة معجلات قابلة للبرمجة او التعديل

Intelligent Multiplexer or Concentrator

٢- نظم وبرامج التشغيل والاتصال :

يحتاج تنفيذ شبكات قومية للمعلومات بالمفهوم الحالى الي توفير مجموعة من النظم والبرامج الاضافية والتى يمكن تبويبها كمايلى :

* نظم وبرامج معالجة البيانات : ويمكن ان تضم :

- البرامج الجاهزة لحل نماذج الاساليب الكمية اللازمة لادارة الاقتصاد القومى بالمفهوم المشار اليه (برامج غير خطية وديناميكية - مباريات - محاكاة - شبكات اعمال - تحليل الانحدار المتعدد - تحليل الحساسية -....) .
- برامج قواعد المعلومات الموزعة : وتمثل اللغات التى تتولى تنظيم ملفات قواعد المعلومات والولوج اليها بكافة المداخل المنطقية المحتملة .
- برامج الاتصال : وتقوم بالسيطرة على عملية تحويل البيانات فيمابين الشبكات او داخل الشبكة الواحدة بهدف رفع كفاءتها ، وايضا اكتشاف وتصحيح اخطاء واعطال عملية نقل البيانات .

* نظم دعم القرارات Decision Support System من خلال برمجة عمليات الكشف عن المشاكل المحتملة وتوليد وتقييم بدائل حلها بل والاختيار فيمابينها

* نظم الخبرة Expert System وتقوم على تنميط المعرفة والخبرات المتاحة

بهدف تعويض النقص فيها وسوء التوزيع فيمابين المجالات والاقاليم المختلفة ، وايضا توفير الاتساق فى مناهج معالجة المشاكل الاقتصادية . وتستخدم هذه النظم اساليب الذكاء الاصطناعى Artificial Intellegence والتى تنطوى على قابلية النظام للتعلم والنمو خلال التطبيق بمحاولة محاكاة الذكاء البشرى .

٣- الملفات :

يدخل ضمن مواصفات التشغيل تصميم عدة اجيال من ملفات التشغيل وينبغى ان يؤدى هذا التصميم الى :

* تلخيص بيانات المستندات .
* ضمان سلامة البيانات فى التشغيل .
* تسهيل عملية تحديث واستعادة البيانات .
* تصنيف البيانات وفقا لهياكل منطقية متعددة .

والقائمة التالية تضم تصورا أوليا لتوزيع الشبكات القومية المقترحة للمعلومات وموقع النواة والجبهة الامامية والمعلومات المتاحة فى كل منها .

خريطة اولية للشبكات القومية للمعلومات

موقع نواة الشبكة	الجبهة الامامية	قواعد المعلومات المتاحة
وزارة التخطيط	الاجهزة التابعة - الوزارات	مؤشرات الخطة - اسعارالظل - المتابعة
الوزارات المختلفة	الاجهزة التابعة	مؤشرات نوعية - متابعة اداء
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء	المشتركين	اجماليات قومية وقطاعية
مركز المعلومات ودعم القرار	شركات القطاع العام القابضة والتابعة والوزارات	القوائم الختامية - الموازنات - متابعة الاداء
هيئة التصنيع	المشتركين	الفرص الاستثمارية فى الصناعة - التغير التكنولوجى
هيئة تخطيط مشروعات النقل	هيئات وشركات النقل البرى والبحرى	الطلب على النقل - الفرص الاستثمارية فى النقل
مصلحة الطيران المدنى	شركات النقل الجوى	الطلب على النقل الجوي
هيئة تنشيط السياحة	شركات السياحة والفنادق	الطلب العالمى علي السياحة - الفرص الاستثمارية في السياحة
هيئة سوق المال	اسواق الاوراق المالية - شركات الاموال	مؤشرات التعامل فى سوق المال وللشركات المقيدة فيها
هيئة الاستثمار والمناطق الحرة	شركات قانون الاستثمار والمناطق الحرة	الفرص الاستثمارية - متابعة اداء
مركز تنمية الصادرات	المصدرين- الاسواق العالمية	فرص التصدير والاستثمار فى مشروعاتها والمعارض الدولية
البنك المركزى المصري	البنوك المعتمدة	وسائل الدفع - الائتمان - الودائع - النقد الاجنبى
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين	شركات التأمين - صناديق التأمين	مؤشرات سوق التأمين - متابعة اداء
اتحاد الصناعات	الغرف الصناعية النوعية	مؤشرات الصناعات
اتحاد الغرف التجارية	الغرف التجارية النوعية	مؤشرات التداول والاسعار

٧٠ خاتمة

حاولت الدراسة الحالية التعرف على المواصفات اللازمة لتطوير اساليب التخطيط القومى على ضوء الاتجاه الى ادخال قدر متزايد من التحرر واللامركزية فى ادارة الاقتصاد القومى ، وايضا المعطيات المتاحة فى مجال تكنولوجيا المعلومات . وقد تم ترجمة هذه الاحتياجات الى مواصفات فى الشكل (الخواص الفنية) واخرى فى المضمون (المحتوى التجريبى) بالاضافة الى الاجراءات اللازمة لصياغة الاهداف القومية ومترادفات السياسة الاقتصادية .

اولا - الاهداف القومية

أ - مواصفات الشكل :

ابرزت الدراسة اهمية صياغة دالة الاهداف القومية باعتبارها بؤرة النظام الاقتصادى التى يتحلق حولها دوامات من السياسات والقرارات على المستوى القومى ، ثم الاقليمى والقطاعى ، وفي النهاية الوحدات الجزئية فى المجتمع .

وقد اوضحت الدراسة ضرورة التخلى عن الاشكال المبسطة من دوال الاهداف والاعتماد على الاشكال المتقدمة منها والتى ينبغى توفير الخصائص التالية لها :

١- القابلية للقياس الكمى للقيم عند التبادل فى اسواق كاملة او شبه كاملة .
٢- تعدد متغيرات دالة الهدف وعدم اختزالها فى متغير واحد او عدد قليل من المتغيرات .
٣- تعدد دوال الاهداف مقابل تعددية المشاكل والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى .
٤- عدم خطية دوال الاهداف لتتمشى مع سلوك دوال المنفعة .
٥- الاهداف المفتوحة (تعظيم و / او تدنية) واستبعاد التحديد الجزافى لها .

٦- الافق التخطيطى المفتوح من خلال ادخال متغير نائب عن الفترة التالية لنهاية الافق التخطيطى .

ب - مواصفات مضمون دالة الاهداف :

قدمت الدراسة الحالية اطارا تجريبيا لمضمون دالة الاهداف القومية بالاعتماد على تشخيص تحليلى للمشاكل والاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد القومى والاهداف المهاجمة لهذه المشاكل وفقا لاولويات تأثيرها النسبى (انظر جدول الاطار التجريبى لمشاكل الاقتصاد المصرى والاهداف المهاجمة) .

جـ - اجراءات صياغة دالة الاهداف :

اوضحت الدراسة اهمية التركيز على "المحتوى الاعلامى" لدالة الاهداف القومية بالنظر الى محدودية درجة الزامها ، وهو مايعنى العمل على بث محتوياتها على اوسع نطاق بهدف اتاحة الفرصة لكافة الاطراف للمشاركة فى صياغة وتعديل الاهداف القومية ، وايضا اشعارهم بالمسئولية عن تحقيقها .

وقد اقترحت الدراسة استخدام اسلوب دلفى فى صياغة دالة الاهداف القومية مع تحويره بمايتلاءم مع مواصفات المرحلة الحالية . ويستهدف هذا الاسلوب تعظيم جوانب الاتفاق والاجماع على محتوى دالة الهدف ، وحصر وتدنية اوجه الخلاف حولها من خلال جولات متتالية من الاستقصاءات التى تغطى قيادات ممثله لجميع فئات المجتمع (انظر القائمة المقترحة للفئات المستقصاه) .

ثانيا - مترادفات السياسة الاقتصادية

أ- مواصفات الشكل :

اوضحت الدراسة ضرورة توفير الخواص التالية عند بناء مترادفات السياسة الاقتصادية :

١- القابلية للقياس الكمى لدرجات استخدام الادوات المتاحة والآثار المحتملة لهذا الاستخدام .

٢- **الشمول** : ويعنى دراسة نتائج جميع الادوات المتاحة التى يتقرر استخدامها فى وقت واحد .

٣- **تحليل الحساسية** : لاختبار اثر تغير بعض الادوات او المعالم على دالة الاهداف القومية .

٤- **المحاكاة** : اوصت الدراسة باستخدام لغات الحاسب فى مجال المحاكاة لتعويض النقص فى نطاق السيطرة المباشرة والمركزية فى قرارات الانتاج والاستثمار .

٥- **قوى الاستقرار الذاتى** : وتعنى تفضيل الادوات المرنة والتى لاتحتاج الى التعديل او الالغاء والاستبدال بتغير الظروف والاوضاع .

٦- **اسعار الظل** : وتنطوى على ضرورة التعرف على الاسعار المصاحبة للتخصيص الامثل للموارد لتكون اساسا لبناء السياسة الاقتصادية بهدف تصحيح التشوهات السعرية التى تعوق فاعلية آليات السوق .

ب - مواصفات مضمون السياسة الاقتصادية :

وتضم تعريفا تفصيليا لجميع الادوات المتاحة لبناء السياسة الاقتصادية واوضاعها المختلفة وطرق قياس فاعليتها . وقد اوردت الدراسة قائمة بالمجموعات الرئيسية لهذه الادوات (انظر قائمة الادوات المتاحة) .

جـ - اجراءات صياغة مترادفات السياسة الاقتصادية :

اوضحت الدراسة حاجة المفهوم الحالى لادارة الاقتصاد القومى - الذى يجمع بين اللامركزية والتوجيه غير المباشر - الى تنظيم شبكات قومية للمعلومات تكون بمثابة البنية التحتية للسياسات الاقتصادية . ويحتاج تطوير هذا النظام الى الدراسات التالية :

١- تحليل الطلب على المعلومات لتحديد فئات مستهلكى المعلومات ، وانماط المواقف المشكلة التى تحتاج الى قرارات اقتصادية ، وفى النهاية مواصفات المعلومات المطلوبة فى كل موقف ولكل فئة . ويستخلص من هذه الدراسات عادة تحليل منافع/تكلفة لتحديد الجدوى الاقتصادية للنظام .

٢- تصميم مواصفات النظام : ويعنى ترجمة نتائج دراسات الطلب على

المعلومات الى مواصفات لكل من :

المخرجات : وتنطوى على شكل ومحتوى التقارير المتداولة فى النظام .

المدخلات : وتضم مصادر البيانات - المستندات والوثائق - خرائط تدفق الوثائق والاجراءات .

التشغيل : وتضم مواصفات الاجهزة المادية ونظم وبرامج التشغيل والاتصال والملفات .

وقد اوردت الدراسة تصورا اوليا لتوزيع الشبكات القومية المقترحة والجبهة الامامية وقواعد المعلومات المتاحة فى كل منها (انظر الخريطة الاولية للشبكات القومية للمعلومات) .

الهوامش:

١- أنظر مثلا :

تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى ج٠م٠ع، اشراف د٠ محرم الحداد - قضايا التخطيط والتنمية مذكرة رقم ١١، ١٩٨٠، ص ١٢٦٠

٢- أنظر :

Abdul Qayum, " Techniques of National Economic Planning ", Indiana University Press, 1975, PP. 25 FF.

٣- تم ترتيب المشاكل وفقا لحجم تأثيرها النسبى على الاقتصاد القومى ، وأيضا مدى عمومية هذا التأثير على الفئات المختلفة فى المجتمع٠

٤- يقيس النسبة بين :

- المساحة المحصورة بين منحنى لورنز للتفاوت الفعلى وخط العدالة الكامل ٠
- مساحة المثلث الممثل لمنتهى عدم العدالة فى التوزيع٠

٥- من أمثلتها الأدوات الضريبية التى تكفل تنشيط الركود وتحفيز المستثمرين على خلق فرص العمالة والتوطن فى المناطق الجديدة أو المتخلفة وفى نفس الوقت امتصاص صافى الأرباح الناجمة عن التضخم ٠

٦- يمكن على سبيل المثال بناء سياسة ظرائب / دعم بحيث تستحق الضريبة على حالات نقص الأسعار الفعلية عن المثلى، ويستحق الدعم فى الحالات العكسية٠

" بسم الله الرحمن الرحيم

التوصيـــــــات

من مجمل المرحلة الأول من دراسة احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد القوميّ من نماذج التخطيط يمكن أن نستخلص التوصيات الآتيـــة :ـ

١ ـ ضرورة الاعتماد علي النماذج الاقتصادية الرياضية في حساب القيم المخططه لسائر المتغيرات الاقتصادية في ضوء الأهداف التي تتبناها خطه التنمية ٠

٢ ـ الاستفادة بأسلوب مصفوفة الحساب الاجتماعي كقاعدة بيانات أساسية ومستوى توازني يمكن بالاعتماد عليه تحقيق توازن الخطة واختبار العديد من السياسات الاقتصادية موضع الاهتمام في تخطيط التنميـــــة الاقتصادية في مصر ٠

٣ ـ صياغة جداول المدخلات والمخرجات بما يسمح بحساب المعاملات الفنية للأنتاج علىأساس عيني وليـس علي أساس قيمي لاستبعاد تأثر هذة المعاملات بتغيرات الأسعار لابراز ارتباطها بالعلاقات التكنولوجيـــة المحددة لأنماطه الانتاج بما يتمشي مع افتراض ثبات هذه المعاملات في المدى المتوسط ٠

٤ ـ تطوير نماذج تخطيط التنمية لتعكس مزيدا من التفاعل مع معطيات ومحددات العالم الخارجي وفـــي مقدمتها استيضاح ملامح النظام العالمي الجديد ، والنزعه المتزايدة لتكتل الدول المتقدمة اقتصاديا والاستفادة بايجابيات هذا التكتل وتفادى سلبياته ٠

٥ ـ التحول التدريجي من أسلوب التخطيط المركزى الي التخطيط التأشيرى بما يحقق أفضل تحـــول نحو نظام السوق والقطاع الخاص بمفهوم جديد لدور الدولة ومجاولات جادة من جانب الحكومة في أعـــادة هيكلة الاقتصاد المصرى لصالح القطاع الخاص لتحقيق أكبر درجة من الاعتماد علي الذات مع تشجيع الصادرات في ذات الوقـت ٠

٦ ـ الأهتمام بمطلب حماية البيئه بنفس درجة الاهتمام بمطلب التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ازالـة أى تناقض بين المطلبين بتحقيق التنمية المتواصلة التي تكفل نمو الاقتصاد المصـرى لصالح الأجيال المعاصرة دون الجور علي مصالح الأ جيال المقبلة وذلك بتفادى استنزاف الموارد الطبيعية وضبط تلوث البيئه عند أدنـي مستوى ممكن له ومقاومة ظواهر تغير معالم البيئه كالتصحر والجفاف وتأكل الشواطيء مع العمل في ذات الوقت علي ضبط الظواهر البيئيه السلبيه كالانفجار السكاني وتفاقم أزمة الغذاء وأزمة الطاقة ٠

٨ ـ تطوير أساليب التخطيط القومي لتناسب الحاضر والمستقبل في الشكل والمضمون

وتتمثل مواصفات تطوير الشكل فيما يلي :

أ ـ القابليه للقياس الكمي للقيم عند التبادل في الأسواق ٠

ب ـ تعدد متغيرات دالة الهدف وعدم اختزالها في متغير واحد أو عدد قليل من المتغيرات ٠

حـ ـ تعدد دوال الأهداف مقابل تعددية المشكلات والاختلالات الهيكلية فيالأقتصاد القومي ٠

د ـ عدم خطية دوال الأهداف ٠

هـ ـ الأفق التخطيطي المفتوح من خلال ادخال متغير نائب عن الفترة التالية لنهاية الخطة ٠

أمـاّ مواصفات تطوير المضمون فتتمثل في الأطار التجريبي لمضمون دالة الأهداف القومية بالاعتماد علي تشخيص تحليلي للمشكلات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد القومي والأهداف المقابلة لهذة المشكلات وفقا لأولويات تأثيرها النسبي ، مع أهمية التركيز علي المحتوى الأعلامي لدالة الأهداف القومية بالنظر الي محدودية درجة الزامها ، وهو مايعني العمل علي بث محتوياتها علي أوسع نطاق بهدف أتاحة الفرصة لكافة الأطراف المشاركة في صياغة وتعديل الأهداف القومية ٠

قائمة المراجـع

أولا : المراجع العربيـة :

١) ابراهيم العيسوى - ملاحظات حول التنمية التكنولوجية واستراتيجية التنميـة الشاملة والقطاع العام في مصر ،المؤتمر الأول للجمعية القومية للتنميـة التكنولوجيه والاقتصادية وموضوعه التنمية التكنولوجية في القطاع العام ، (١٦ - ١٧ ديسمبر ١٩٩٠) .

٢) ابراهيم العيسوى - مناهج قياس التنمية ،مذكرة خارجية رقم (١٤٤٦) ديسمبر ١٩٨٧ .

٣) ابراهيم حلمي عبدالرحمن - عالم الغد عالم واحد أم عوالم متعددة . كتاب الأهرام الاقتصادى ١٩٩٢ .

٤) ابراهيم سعد الدين - علي نصار وآخرين - صور المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٢

٥) اسامة امين الخولي - افكار في شأن التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة .

٦) اسامة امين الخولي - التخطيط لبناء قدرة عربية في العلم والتكنولوجيـا الحلقة النقاشية السنوية الرابعه حول التخطيط لتنمية عربيه آفاقه وحدوده . المعهد العربي للتخطيط - الكويت .

٧) اسامة امين الخولي - السياسة العلمية والتخطيط بعيد المدى - الندوة العربيـة للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية - بغداد ،١٧ - ٢١ مايو ١٩٧٨ .

٨) اسامة امين الخولي - تأملات في تجربه التنمية العلمية - التكنولوجية العربية

٩) برنارد جليزر - السياسة البيئية مثال جمهورية المانيا الاتحادية فـي المجال الدولي - مؤسسة فريدريش ايبرت .

١٠ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، " تقديات وأسقاطات سكان مصر من عام ٢٥ ـ عام ٢٠٠٠" ، مرجع رقم ٩٦ ـ ٢٢٠٠٠ ـ ٨٣ ، مركز الابحاث والدراسات السكانية ، مارس ١٩٨٣ .

١١ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الحسابات القومية ـ مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى ٨٦/١٩٨٧ ـ القاهرة ١٩٩١ .

١٢) جون مارشر ـ العلم والتكنولوجيا والتنمية ـ المجال العدد ٩٦ مارس ١٩٧٩ .

١٣ ـ الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ، الجزء الاول .

١٤ ـ الخطة الخمسيةالثانية لوزارة الكهرباء والطاقة (٨٧/١٩٨٨ ـ ٩١/١٩٩٢) .

١٥) خلفيه ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا ومحددات انعكاساتها الشاملة علي مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي ـ قضايا التخطيط والتنمية رقم ٦٧ ديسمبر ١٩٩١ .

١٦) خير الدين حسيب ،سعد الدين ابراهيم ،علي نصار وآخرين ،مستقبل الامة العربية التحديات والخيارات ـ التقرير النهائي لمشروع استشراق مستقبل الوطن العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ .

١٧) دور العلم والتكنولوجيا في التنمية .

١٨) ديبيز ارنست ـ سياسة تكنولوجيه من اجل الاعتماد علي النفس .

١٩ ـ د. راجية عابدين ،"دراسة تحليلية لمصادر الثروة المعدنية في مصر وتوزيعها الاقليمي"، معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٤٤٧ .

٢٠ ـ د. راجية عابدين ، " سياسات الاستخدام الامثل لبدائل الطاقة في مصر" ، مذكرة خارجية رقم ١٥٠٨ ، نوفمبر ١٩٨٩ ، معهد التخطيط القومي .

٢١) أ. رحمان ـ التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع آفاق تاريخية مقارنة

٢٢) رمزى ذكي ـ الاقتصاد العربي تحت الحصار " دراسة في الازمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع اشارة خاصه من الدائنية والمديونية العربية ١٩٩١ .

٢٣ — د٠ سعد حافظ ، د٠ خالد لطفي : " تقييم منهج وأسلوب معالجة البعد السكاني في الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ ومقترحات تطويرها " ، مذكرة خارجية رقم ١٤٧٦ ، معهد التخطيط القومي ، مايو ١٩٨٨ ٠

٢٤ — د٠ سمير سيدهم ، نحو اطار نظرى عام لمنهجية التخطيط القومى للتنمية الاقتصادية ، مجلة مصر المعاصرة — العدد ٣٥٤ اكتوبر ١٩٧٣ ص ١٠٩—١٤٠٠

٢٥) السياسة الدولية — أكتوبر ١٩٩١ ٠

٢٦) الشركات المتعددة الجنسية وسياسات الاستخدام والتكنولوجيا في البلاد العربية ( ) ٠

٢٧ — د٠ صقر أحمد صقر ، محاضرات فى التخطيط الشامل ، مذكرة معهد التخطيط القومى الداخلية رقم ٢٣٣ — مايو ١٩٧٢٠

٢٨ — د٠ صقر أحمد صقر ، اقتصاديات التشابك القطاعى ، مذكرة معهد التخطيط القومى الداخلية رقم ٢٨٤ — فبراير ١٩٨٠٠

٢٩ — د٠ عبد القادر دياب ، "واقع وامكانات التنمية الزراعية في مصر حتي عام ٢٠١٥" ، ضمن بحث التوطن الصناعي في مصر حتي عام ٢٠١٥ ، معهد التخطيط القومي ، فبراير ١٩٩٠ ٠

٣٠) عبد العظيم انيس — هذه التكنولوجيا الجديدة الي اين ؟ — العربي العدد ٢٧٢ يوليو ١٩٨١ ٠

٣١ — د٠ عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات — رؤية شاملة من خلال صفوفة الحسابات الاجتماعية ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع — القاهرة ١٩٨٢٠

٣٢) عصام الدين جلال — وثيقة السياسة التكنولوجيه القومية ، المسودة الاولي : نحو سمات تكنولوجيه لمصر — الامانه الفنية

٣٣— د٠ عطية مهدى سليمان ، نظام التخطيط القومي الشامي ، مذكرة معهد التخطيط القومي الداخلية رقم ٢٦٥ ، ١٩٧٢

٣٤ - د. فتحى الحسينى ، نحو اطار عام لأدوات التحليل والتخطيط الكمية - مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٣٣٧ ، ١٩٧٣.

٣٥) فيرنو أكرمان القيم الثقافية والاختيار الاجتماعي .

٣٦) مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب :

- العرب والازمة الاقتصادية العالمية - الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة .
- المستقبل العربي ٩١/٤ ، ٩١/٥٠
- تقرير عن التنمية في العالم . الفقر - ١٩٩٠
- تقرير عن التنمية في العالم - تحديات التنمية - ١٩٩١

- مجلة البترول ، المجلد ٢٩ ، العدد الثاني ، ١٩٩٢ .

- مجلة البترول ، " الغاز الطبيعي بمصر - نظرة مستقبلية " ، العدد الرابع ، ١٩٩٢

٣٧)- د. محرم الحداد وآخرون - "تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى ج . م . ع " - معهد التخطيط القومى - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١١ ، ١٩٨٠ .

٣٨)- د. محسن توفيق ، د. محمد نعمان ، " مستقبل التعليم وسوق العمل في مصر " ، وزارة التعليم العالي - مركز دراسات وابحاث التعليم العالي ، بولية ١٩٩١ .

٣٩) محسن عبد الحميد توفيق - التكنولوجيا في الدول النامية - مجلة المهندسين.

٤٠)- د. محمد عبد البديع ، الأثمان والتنمية الاقتصادية ، كلية الحقوق بجامعة عين شمس - ١٩٨٢.

٤١) محمد السيد سعيد - الشركات المتعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية - ١٩٧٨.

٤٢) محمد توفيق صادق - حسن فهمي جمعه - سعد الدين ابراهيم ،الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي " ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي - الجزء الاول - القضايا العامة ١٩٨٨ .

٤٣)- د. محمد فخرى مكى - "نماذج بحوث العمليات فى التطبيق الاقتصادى" - دار النهضة العربية ، ١٩٩٠

٤٤) ـــــــــــ "الموازنات الاستثمارية - دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات" - دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ .

٤٥) ـــــــــــ "مدخل الى النظم الالكترونية للمعلومات" - دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ .

٤٦)-محمد محمود الامام - محددات الاداء لكل من القطاعين العام والخاص - المستقبل العربي ١٩٩٠/٧

٤٧)- محمد محمود الامام - عارف دليله - مجيد مسعود - وقائع وأفكار في التخطيط والتنمية في الوطن العربي ، ١٩٨٧

٤٨)- د. محمد محمود الامام، التخطيط والاستراتيجية - المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، ١٩٧٧ .

٤٩) - د. محمد محمود عبد الرؤف ، محاضرات فى التخطيط القومى الشامل ، مذكرة معهد التخطيط القومى الداخلية رقم ٤١٦ ١٩٧٥ .

٥٠) - معهد التخطيط القومى ، تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم١١ .

٥١)- معهد التخطيط القومى ، المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى ، ١٩٨٦ .

٥٢)- معهد التخطيط القومي ، بحث " ادارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وأنعكاساتها دوليا وأقليميا ومحليا "، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٦٩) ، ديسمبر ١٩٩١ .

٥٣)- منتدى الفكر العربي - عمان - ندوة التكنولوجيا المتقدمة وفرص العرب الدخول في مضمارها عمان ١١-١٢ كانون الثاني ١٩٨٦

٥٤)- مواد غير عضوية جديدة - مجلة العلوم الكويت العدد رقم (٢) فبراير ١٩٨٧ .

٥٥)- موارد جديدة من البحار - مجلة العلم والمجتمع سبتمبر١٩٧٩ .

٥٦)- المؤتمر الثاني للهندسة الميكانيكية - دور الهندسة الميكانيكية في مجال التنمية الاقتصادية - دور الهندسة الميكانيكية في نقل التكنولوجيا بناء القدرات الذاتيه التكنولوجية ١٩٧٩ اسكندرية .

٥٧)- نحو سياسة تكنولوجيا لمصر - برنامج الدراسات القطاعية للبنيه المؤسسيه للعلم والتكنولوجيا في مصر ، الندوة الثانية ١٩٨٢ .

٥٨)- الاهرام الاقتصادى اعداد مختلفه

٥٩)- د. هدى محمد صبحى ، حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الأقاليم، المؤتمر الرابع للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٩.

٦٠)- وزارة البحث العلمي ، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، مشروع التعاون العلمي والتكنولوجي : الثروات المعدنية في محافظة البحر الأحمر وامكانات التنمية ، مارس ١٩٩٢ .

٦١)- د. يسرى صادق ، تخطيط وتنمية القوى العاملة على المستوى القومى ، مذكرة معهد التخطيط القومى الداخلية رقم ٦٣٠ ١٩٧٨.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 - Abdul Qayum, Techniques of National Economic Planning", Indiana University Press, Bloomington, 1975.

2 - Aziz El-Bindary; Long-rang Planning; The Second Conference for the Egyptian Economists; Cairo Egyptian Society of Economics and Legislation, 1976.

3 - Barlon , R., " A primer on Simulation and Gaming", Prentice - Hall, N.J. ,1970.

4 - Beadi , E., "Economic Models- an exposition" , John-Wiley London, 1966.

5 - Blilzer, C. et . al (editors), "Economy- Wide Models and Development Planning" World Bank Research Publication, 1975.

6 - Cairo University Development Research and Technological Planning Center; General Equilibrium Policy Model For Egypt, 1978.

7 - Canada, J. & White, J., "Capital Investment Decision Analysis", Prentice- Hall, N.J.,1980 .

8 - Capron, II-, "Computers for an information age", Benjamin/ Cummungins Co., Menlo Park, California, 1987.

9 - Chennery, II.et. al(editors), "Redistribution With Growth", World Bank & University of Sussex, London,1976.

10 - Frish, Ragnar; Practical Procedure For sverall Optimum in investment Planning in Egypt.
(NPC). Memo. No.23; Cairo 1958.

11 - Gohagan, J.,"Quantitative Analysis for public policy", Mc Graw- Hill Co.,N.Y, 1980 .

12 - Hadley, G-, "Non- Linear and Dynamic programming", Addison Wesley Co.,London, 1964.

13 - International social science , Journal No 3 1981

14 - Johnston , J- ," Econometric Method", Mc Graw- Hill Co., N.Y., 1963.

15 - Kabis, Z.M., The Strategy of Economic Development; I.N.P. Memo, No. 157; 1971.

16 - Kogiku, K-," An Introduetion to Macro economic Models" Mc Graw - Hill Co ., N.Y., 1968.

17 - Logsdon, T-, " Computers today and Tomorrow ...," Computer Science press, Rockville, Marryland, 1985

18 - Mc Kenna, C-, "Quantitative Methods for public Decision Making" , Mc Graw- Hill Co., N.Y., 1980.

19 - Nassef; A.F.; Manpower Planning in Egypt; INP. Memo. No. 175, 1971.

20 - Osman, M.O.,; The Application of the General Equilibrium Model to Test Various Government Policy Alternatives; Document No.14 of Employment Strategy Mission to Egypt, 1980; International Labor Organization.

21 - Saad Hafez; An Application of a Technique for The Selection of the Most Important Technical Coefficients in the Input-Output Matrix, INP. Memo. No. 1196; 1977.

22 - Shore, B-," Computer Information Systems", Holt& Rinehart Inc., N.Y., 1988.

23 - Springer, C- et - al -, "Probablistic Models",R. Irwin, Homewood- Illnois, 1968.

24 - Tinbergin; J.; Central Planning; New Haven, London; 1964.

25 - Tribergin: The Appraisal of Investment Projects; INP. Memo. No.. 199; 1966.

26 - Yuji Kubo, and Others; Multisector Models and the Analysis of Alternative Development Strategies; World Bank Staff Working Papers, No.663; 1983.

لسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (١٩٧٠/٧٩ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)
(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)
(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)
(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)
(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاصتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.
(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ،١٩٨٥.
(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية — أكتوبر ١٩٨٨

٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء — أكتوبر ١٩٨٨

٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى — أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة . — أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية — فبراير ١٩٨٩

٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى فى الايرادات العامة للدولة فى مصر . — فبراير ١٩٨٩

٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر — سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى — فبراير ١٩٩٠

٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . — مارس ١٩٩٠

٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . — مارس ١٩٩٠

٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى — مايو ١٩٩١

٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر — سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى وتكنولوجى — سبتمبر ١٩٩٠

٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية — أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة ..

٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ ـ	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ـ	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ـ	الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢ـ	امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣ـ	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين)	
	الجزء الاول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح(جزئين)	
	الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ـ	مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ـ	خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا ، ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨ـ	ميكنه الانشطه والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩ـ	ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩٩١
٧٠ـ	واقع وافاق التنمية فى محافظه الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١ـ	انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢ـ	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣ـ	خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فىمصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤ـ	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥ـ	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧ـ	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعـــة	اكتوبـر ١٩٩٢